

اللغة العربية وأبنائها

أبحاث في قضية الخطأ
وضعف الطلبة في اللغة العربية

الدكتور
نهاد موسى

أستاذ النحو العربي واللسانيات العربية
الجامعة الأردنية



بيان المحتوى

الموضوع	الصفحة
الإهداء.....	5
مقدمة في أهمية الموضوع ودوافعي إلى معالجته ومنهجي في ذلك.....	11
العربية بناء اثتلافي: مصادر تعدد الوجوه.....	19
* اختلاف اللهجات.....	20
* تعاقب الأطوار.....	20
* ناموس اللبس.....	20
مَثَلٌ من الصرف.....	43
مَثَلٌ من المعجم.....	51
اختيار من متعدد.....	57
التعلم والاكْتساب.....	59
اختلاف القدماء.....	69
التصحيح على وَفْق منطق المعاني في العالم الخارجي.....	81
تناقض القدماء.....	83
اختلاف المحدثين.....	85
من مسائل الخلاف بين المحدثين.....	95
تناقض المحدثين.....	105
أثرُ التصحيح.....	109

- 115 ما أشبه الليلة بالبارحة!
- 119 أخطاء الطلبة والكتبة
- 120 * أخطاء لها وجود في أعراب وتوجيهات ولهجات قديمة
- 120 * إلزام المثني الألف
- 121 * إجراء نعت المجرور من المثني بالألف
- 121 * إثبات النون في الأفعال الخمسة منصوبة
- 121 * حذف الفاء اللازمة في جواب الشرط
- 121 * نداء ما فيه (ال) ب (يا) مباشرة
- 122 * إدخال (ال) على بعض
- 122 * نصب خبر إن
- 123 * تعدد المضافات على توحد المضاف إليه
- 123 * تعريف العدد المضاف بإدخال ال عليه لا على المضاف إليه
- 124 * جعل الكاف في موضع "بصفته" أو "بصفة كونه" أو إدخالها على ما وجَّهه الانتصاب على الحال
- 124 * التضمين وتعاقب حروف الجر
- 124 * إدخال (ال) على (غير) مضافة
- 125 أخطاء تسعها وجوه الصرف
- 125 * إثبات ياء المنقوص مجروراً ومرفوعاً غير معرّف ولا مضاف
- 125 * توهم أصالة الحرف
- 127 * طرد القياس على التوهم في أبنية الصرف
- 131 أخطاء مرّدها إلى تقدير شكلي

- أخطاء يفسرها جنس الكاتب 133
- أخطاء يفسرها العزوف عن تقصير أبنية الكلم واختزالها 135
- * عدم حذف العلة من آخر الفعل المضارع المعتل الآخر مجزوماً 135
- * عدم حذف ياء المنقوص الواقع جراً بغير (ال) 136
- * عدم حذف المد الطويل (أو تقصيره) لالتقاء الساكنين 136
- أخطاء يفسرها الازدواج 137
- * التسكين 137
- * إلزام جمع المذكر السالم الياء 138
- * إلزام المثني الياء 138
- * إسقاط نون الإعراب من الأفعال الخمسة رفعاً 138
- * ترك نقطتي التاء المربوطة 138
- أخطاء مردّها إلى تحصيل العربية على طريق التعلم وأدائها على وفق الأصول
المجرّدة ومنطق المعاني في العالم الخارجي 139
- أخطاء تنجم عن المبالغة في التصحيح 141
- أخطاء هي من أثر التصحيف 143
- أخطاء هي من أثر الترجمة 145
- أخطاء الرسم الناتجة عن محاكاة المنطوق حسب 147
- خطآن حادثان 149
- الفصل في تحديد الخطأ 151
- صفوة القول في المسألة ونهج معالجتها 153
- المصادر والمراجع 157

مقدمة في أهمية موضوع البحث ودوافعي إلى معالجته ومنهجي في ذلك

تُشبهُ المسألةُ التي أُنصَدِرُ لبحثها هنا أن تكون من أوسع مسائل العربية امتداداً. ويتخطى الاهتمام بها دوائر المتخصصين إلى مَنْ يستعلمون العربية قاطبة.

ذلك أن جبهة الناطقين بالعربية والكاتبين بها يشعرون شعوراً قوياً مُقيماً مُخرجاً مؤداه: أن أداءنا للعربية الفصحى يُقَصِّرُ عن استكمال مظاهر الصواب، وأنّ خطأنا فيها حين نقرأ وحين نعبر أصبح "سَقَطَة" عامة لا يكاد أحدٌ يطيق أن يُجانبها.

ويتنظم هذا الاعتراض بالخطأ مَنْ يقرأون بالعربية ويكتبون بها، يكاد يستوي فيه، ولو على منازل متفاوتة، الشادون من طلبة المدارس والمتقدمون في التحصيل من طلبة الجامعات بل إنه يمتد إلى كثير من المشتغلين بالعربية والمتخصصين فيها.

ويمثل موضوع الخطأ، على اختلاف تسمياته، همّاً لغوياً عريضاً في حياتنا العلميّة والتعليمية والعامة؛

فالآباء والأمّهات يشغلهم مستوى أبنائهم في اللغة العربية ويورّقهم أن يجدوا أبناءهم ضعافاً فيها، ويودّون لو يكون أداؤهم فيها سليماً.

والمعلّمون يجأرون بالشكوى من مستوى الطلبة في اللغة العربية ويستعرضون، بكثير من الضيق والخيرة، صنوفاً من أخطائهم الأولية في تركيب الجملة والإعراب والإملاء واستعمال المفردات إلخ.

والمشتغلون بالعربية في الجامعات وسائر الدوائر الأكاديمية يرصدون ما يكتب جمهور المتعلّمين والمثقفين في الصحافة والتأليف العامة فينكرون من لغتهم وجوها كثيرة يعتدّونها من الخطأ.

وأساتذة العربية في الجامعات لا يملكون إلا أن يعلنوا ضيقهم بمستوى طلبة الجامعة في اللغة؛ إذ يجدونهم ضعافاً في كثير من وجوه الأداء اللغوي الأولية، ويلحظون أنهم ينقلون إلى الجامعة ميراثهم المدرسي من الضعف اللغوي، ويأخذ الأساتذة على طلبتهم كثيراً من أخطاء النحو والصرف والإملاء.. إلخ.

ولعل الجامعات، وخاصة أقسام اللغة العربية، قد ظلت إلى عهد قريب تعتدّ هذه المسألة مسألة مدرسية تُلقى فيها المسؤولية على المراحل التعليمية التي تسبق الجامعة، وترى أن الجامعة تمثل مستوى آخر في تحصيل المعرفة بالعربية على أنحاء منهجية متعمقة متقدمة، وأنه ليس من وظيفتها أن تُشغل باستدراك ما تُخلف في الطلبة من آثار المدرسة. وهل يليق بالأستاذ الجامعي أن يرتد إلى تعليم الطلبة أوليات النحو والإملاء حين يجدهم يلحنون ويخطئون في تلك المبادئ؟

ولكنّ هذا الضعف اللغوي قد أصبح ظاهرة جامعية. ولم تجد الجامعات بدءاً من التصدي له؛ ذلك أنه أصبح يمثل أمراً واقعاً يثّر فيه الأساتذة ويجدون من غير المنطقي أن يتجاوزوا عنه مُعْظِلين أو متغافلين. وكيف يكون منطقياً أن تأخذ الطالب الذي يتعرّش في معرفة مبادئ النحو -على المستويين النظري والتطبيقي- بدرس النحو في كتبه الأصول ونظريته عند الأوائل؟ وكيف يكون

منطقياً أن تأخذ الطالب الذي يُجمِّع بقراءة النصِّ قراءةً جهريةً.. بأن يتصدَّى لقراءته قراءة "نقدية" ثمَّثل "إضافة" جديدة إليه؟ وهكذا.

وقد وَرَدَ علينا هذا الأمرُ غَيْرَ مرَّةٍ في قسم اللغة العربية بالجامعة الأردنية. وكنا نتدارس التداير التي يمكننا أن نتخذها لمعالجته. ويظلُّ ضيقنا به يتَّسع. ثمَّ إنَّ القسم رأى أن يعقد ندوةً يخصصها لبحث هذا الأمر.

فلَمَّا اتَّجهتُ إلى المشاركة في الندوة رأيت أن أجعل مساهمتي فيها على النحو التالي:

- أن أنظر في نماذج من كتابات الطلبة (فيما كانوا يؤدِّون من امتحانات ويعدِّون من أبحاث)، ونماذج من الصحافة المحليَّة والعربيَّة، وطائفة من التَّأليف التي تعالج المسائل العامَّة؛ ظنَّأ مَنِّي أنَّ هذه العيِّنة تمثِّل المستوى العامَّ الجاري من الأداء بالعربيَّة وأنها تمثِّل المستوى الذي يقع فيه الخطأ.
- وأنَّ أسْتَخْرَجَ ما وقع في النماذج المتقدِّمة من "أخطاء".
- وأنَّ أعمل في تصنيف تلك الأخطاء.
- ثمَّ أحاول أن ألتمس لها "تفسيراً".

وذلك أنِّي كنت ألاحظ، بتراكم الخبرة ومتابعة هذه المسألة بصورة عفوية، أنَّ جُلَّ الأخطاء التي نضيق بها تتكرَّر لدى أصحابها على نحو "مشارك" وأصبح السؤال الكبير لدي: لماذا يلتقي الطلبة والكتبة على الخطأ في هذه المواضع بأعيانها؟

واستقرَّ لديَّ أنَّ التصدِّي للخطأ ومعالجته لا يتحقَّق بإعلان الضيق والجأر بالشكوى وأنَّه ينبغي أن نقوم "بمَسْح" الأخطاء وتحليلها وتعيين عوامل الوقوع فيها. وكنت أظنُّ أننا إذا توصلنا إلى تفسير تلك "الظاهرة" وتحديد "النواميس" الفاعلة فيها فَقَدْ نُوفِّق في رَسْم خطط علاجها.

وكان مما يرد عليّ في هذه السبيل أنّ الطلبة والكتبة الذي يَقْعُون في تلك الأخطاء المشتركة قد أصبح ما نعتده خطأ لديهم كالعادة المستَحْكِمَة، وأنّه لا يُجدي في تحريرهم منه أن نكتفي بالتنبيه الفَوْقِيّ المنقطع: هذا خطأ وصوابه كذا، أو: قل كذا، ولا تقل كذا.

ورأيت أننا إذا استخرجنا "نظرية" الخطأ وأصبحنا قادرين على أن نقدّم لجمهور الطلبة والكتبة تفسيراً يهَيِّئ لهم "وعياً نظرياً مُقْنِعاً" على حالهم مع اللغة فإننا نستطيع أن نأخذ بأيديهم إلى تدارك أخطائهم في اللغة على يَبْتَنَة.

ولعلّ مما يؤنس بهذا المنهج، في أخذ مَظَنَّة الخطأ بالرَّيْث والأناة وحُسن التّائِي والتلطف لتفسيره، أننا قد نتعجّل الحكم بالخطأ على بعض ما يَرِدُ علينا، ثم نجد، بعد رَجْع النظر وتجاوز الخاطر الأوّل والتقصّي في الاستقراء، أنّ لِمَا خَطَأناه وجهاً عالياً في الصواب.

وقد وَرَدَ عَلَيَّ يوماً عبارة لمُعلّق رياضيّ يقول فيها: نحن نعلم بأنّ الفريق لم يخسر غير مباراة واحدة، فابتدرت ذلك بالإنكار، لأنّه سَبَقَ إليّ أنّ (نعلم) تتعدّى إلى مفعولين بنفسها فكيف عداها بالباء؟ وأقمتُ على ذلك الإنكار حتى استذكرت آية قريبة لم أكن استحضرتها إذ ذاك (وَأَنَّى لَأَيِّ مَنَّا أَنْ يستحضر كلّ ما عَرَضَ له من أدلّة وشواهد حين يطلبها بصورة آنيّة؟) وهي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى﴾ (العلق: 14) فأقصرْتُ عن ذلك الإنكار.

ثم وَرَدَ عَلَيَّ قَوْلُ أحد المذيعين: وجائزته عبارة عن ساعة. فأنكرت هذا الفضول والإخبار عن الجائزة بـ (عبارة عن ...) ورأيت أنّ الوجه أن يُقال: وجائزته ساعة. ولكنني وجدت ابن جَنِّي. (وهو مَنْ هو في البَصَر بالعربيّة والتلطف في أداء معانيها) يقول في اللّمع: "والجئة ما كان عبارة عن شخص".

بل إنني أرى أنّ تناول الخطأ الخاطيء على أنّه ظاهرة تستحقّ التوقف والتحليل والتفسير هو الخطوة المنهجية الضرورية في سبيل تصحيحه.

لقد عَرَضَ لي في بعض ما يكتب الطلبة أن أحدهم كتب (معطوف) على هذه الصورة: مع طوف. وهو خطأ في الرُّسْمِ أَوَّلِيَّ قد لا يحضرنا حين نقف عليه إلا الزَّرايَةُ على صاحبه. والحقُّ أنه - على الرغم من حدة الفجعة التي يُشْعِرُنَا بها - يظلّ جديراً بالتوقُّف على ما أسلفت. وهو يُلَفِّتُنَا إلى أن نظام الكتابة في العربيّة نظام يتعلّمه أبناء العربيّة وآله يَدْخُلُ عليهم فيه ما يدخل على مَنْ يتعلّم لغةً أخرى. ومِنْ أَظْهَرِ ما نلاحظه في هذه السبيل أن أحدنا، إذا استمع إلى لغة لا يعرفها، يَنْبَهِهُ عليه فيما يَنْبَهِهُ حدود ما بين الكلِم على مستوى التحليل الصرفي. إن إدراك حدود ما بين الكلِم جزء من المعرفة اللغويّة أساسي. ومعلوم أن الأبنية الصرفيّة وعناصر النظام الصوتي في كلّ لغة تفضي إلى تطابقات مركّبة يردّها تحليلها إلى عناصر مختلفة. واعتبارُ هذا الأمر في التحليل اللغوي أمرٌ منهجيّ رئيسي، وتحديد العوامل التي تتدخل فيه أصلٌ لا بُدَّ من ضبّطه عند وَصْفِ اللُّغة.

وقد وَرَدَ مِثْلُ هذا على الأوائل، فإنّه يُحَكِّى أن ناساً جاؤوا إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى يسألونه: ما العنجد؟ فلم يتبين، وسألهم عن السياق الذي ورد فيه، فذكروا بيت الأعشى:

يوم بُنِدي لنا قُتَيْلة عَنْ جِيْدٍ مَلِيحٍ تَزِينُهُ الْأَطْوَاقُ

فَنَبِّهَهُمْ إلى أنّهما كلمتان!

ثم سألوه عن (الأودع) في قول العرب: زاجِمٌ يَعُوذُ أُوْدَعٌ، كأنما حملوه على مِثْلِ جِمل أوردق، وهو كلمتان: (أو) حرف العطف (ودع) فعل الأمر الذي مضارعه يَدْعُ.

ثم سألوه عن (كوفى) أين المهاجرين هو أم من الأنصار في قوله تعالى: ﴿وَالْهَٰذِي مَعْكُوفًا ...﴾ (الفتح: من الآية 25).

ولعلّ هذا السؤال الأخير (ووروده في الحكاية التاريخية يؤيد وقوعه على وجه الإمكان إن لم يكن وقع فعلاً) يدلّ بصورة متطابقة على أنّ هذا اللون من الالتباس قديم، وخاصة إذا علمنا أن لغة ربيعة وغمّ كانت تسكينَ عين (مع) وهو ما تأخذ به جمهرة اللهجات العربية الحديثة.

وهكذا يُصبح هذا الخطأ الابتدائي المستنكر محل نظر جدي نتوقف فيه إلى موادّ مثل:

علم، عجن، عرف، عطف، عبد.

نبني منها اسم المفعول:

معلوم، معجون، معروف، معطوف، معبود.

وقد نتوقف للاستضحاح من أن (معجون) قد تسمع مع جون؛ فإنه لفظٌ شائع في هذا العالم المتواصل، فنفرع إلى مثل:

يستعمل السواك ومعجون الأسنان.

درّس الإنجليزية مع جون وريكاردوس.

لنجعل التركيب النحوي عاملاً في الفرق ورفع الالتباس⁽¹⁾ ... وهكذا.

إنني أطمح إلى أن أقدم، بهذا البحث، لأبناء العربية مشروعاً يكون حاشيةً على معرفتهم بالعربية، يسدّ ثغراتها ويرقى بارتكاساتها على بينة، ذلك أنهم على التحقيق يعرفون من العربية شيئاً كثيراً يتحصل فيهم بعوامل التعلم والاكْتِسَاب ولكننا نعتده من تحصيل الحاصل، إذ لا يستوقفنا فيما نقرأ لهم إلا ما نعتده "خطأ" وهو الذي تضيق به صدورنا وتقدّي به عيوننا.

(1) مع التجاوز عن فرق في الصوت بين المادتين.

ويتنسب هذا البحث إلى تراث موصول من المعالجات اللغوية ساير
الدرس اللغوي في العربية على امتداد تاريخها. وهل يختلف البحث عن الخطأ
والتنبيه عليه هذه الأيام عن تسجيل اللحن وتهجينه منذ عهود متقدمة تبلغ بنا
عصر النبوة؟ وهل كان اللحن يومذاك إلا ما رآه القوم خروجاً عن صورة
العربية في سلائقهم بالمخالفة عن تلك الصورة في نطق الأصوات أو بناء الكلم
أو تركيب الجمل أو مجرى الإعراب أو وضع الألفاظ مواضعها المتعارفة من
الدلالة ووجوه الاستعمال؟ وهل الخطأ في هذه الأيام إلا ما يراه أهل العربية
خارجاً عن صورتها التي استوت لها في كتب القوم وجهدنا في تمثيلها وتمثيل
أحكامها وضوابطها واتخذناها معياراً للصواب والخطأ؟

إنّ الخطأ في هذه الأيام يُشبه أن يكون مرادفاً للّلحن في القديم. والقول في
الخطأ هذه الأيام موازٍ للقول فيما كانت تلحن فيه العامة والخاصة في القديم.
وهو باب في العربية عتيق متصل يشبه أن يكون تراثاً لغوياً قائماً برأسه. وهو
يمثل منهجاً عربياً في هذه المسألة يوازي ما يباشره البحث اللغوي هذه الأيام من
مناهج تحليل الخطأ، وهو باب في التحليل اللساني التقابليّ واللسانيّات
التطبيقيّة مشهورٌ مستفيض، بل هو لون من ألوان التخطيط اللغوي بمفهومه
المعاصر؛ إذ ظلّ تدبيراً جاهداً يعمل في رصد مسيرة العربية ويسعى لتوجيهها
على وفق منطلقات ثقافية حضارية مُقدَّرة.

العربية بناءً ائتلافي مصادر تعدد الوجوه

وحين شرعْتُ في فرز الأخطاء وجدت أن كثيراً منها يمكننا أن نجد له
وجهاً في العربية إذا نحن اتخذنا معياراً عريضاً هو معيار الائتلاف الذي أقيمَ
عليه وصُفِّ العربية.

وبيان ذلك عندي أن للعربية وضعاً خاصاً بين اللغات!
وأول عناصر هذا الوضع الخاص أن بناء العربية قد أقيم على لهجات
متعددة⁽¹⁾ كانت تسود في مواطن من الجزيرة خلال قرن ونصف قبل الإسلام
وقرن ونصف بعده⁽²⁾. وكانت هذه اللهجات، على ما يظهر، تلتقي على قدر
أساسي مشترك⁽³⁾ في نظمها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ثم تفرق في
أشياء من ذلك جهد اللغويون والنحويون في حصرها عندما بدأ "التقعيد".

-
- (1) حقاً أنه كان يكون لِلهَجَةِ الحجاز امتيازٌ وتقديم في كثير من المواضع ولكن ذلك لم يكن
يلغي وجوه تلك المواضع في اللهجات الأخرى فقد التزم النحويون بالنص عليها.
 - (2) هذا إطلاق صحيح إذا أخذ على عمومته، ولكن الحد الزماني الذي رسمه النحويون
يفسح لكلام العرب المنقطعين في البادية مجالاً في بناء العربية يمتد به إلى أواسط القرن
الرابع الهجري!!
 - (3) هذا مفهوم من إشارات النحويين إلى السمات الخاصة التي كانت تنفرد بها كل لهجة
كان ما وراء ذلك من السمات الغالبة قدر مشترك.

وتبع الاتجاه إلى توحيد القبائل في كيان سياسي واحد اتجاه إلى توحيد لهجاتها في كيان لغوي واحد.

وهكذا انتظم "المثال" اللغوي الذي أفرغ اللغويون والنحويون الوُسْعَ كُلَّهُ في رَسْمِهِ لهجات متعددة. وفسحوا في ذلك "المثال" مجالاً للسمات الخاصة التي كانت تنفرد بها كل لهجة.

وهذه مسألة مقررة في تاريخ العربية، ومع ذلك فلا بأس في إثبات شاهدين متقدمين:

أولهما: ما ذكر الفارابي في كتاب الحروف ونقله عنه السيوطي متوسعاً فيه في كتاب الاقتراح⁽¹⁾. سرد الفارابي ثبوتاً من القبائل هي: قيس وقيم وأسد وطيم ثم هذيل، وعقب بأن "هؤلاء هم معظم مَنْ نُقِلَ عنه لسان العرب"⁽²⁾. وهؤلاء قبائل كانت متباعدة في الدار، متميزة في اللهجة. وكلها قد أخذت عنه، بل أخذت عن غيرها فيما تُفهم عبارة الفارابي.

وثانيهما: ما عقد ابن جني في "الخصائص" من ذلك الباب الموسوم "اختلاف اللغات وكلها حجة". يقول ابن جني في فواتح ذلك الباب وقد أُلْمِعَ إلى لغة التميميين في ترك أعمال (ما)، وإلى لغة الحجازيين في إعمالها: "وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسلتها"⁽³⁾. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها"⁽⁴⁾.

(1) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 19.

(2) كتاب الحروف، ص 147.

(3) في أساس البلاغة (رسل): وهو رسله في الغناء والنضال وغير ذلك، وراسله في الغناء، وهذا رسلك الذي يرسلك الغناء أي يباريك في إرساله.

(4) الخصائص 10/2.

وَجَدَ النَحْوِيُّونَ لكَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ فِي الْبِنَاءِ اللَّغَوِيِّ الَّذِي أَقَامُوهُ، لِكُلِّ مَوْضِعٍ غَيْرِ وَجْهِ، وَجَوْهًا وَرَدَّتْ عَلَيْهِمْ مِنَ اللَّهْجَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، فَرَبَّوْا هَذِهِ الْوُجُوهُ فِي مَنَازِلٍ تَتَفَاوَتْ فِي دَرَجَاتِ الْإِعْتِبَارِ وَلَكِنِّهَا جَمِيعًا مُؤَهِّلَةً لِلْقَبُولِ. وَقَدْ يَقْوَى أَحَدُ الْوُجُوهِ إِلَى مَسْتَوَى الْغَلْبَةِ الْمَطْلُوقَةِ فِي مَقَائِيسِ الْإِسْتِعْمَالِ وَالْمَأْلُوفِ فِي السَّمَاعِ، وَلَكِنْ يَبْقَى لِسَائِرِ الْوُجُوهِ مَكَانٌ عَلَى الْمَسْتَوَى التَّارِيخِيِّ النَّظَرِيِّ يَتَعَلَّقُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ تَوْسُّعًا أَوْ مَحَاحِكَةً.

ولعلَّ الطريقة التي أورد بها الأشموني حكم الوقف على الاسم المنون أن تكون من خير الأمثلة بياناً عن هذه القضية. يقول الأشموني: "واعلم أن في الوقف على المتون ثلاث لغات: الأولى، وهي الفصحى، أن يُوقَفَ عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، ومجذفه إن كان بعد ضمة وكسرة بلا بدل، تقول: رأيت زيدا، وهذا زيد، ومررت بزيد. والثانية أن يوقف عليه بمحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً⁽¹⁾، ونسبها المصنّف⁽²⁾ إلى ربيعة. والثالثة أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة⁽³⁾، ونسبها المصنّف إلى الأزد⁽⁴⁾.

وليس استقصاء الوجوه المتأدية إلينا من اللهجات المختلفة مطلباً ممكناً في سياق هذا البحث، فلنجتزئ من ذلك ببعض الأمثلة بياناً وتوضيحاً.

(1) فيكون الوقف على الأمثلة المتقدمة وفقاً للهجة ربيعة: رأيت زيد، وهذا زيد، ومررت بزيد.

(2) يعني ابن مالك، وانظر في ذلك كتابه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ص 328.

(3) فيكون الوقف على الأمثلة المتقدمة وفقاً للهجة الأزد: رأيت زيدا، وهذا زيدو، ومررت بزيدي.

(4) شرح الأشموني 747/3 - 748.

إنَّ الكلمة الأولى التي يعالجها الطفل بالنطق في المدرسة هي أحد الأمثلة، ذلك أن (رأس) هي الوجه الحجازي في النطق بـ (رأس)، وهو الوجه المعروف بالتسهيل، تسهيل الهمزة، وهو يقابل الوجه التميمي في نطقها بالتَّبر. وهكذا فإنَّ رأس ورأس وجهان أو قولان جائزان!

ومن الكلمات الأولى التي يلقاها الطفل: راعي، الاسم المنقوص غير المعروف غير المضاف في هذا الموضع المجرد المُرْتَجَّح للرفع، فإِنَّه قد يقفز إلى الخاطر الأوَّل أنَّ حقَّه أن يكون: راع، بحذف الياء وتسكين العين، وذلك هو مقتضى الوقف عليه في الفصحى، ولكنَّ المراجعة تفضي بنا إلى قراءة ابن كثير: "وما لهم من دونه من والي"⁽¹⁾ بإثبات الياء⁽²⁾، ولعلَّ هذه القراءة صورة من لهجة كانت تقف على المنقوص ممَّا هذا شأنه بإثبات الياء. روى سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش ويونس بن حبيب "أَنَّ بَعْضَ مَنْ يُوثَّقُ بِعَرَبِيَّتِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: هَذَا رَامِي وَغَازِي..⁽³⁾ وإذن يكون لقولنا (راعي) بإثبات الياء وجه من ثينك: القراءة والرواية، ويصبح للوقف على المنقوص وجهان أو يصبح فيه قولان.

وفي زحمة الشارع وفي المواقف اليومية العفوية تُعْرَضُ صُورٌ تُصَنَّفُ فِي الْعَامِيَّةِ، وَهِيَ، عِنْدَ التَّدْقِيقِ، ذَاتُ نَسَبٍ مُتَقَادِمٍ فِي بَعْضِ لَهْجَاتِ الْفَصْحَى. وَهِيَ، وَإِنْ هَجَّنَهَا تَعَارُفُ الِاسْتِعْمَالِ الْفَصِيحِ عَلَى صَوَرِهَا الْبَدِيلَةِ، يَظَلُّ لَهَا سَنَدٌ تَارِيخِيٌّ نَظَرِيٌّ يَجِيزُهَا، وَتَظَلُّ قَوْلًا ثَانِيًا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمُعَيَّنَةِ.

(1) الرعد، 11.

(2) شرح الأشموني 3/ 750.

(3) الكتاب (بولاق) 2/ 288.

ومن أمثلة ذلك قول القائلين: استقبلوني زملائي، وشجّعوني أساتذتي، ورفضوا النّوّاب المشروع... بجمع الفعل مع فاعله الجمع، فإنّ الاستعمال الفصيح الراجح قد تعارف على توحيد الفعل مع فاعله: استقبلني زملائي، وشجّعني أساتذتي، ورفض النّوّاب المشروع. بل نحن نعتدّ (جَمْع!) الفعل مع فاعله على الأتحاء المتقدمة من الأخطاء الشائعة المرفوضة. ولكنّ هذه الطريقة، من الوجهة التاريخية في بناء الفصحى، كانت منهجاً في لغة طيّ وأزد شنوءة⁽¹⁾. وروى أبو عبيدة عن أبي عمرو الهذلي أنّه قال: أكلوني البراغيث⁽²⁾، ونستطيع أن نجد لها نظيراً في القرآن ﴿وَأَسْرُوا النُّجُوزَ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽³⁾. وإذن يستطيع من يتمسك بالمعيار النظريّ المتقدّم أن يحتجّ لها أو أن يجد لها وجهاً.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: كسر أوائل الأفعال المضارعة في مثل: تشعب، نلعب.. ومعروف أن الوجه الفصيح المرجّح فيها هو الفتح. وكان الفتح مذهب أهل الحجاز⁽⁴⁾. وكان الكسر (كسر أوائل الأفعال المضارعة التي ماضيها على فَعَل إذا كانت في المضارع بغير الياء) لغة جميع العرب ما عدا أهل الحجاز⁽⁵⁾. وهكذا فالكسر ظاهرة تاريخيّة تفوق الفتح امتداداً وسعة، وهو، في الاعتبار النظريّ لبناء الفصحى، وجّة آخر جائز.

(1) أوضح المسالك 1/ 345.

(2) مجاز القرآن 2/ 34.

(3) سورة الأنبياء: آية 3.

(4) كان مَنْ يفصّل في نسبة لغة الفتح يعزوها إلى أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل. اللسان (وقى).

(5) كتاب سيبويه 2/ 256.

ومن الأمثلة كذلك، قولهم: مبيع ومديون ومزينة... ببناء اسم المفعول من الأجوف على وزن مفعول وتصحيحه من غير إعلال، فإننا نعتد ذلك خطأ ونصوبه على مبيع ومدين ومزينة.. وهو في الحق التاريخي وجه تميمي⁽¹⁾، ولغة فصيحة مما يحتج به، وقول ثانٍ لا سبيل إلى دفعه في بناء اسم المفعول.

وفي سمات لهجية "بدوية" معاصرة اتجاهات كلامية ترفضها الفصحى المختارة عندنا وهي ظواهر تاريخية مذكورة، كانت في الماضي مقبولة، ولكن الازدواجية التاريخية بين فصحي وعامية وما لابسها من صور التأثير المتبادل، وعوامل الفرز، ومظاهر التصنيف في التمييز بينهما قد انتهت بالعامية إلى استقطابها فأصبحت تُصنّف في الوجوه المستهجنة والأخطاء الشائعة. ويُطَقُّ البدو لفعل مما عيَّنه حرف حلق كشهيد وشعير وبعير.. بكسر الفاء (شهيد وشعير وبعيد) وجه تميمي عتيق⁽²⁾.

وفي مجال الإعراب مظنة الزلل الكبرى تمثل الوجوه المتأدّية من اللهجات غُصْرُ تَوْسِعة إذ تلغى مبدأ دلالة الحركة على معنى نحوي ذاتي مُلْزَم في شَطْرٍ لا يُسْتَهان به من ظاهرة الإعراب.

ومن أمثلة التعدّد على صعيد الإعراب أنك تستطيع أن تقول: ذهب أمس بما فيه، ترفع "أمس" بتنوين الضمّ معربة على لغة عقيل⁽³⁾، وذهب أمس

(1) كتاب سيبويه 2/ 264؛ والمنصف 1/ 283 - 286؛ والخصائص 1/ 260 - 261؛ وشرح الشافية 3/ 149.

(2) كتاب سيبويه 2/ 255.

(3) اللسان (تفسير هذا).

بما فيه، ترفعها بالضمة ممنوعة من الصرف على لغة قوم من تميم⁽¹⁾، وذهب
أمس⁽²⁾ بما فيه، ثبنيها على الكسر على لغة أهل الحجاز⁽³⁾.
وتقول صدقت حذام، برفع حذام بالضمة ممنوعة من الصرف على لغة
قوم من تميم⁽⁴⁾، وصدقت حذام، بينائها على الكسر على لغة أهل الحجاز⁽⁵⁾.
وتقول: هيهات هيهات، بينائها على الكسر في لغة أسد وتميم⁽⁶⁾،
وهيهات هيهات، بينائها على الفتح في لغة أهل الحجاز⁽⁷⁾.
وتقول: ما هذا بشراً، فتعمل "ما" عمل "ليس" على لغة أهل الحجاز⁽⁸⁾،
وما هذا بشراً، فلا تعملها على لغة تميم⁽⁹⁾.

(1) كتاب سيبويه 2/ 43؛ والتسهيل، ص 95؛ وشرح الكافية 2/ 117؛ واللسان (أمس)
وشرح الشذور، ص 98-100؛ وشرح الأشموني 2/ 536؛ والهمع 1/ 209؛ وحاشية
الخضري على ابن عقيل 1/ 34.

(2) كتاب سيبويه 2/ 43؛ والمفصل، ص 69؛ والتسهيل، ص 95؛ وشرح الكافية 1/ 172،
2/ 117؛ وأوضح المسالك 3/ 155؛ وشرح القطر 1/ 15-17؛ وشرح الشذور،
ص 89، 98-100؛ وشرح الأشموني 1/ 25؛ والهمع 1/ 208؛ وحاشية الخضري
على ابن عقيل 1/ 34؛ والتصريح على التوضيح 1/ 59، 2/ 226.

(3) كتاب سيبويه 2/ 40؛ والمقتضب 3/ 49؛ والمفصل، ص 64؛ وشرح الكافية 1/ 41؛
2/ 74؛ وأوضح المسالك 3/ 151 - 153؛ والهمع 1/ 29.

(4) كتاب سيبويه 2/ 40؛ والمقتضب 3/ 49؛ والمفصل، ص 64؛ وشرح الكافية 1/ 40،
2/ 74؛ والمغني، ص 758.

(5) المفصل، ص 64؛ والتسهيل، ص 211؛ والتصريح على التوضيح 2/ 199.

(6) المصادر السابقة في الحاشية (4).

(7) انظر في تحقيق هذه المسألة: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، (مجلة
الأبحاث)، ص 68.

(8) اللسان (بعد).

وتقول: شكراً وعفواً.. بنصب المصدر النائب عن فعله على الشائع المشهور، وشكراً وعفواً.. برفع المصدر النائب عن فعله على لغة تميم⁽¹⁾.

وتقول: إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدَاءَ، بنصب اسم إنَّ وخبرها على لغة تميم⁽²⁾، وتقول: لعلَّ الفرج قريب، على الفصحى، ولعلَّ الفرج قريب، بجرَّ الفرج على لغة عقيل⁽³⁾..(*)

وليس استيعاب الأمثلة على هذا العامل من عوامل التعدّد مطلباً في هذا السياق التفسيري العامّ، فلا جتزئ بما قدمت تمثيلاً.

ولعلّه يحسن أن نختتم القول في هذا العامل بملاحظتين:

أولاهما: أن القدماء أحسّوا بأنّ الوجوه المتأدّية من لغات العرب متنوّعة تنوّعاً يهيئ لهم اعتذاراً حاضراً عن كلّ ما يظهر أنّه مخالفة عن الوجه الفصيح، وهذا المعنى مستفاد من قول أبان اللاحقي يهجو أبا البصير⁽⁴⁾:

يَكْسِرُ الشَّعْرَ وَإِنْ عَائِبَتْهُ فِي مَجَالٍ، قَالَ: هَذَا فِي اللُّغَةِ

وثانيتها: أنّك تكاد تجد في تعدّد اللهجات وجهاً لتجوير معظم المخالفات في كلام المحدثين حتى كلام الأرمن المحدثين بالعربية، وهو قائم على

(1) اللسان (بعد).

(2) شرح بن عقيل 1/ 279 (الحاشية).

(3) المغني، ص 166، 167؛ وأوضح المسالك 2/ 118؛ وشرح القطر 2/ 73؛ وشرح ابن عقيل 2/ 4، 5؛ وشرح الأشموني 2/ 284؛ والهمع 2/ 33.

(*) استقصى كاتب هذه السطور السمات الإعرابية الخاصة المنسوبة في لهجات الفصحى في بحثه (ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة) بمجلة الأبحاث (الجامعة الأميركية في بيروت)، السنة 24، الأجزاء 1-4، 1971، ص 55-85.

(4) الأغاني (دار الثقافة) 23/ 24.

مخالفة فاقعة في أحكام الجنس، تجد له فيما سُمع عن العرب مسوغاً وعذراً. فقد حكى ابن هشام⁽¹⁾ عن بعض العرب أنهم يقولون: قال فلانة، بتذكير الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي.

وهذا العامل الذي أسلفت عامل مكاني في المقام الأول: إذ هو يرتد إلى أن العربية استوعبت نظاماً لغوية (لهجات) متغايرة سادت في بيئات مكانية متعددة.

ولكن بناء العربية قام على اعتبار آخر زمني. فالنصوص التي خُرِجَتْ باستقراءها قواعد العربية تستغرق ثلاثة قرون ونيّفاً، فيما ذكرنا قبلاً، وتلك فترة طويلة في حياة لغة تُنْأَقَل شفاهاً. ويستقيم لنا أن نفترض أنها اتسعت لمراحل من التطور جَرَتْ على الظواهر النحوية في العربية. وقد أسلم تحكيم هذا الاعتبار الزمني إلى تسجيل وجهين للظاهرة الواحدة، وَجْهٌ يُمَثِّلُ الطور السابق وآخر يُمَثِّلُ الطور اللاحق⁽²⁾. وهذه الوجوه المترتبة على الأطوار المتعاقبة في حدود ذلك الإطار وجوه عربية لا سبيل إلى ردها، وهي عامل رئيس من عوامل التشعب في قواعد العربية.

وسجل النحويون، على هذا الصعيد، ظاهرة الحذف والإيصال، إذ لاحظوا أن الفعل اللازم يتعدى بالحرف وأن الحرف قد يحذف أحياناً فينتصب المجرور على نزع الجار (الخافض)، وهي مرحلة بين اللزوم والتعدي، فإنه لم يكن الفعل يلبث أن ينتقل إلى التعدي ولم يكن الاسم المنتصب بنزع الخافض يلبث أن يصبح مفعولاً به صريحاً.

(1) أوضح المسالك 356/1.

(2) عرض كاتب هذه السطور لصور من التشعب الناجم عن تعدد الأطوار في بحثه (في التطور النحوي وموقف النحويين منه) بمجلة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث، العدد الثاني، آب 1972.

ومن أمثلة هذه الظاهرة: شكر ونصح.. فقد كان الغالب عليهما في طورهما الأول، على ما لاحظوا، أن يكونا لازمين يتعديان بالحرف.. فلا نكاد نقول إلا: شكرت له، ونصحت له.. وفي القرآن: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾ و﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾⁽²⁾ و﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾⁽³⁾.

ولكن هذين الفعلين شهدا انتقالاً إلى التعدي في بدايات من إسقاط الحرف معهما فأصبحنا نجد على قلة مثل:

سأشكر عمراً إن تراخت مني أيادي لم تُمنن وإن هي جلت

وَعَاَصَرَ الطَّوْرَانَ، وتمخض عنهما وجهان في استعمال ذينك الفعلين وأضرابهما⁽⁴⁾.

ولاحظوا أيضاً أن الفعل ينتقل من التعدي إلى اللزوم. وأنت إذا أردت أن تقتصر من الفعل على الدلالة على الحدث لم تُعبأ أن تذكر له مفعولاً. فانت تقول مثلاً: أخي يدرس الفلسفة، أو: أخي يتعلم الطب، وتقول في سياق آخر: أخي يُدرّس ويتعلم (من غير أن تذكر المفعول) لأنّ قَصْدَكَ إلى تسجيل الأحداث المستفادة من الأفعال.. حسب.

لقد انتهت مثل هذه الاتجاهات في استعمال الأفعال إلى الازدواج في

(1) سور لقمان: آية 12.

(2) سورة لقمان: آية 14.

(3) سورة الأعراف: آية 79.

(4) ينعكس طورا اللزوم والتعدي اللذان عرضا لشكر في القرآن وفقاً للتقدير المتقدم في نسبة الشيوخ وفي تعاصر الوجهين، إذ نجده مستعملاً في القرآن لازماً 37 مرة ولازماً يتعدي باللام 8 مرات ومتعدياً 3 مرات.

استعمال بعض الأفعال لازمة ومتعدية. وصرنا نجد من أمثلة ذلك: وقف⁽¹⁾، وجاء⁽²⁾... إلخ.

ولاحظوا أن المصدر يتطور (يُنْقَل) إلى العَلَمِيَّة. وهو أمر ما نزال نشهده في حياتنا يتمثل في تسمية الناس لأبنائهم وبناتهم. ومن أمثلته: نجاح وتوفيق وفهم واعتدال، كما لاحظوا أن الصفات (أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وأسماء المفعولين وصيغ المبالغة وأسماء التفصيل) تُطَوَّر (تُنْقَل) إلى العَلَمِيَّة، أيضاً، وهو أمر قائم في حياتنا، كذلك. ومن أمثلته: صالح وخالد وحسن ومحمود ومنصور ونصار وأشعث⁽³⁾.

فإذا وردت علينا بعد ذلك هذه الجملة: جاء عليّ أشعث، كانت جملة محتملة بالضرورة، ف (جاء) فيها يحتمل أن يكون لازماً على مثل معنى (حضر) و(أشعث) يحتمل أن يكون صفة على الأصل... فينتصب (أشعث) على الحال. وعلى هذا الوجه تكون جملة: جاء عليّ أشعث.

(1) في نصوص العربية:

وقفنا فقلنا: إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع
(حيث وقف لازم)
وقفتُ على رُبْع لَمِيَّة نَاقِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأَخَاطِبُهُ
(حيث وقف متعد)

(2) في القرآن: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَفْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ (سورة يس: آية 20)، ﴿إِذَا جَاءَ نُصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (سورة النصر: آية 1)، بعض ما استعمل فيه (جاء) لازماً، وفيه: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ (سورة الأنعام: آية 61)، ﴿جَاءَهُمْ بِأُسْنَا﴾ (سورة الأنعام: آية 43)، بعض ما استعمل فيه (جاء) متعدياً.

(3) انظر: المفصل، ص 5؛ وأوضح المسالك 1/ 88.

مثل جملة: عاش عليُّ بطلاً.

وجملة: نام الطفل باكياً.

وجملة: وصل المسافر أغبر.

ولكن (جاء) يحتمل كذلك أن يكون متعدياً على مثل معنى (لقي)..
(أشعث) يحتمل أن يكون علماً منقولاً عن صفة.. فينتصب على المفعول به لـ
(جاء) وعلى هذا الوجه الثاني تكون:

جاء عليُّ أشعث.

مثل: زار عليُّ أحمد.

و: فاق عليُّ أسعد.

وتسجّل كتب النحويين من مظاهر التطور كذلك انتقال الجار والمجرور
إلى أن يكونا اسمَ فعلٍ⁽¹⁾. وتصبح (عليك)، مثلاً، تُسْتَعْمَل، على ما يآلف أبناء
اللغة، على وجهين هكذا: السلام عليك.

عليك سلامُ الله أمّا قلوبنا فمرضى وأمّا ودُنّا فصحيح

... إلخ جاراً ومجروراً في جملة اسمية، أو فعلية، وعليك نفسك.. اسمَ
فعلٍ أمرٍ على معنى الزَم.

وقديماً ورد على النحويين قول الأعشى:

تقول بُنتي إذا قُرِبت مرتحلاً يا ربَّ جَنَّبَ أبي الأوصاب والوجعا

عليك مثل الذي صليت فلاغتمضي نوماً فإنَّ لجنب المرء مضطجعاً

(1) أوضح المسالك 3/ 118؛ والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل 2/ 248.

فاختلفوا في إعراب ما بعد (عليك) على مذهبين: مذهب الرفع، فتكون (مثل) مبتدأ و(عليك) خبره (أو متعلق خبره) مقدماً.. ومذهب النصب، فتكون (مثل) مفعولاً و(عليك) اسم فعل أمر، فكأنه على الأول يَرُدُّ لها دُعَاءً بدُعاء، وكأنه على الثاني يطلب إليها أن تُلْزم مثلَ الذي دَعَتْ له به⁽¹⁾.

والثفت النحويون، على هذا الصعيد أيضاً، إلى ظاهرة التسمية بجمع المؤنث السالم؛ أي نقل جمع مؤنث سالم من الجُمُعيَّة، إلى العَلَمِيَّة، كما في (نعمات) ممَّا يُسَمَّى به هذه الأيام. لقد أصبح جَمْعُ نِعْمَةٍ دالاً على عَلَمٍ مفرد مؤنث.. فإذا قلت بعد ذلك: هل كُتِبَتْ إلى نعمات؟ وجدت النحويين يذهبون في إعراب (نعمات) مذاهب ثلاثة، فمنهم من ينظر إليها بحسب الأصل فيعربها إعراب جمع المؤنث السالم؛ يجرّها بتنوين الكسر، وإذن تكون، هل كتبت إلى نعمات؟ ومنهم من ينظر إليها بحسب الحال الحاضرة التي آلت إليها وهو أنّها عَلَمٌ على مؤنث، وإذن تُمنع من الصرف وتجَرُّ بفتحة، وإذن تكون: هل كتبت إلى نعمات؟ ومنهم من ينظر إليها يَنَنِّ فيعطِيها من الطور الأول، طور الجمع السالم، بَعْضَ حكمه، فيجرّها بالكسر، ويعطيها مِنْ طُورِ الممنوع من الصرف بعض حكمه، فيمنعها التنوين، وإذن يجرّها بكسرة واحدة⁽²⁾ وإذن تكون: هل كتبت إلى نعمات؟ وهي وجوه ثلاثة أو قَوْلَانِ ثلاثي مرْدُّه إلى هذه الأطوار التي كانت تجري على هذه المواضع.

(1) مجاز القرآن 1/ 62.

(2) كتاب سيبويه 2/ 18؛ والمقتضب 3/ 333 و4/ 38؛ وأوضح المسالك 1/ 50، 52

(الحاشية).

ويصحّ أن نضيف إلى العاملين المتقدمين عاملاً ثالثاً، وهو عامل منهجيّ ترتّب على اختلاف طرائق النظر التي اصطنعها النحويّون.. فقد كانت المادّة اللغويّة التي وردت عليهم أو وردوا عليها واحدة أو تكاد.. ولكن استقراءهم إيّاها في سبيل من رصد الظواهر المطردة فيها واستخراج الأحكام (القواعد) التي تجري عليها كان يتفاوت وخاصة في مجال تفسير تلك الظواهر والبحث عن عواملها وعللها.

وردت عليهم، مثلاً، جملة (ليس) في تراكيب كهذه:

ليسوا سواء⁽¹⁾..

لست مرسلًا⁽²⁾..

ولا تُقفُ ما ليس لك به علم⁽³⁾..

فلاحظوا أنّ (ليس) تدخل على الجملة الاسميّة فتتفسي إسناد الخبر إلى المبتدأ وترفع الاسم وتنصب الخبر.

فلما ورد عليهم قول العرب: ليس خَلَقَ اللهُ مثله، اختلفوا في تفسيرها، فوقف قوم عند ظاهر التركيب فأروا أنّ (ليس) هنا تستعمل استعمال (ما) وتدخل على الفعل فجعلوا (ليس) أداة نفي وحسب، وأروا أنّها لا تعمل في مثل هذا التركيب عملاً إعرابياً. وتجاوز آخرون، وعلى رأسهم سيبويه، هذا الظاهر القليل المغاير للظاهرة الغالبة فتأولوه إليها متمسكين بأنّ (ليس) في هذه

(1) سورة آل عمران: الآية 113.

(2) سورة الرعد: الآية 43.

(3) سورة الإسراء: الآية 36.

الجملة جارية على نسقها المعتاد وأنها داخلة على جملة اسمية وأنها عاملة، وقدروا لذلك أن اسمها ضمير شأن محذوف وأن الجملة الفعلية بعده خبره⁽¹⁾.

ووردت عليهم (حتى) واستعمالاتها، ووجدوا أن (حتى) تدخل على الاسم فتجره في مثل: سلام هي حتى مطلع الفجر⁽²⁾. وبدأ لهم من وجوه أخرى أن هناك حروفاً مختصة، بعضها يختص بالدخول على الأسماء كحروف الجرّ وبعضها يختص بالدخول على الأفعال كحروف الجزم، فوصلوا ما بين الاختصاص والعمل (عمل حروف الجرّ الجرّ في الاسم، وعمل حروف الجزم الجزم في الفعل)، وجعلوا ذلك أصلاً ومقياساً.

فلما ورد عليهم مثل هذه الجملة: انتظرنني حتى تطلع الشمس، ووجدوا (حتى) تدخل في الظاهر على فعل.. اختلفوا، فوقف الكوفيون عند ظاهر التركيب وذهبوا إلى أن الفعل منصوب بحتى، وانضافت (حتى) عندهم إلى حروف النصب. أما البصريون فعمدوا إلى تأويل هذه الجملة وفقاً لمبدأ الاختصاص والعمل، فأوا أن الفعل بعد (حتى) منصوب بـ (أن) مضمرة، تكون هي والفعل مؤولة بمصدر (طلوع) ويكون المصدر في محل جرّ بـ (حتى)، وهكذا تطرد القاعدة في (حتى)، وتبقى (حتى) وفق ما رأوا لها مختصة⁽³⁾.

ومن التكرير ولكنه من التذكرة أيضاً أن يقال إنه يصبح لدينا، وقد تلقينا النحو العربي بمناهجه التي رسمها له البصريون والكوفيون، أقوال متعددة في الموضوع الواحد.. فترانا نختلف في إعراب مثل: انتظرنني حتى ينتهي الاجتماع..

(1) كتاب سيبويه (هارون) 70/1.

(2) سورة القدر: الآية 5.

(3) انظر في هذه المسألة: الإنصاف 314/2.

بين قائل: إن (يتتهي) منصوب بحتى (ولحن نتمسك في الإعراب بذكر العامل وهو توجية من نظرية النحو قديم) وقائل إنه ينتصب بـ (أن) مضمرة بعد (حتى). وليس الخلاف، على ما نرى، متعلقاً بالظاهرة، ظاهرة انتصاب الفعل في ذاتها، ولكنه متعلق بتفسير الظاهرة أو بتقدير عامل النصب على التحديد.

ثم إنه لما استوت صورة العربية لدى النحويين في ملامح معينة جعلوا هذه الملامح مُحْكَمًا.

استوى لهم مثلاً أن المصدر قد يُبين نوع فعل آخر غير فعله إذا كان من دائرة دلالية واحدة، فجعلوا (القهقري) في: رجع القهقري (وهي الرجوع إلى الخلف) نائباً عن المفعول المطلق⁽¹⁾ لأنها نظير: رجع رجوعاً إلى الخلف.

واستوى لهم كذلك أن المصدر ينتصب نائباً عن فعله في مواضع مثل: شكرًا وعفواً وحمداً...

واستوى لهم أن المصدر قد يقوم مقام المشتق إذ يقع مواقع متعارفاً أنها للمشتق كموقع النعت والحال في مثل: هو قاض عدل (حيث يقع المصدر صفة) و: عاش عدلاً (حيث يقع المصدر حالاً)...

فلما وردت على النحويين بعد ذلك جملة مثل: جاء ركضاً، اختلفوا فيها على ثلاثة أوجه اعتماداً على الملاحظة الثلاثة المتقدمة. فجعل المبرد (ركضاً) نائباً عن المفعول المطلق، إذ رأى أنها دالة على نوع المجيء، وذهب الأخفش إلى أنها مصدر نائب عن فعله، مفعول مطلق على تقدير جاء يركض ركضاً، وذهب سيبويه إلى أنها (حال) مستأنساً بإمكان قيام المصدر مقام المشتق فكأنها: جاء راكضاً..

(1) ومثلها مرحاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ (الإسراء: الآية 37).

واستوى لهم، كذلك، أنّ (الواو) تأتي حرف عطف في مثل: اقتتل العرب واليهود، وتأتي دالة على المعية في مثل: ابتدأ العبور وزوال الشمس، وتأتي استثنائية في مثل: ينوي أحدا أن يقول شيئاً، وينسأه. فلما وردت عليهم تلك العبارة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وجدوا (الواو) مرشحة للمعاني الثلاثة المتقدمة تحتملها العبارة، وتفيد بها دلالات ثلاثاً متميزة، إذ وجدوا (الواو) تحتمل العطف فتكون الجملة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن... يجزم تشرب، فيقع النهي على الأمرين: الأكل والشرب، بالتنصيص على كل منهما، وتحتمل المعية فتكون الجملة: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.. بنصب تشرب فيقع النهي على الأمرين مجتمعين فقط مع إجازة كل منهما منفرداً.. وتحتمل الاستئناف فتكون الجملة: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن.. برفع تشرب فيقع النهي على الأكل، ولكن يباح الشرب.

وينجم التعدد في وجوه العربية عن عامل آخر لا تنفرد به العربية⁽¹⁾، إذ هو عامل مشترك قائم في اللغات جميعاً⁽²⁾، ومردّه إلى النواميس الفاعلة في تشكيل النظام اللغوي برّمته. ومن الحقّ أنّ هذه النواميس وما يكتنفها من متغيرات وملابسات تتحرّى اجتناب اللبس، ولكنها، فيما يكشف النظر في النظم اللغوية السائدة، مضطرة إلى الوقوع فيه، عند مواطن غير قليلة.

فإذا تناولنا مستوى الصرف في اللغة العربية وجدنا أنّ العربية، مثلاً، تبني اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل، وهو "مثال مشترك" بين أفعال كثيرة.

(1) انظر مثلاً: أبحاث في اللغة العربية، ص 122.

(2) انظر في أمثلة ذلك في الإنجليزية كتابي تشومسكي: أبنى التركيبية Syntactic Structures و"وجوه نظرية النحو Aspects of the Theory of Syntax".

ولكن حين تصاغ أسماء الفاعلين وفقاً له يحدث تمايز لفظي ينفي اللبس. وذلك واضح في مثل: ناصر، وشامل، وقارئ، وجامع.. إلخ. فإذا كانت عين الفعل همزة كانت عين اسم الفاعل منه همزة (دأب: دائب)، وإذا كان الفعل الثلاثي أجوف جعلت عينه همزة (باع: بائع).

ويتفق أن تتوارد أفعال ثلاثية تشترك في الفاء (الأصل الأول) واللام (الأصل الثالث) وتكون العين (الأصل الثاني) في بعضها حرف علة وفي بعضها الآخر همزة.. ومن أمثلة الطائفة الأولى: سأل وزار وثار. ومن أمثلة الطائفة الثانية: سأل وزار وثار. وإذا كانت هذه أفعالاً متميزة في معظم وجوهها، عند صياغة المضارع والأمر واسم المفعول واسم المكان.. إلخ، فإنها عند صياغة اسم الفاعل منها تنتهي إلى صيغ ذات ظاهر واحد، فاسم الفاعل من (سأل) ومن (سأل): سائل، واسم الفاعل من (زار) ومن (زار): زائر، واسم الفاعل من (ثار) ومن (ثار): ثائر.

وإذن تصبح لدينا صيغ صرفية لها معنى صرفي متعين (اسم الفاعل، كما في هذا المثال) ولكن أصولها الثلاثية مزدوجة (سأل، سأل..) وهو ازدواج يترتب عليه ازدواج دلالي (بين سائل من السيالان وسائل من السؤال..) كان ينبغي أن يتفرد وأن يتميز في مادة الصيغة (بتغير حروفها مثلاً) ولكن نظام الصرف في اللغة لم يستطع أن يتجاوز هذا الاشتباه الناجم عن تطابق صيغتين متغايرتين على ظاهر شكلي واحد متماثل.

وتعبر اللغة عن كل معنى صرفي بصيغة أو صيغ خاصة، فاسم الفاعل صيغ، ولأسم المفعول صيغ، وللمصدر صيغ، وللجمع صيغ، وهكذا.. وتستوي هذه الصيغ بفروق مقررّة بينها في معظم الأمر.. ويكون الخلط بينها على وجه الخطأ مفسداً للمعنى محولاً له عن جهته.

فاسم الفاعل من كَذَبَ في قياس الصرف مكذَّب بالكسر، أمّا اسم المفعول منه، فهو مكذَّب بالفتح.. وقد أدى الخلط بينهما في الآية: ﴿قَوْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ (الطور: 11) يجعل الكسر فتحاً إلى قلب للمعنى صارخ مرفوض⁽¹⁾.

ولكن إذا أردنا أن نصوغ اسم الفاعل من مزيد مضَعَّف: احتلَّ، واستلَّ، قلنا: محتلّ ومستلّ والأصل في ذلك مُحْتَلِّلٌ ومُسْتَلِّلٌ، وإذا أردنا أن نصوغ اسم المفعول منهما قلنا: محتلّ ومستلّ، والأصل في ذلك: مُحْتَلَّلٌ ومُسْتَلَّلٌ. ولكن العربية تجري على التخلص من حركة الصوت الأوّل من الصحيحين في هذه الحال وتدغم أحدهما في الآخر⁽²⁾، وهكذا تنتهي صيغة اسم الفاعل واسم المفعول إلى وضع يتطابق في الظاهر. فإذا قلت: أسألوا المحتل رأيه.. لم يُمكن، حتى مع توافر سياق جُمليّ، تقديرُ المراد: أسْمُ الفاعل (من احتلّ) هو أم اسمُ المفعول؟

ويحدث، على صعيد صرفي آخر، أن تكون صيغة المصدر من الثلاثي (أو مصدر الثلاثي!) على فُعل (قُعود وجُلوس وخُروج) وأن تكون صيغة الجمع على فُعل كذلك (سيوف وضروس وأمور).

(1) في الكشكول (2/ 340) للعالمي أن الرشيد غضب على ثمامة بن أشرس، وكان فاضلاً، فسلمه إلى خادم يقال له ياسر، وكان الخادم يتفقده ويحسن إليه، فسمعه ثمامة يوماً يقرأ (ويل يومئذ للمكذّبين) بفتح الدال، فقال له ثمامة: ويحك! إن المكذّبين هم الأنبياء. فقال الخادم: كان يقال إنك زنديق، وما كنت أصدق، أتستم الأنبياء يا ثمامة؟ فتركه وهجره. فلما رضي عنه الرشيد وردّه إلى مجلسه سأله يوماً في أثناء محادثته: ما أشد الأشياء؟ فقال: عالم يجري عليه حكم جاهل.

(2) انظر: أبحاث في اللغة العربية، ص 12؛ وباب الإدغام من كتب الصرف.

ويساعد الافتراق في حروف المبنى كما تساعد القرائن الدلالية على التفريق بين أمثلة هذه الصيغة الواحدة (فعول) غالباً.. ولكنْ يَعْرِضُ في اللغة أن تحييء صيغة المصدر وصيغة الجمع متطابقتين وزناً وحروف بناء، في مثل: ظهور (مصدر ظَهَرَ وَجَمَعَ ظَهَرَ) وصدور (مصدر صَدَرَ وَجَمَعَ صَدَرَ)... ويفضي بنا مثل هذا التطابق إلى مظنة لبس.

وفي إطلاق الألفاظ على مدلولاتها وهو باب مركّب تلعب فيه المتغيرات الاجتماعية والنفسية والثقافية دوراً واسعاً، تفرز الأوضاع اللغوية مواضع لبس مُحتملة.

ولعلّ مثلاً تاريخياً يكفي في البيان عن هذه المسألة. لعلّ رعاية الاعتبار النفسي هي التي جعلت العرب يطلقون على اللديغ⁽¹⁾ اسم السليم⁽²⁾. وللسليم في اللغة معناه المتعارف في إفادة الانّصاف بالسلامة الواقعية.

ومن القرآن: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾⁽³⁾. وهو مقابل (المريض أو الذي فيه مرض)⁽⁴⁾ في النصّ القرآني. ونقول في العربية على المعنى المُعَبَّر عنه بتلك اللفظة تفاقولاً: لا تَسْقِ السليم ماء.. ولكن نستطيع أن نقول فيها بالنظر إلى المعنى الأوّل: السليم لا يحسنّ بالعطش

(1) هو من باب فعل الذي بمعنى مفعول (ملدوغ) وهو مَنْ لدغته الأفعى.. وتلك تجربة خطيرة أو مميتة.

(2) في أساس البلاغة (سلم): "... وبات بليلة سليم وهو اللديغ".

(3) سورة الشعراء: الآيتان 88-89.

(4) انظر مثلاً: سورة الشعراء: الآية 80؛ وسورة البقرة: الآية 10؛ وسورة المائدة: الآية 52؛ وسورة الأنفال: الآية 49؛ وسورة التوبة: الآية 125؛ وسورة الحج: الآية 53؛ وسورة النور: الآية 50؛ وسورة الأحزاب: الآيات 12، 22، 60؛ وسورة محمد: الآية 29؛ وسورة المدثر: الآية 31.

بالعطش الشديد المتواصل، ونستطيع أن نقول بالنظر إلى المعنى الثاني: السليم يحسّ بالعطش الشديد المتواصل. وقد يظهر أن الأمر من قبيل المعاينة، ولكنه مما تفضي إليه النواميس العاملة في تركيب اللغة بالضرورة القائمة فعلاً.

وإذا سَلِمَتْ صيغة الكلمة المفردة من عوامل اللبس المتقدمة فإن احتمالات قواعد التركيب قد تفضي بها إلى ذلك.

ومن أمثلة هذه المسألة أن كلمة (يوم).. كلمة متعينة الصيغة متعينة المعنى الدلالي.. وهي تستعمل في كثير من التراكيب فيتعين لها معناها النحويّ كذلك من غير لبس. فإذا قلت: أنتظر يوم العيد، كانت (يوم) مفعولاً به لـ (أنتظر) مثلها في ذلك مثل المفعول به في: أنتظر أخي، وأنتظر النتيجة. وإذا قلت: التقينا يوم الجمعة، كانت (يوم) ظرفاً (مفعولاً فيه الفعل التقى) مثلها في ذلك مثل الظرف في: وقعت المعركة يوم الجمعة، تعطل المؤسسات أعمالها يوم الجمعة...

ولكن قد نشع في استعمال الفعل على وجهين: وجه التعدي مع اقتضاء المفعول، ووجه الاقتصاد منه على إفادة الحدث، فإذا قلت: أحبّ يوم يتحرّر الوطن، صلحت (يوم) لمعتنين نحوئين هما المفعول به والمفعول فيه، وصلحت جواباً عن سؤالين: أولهما: ماذا تحبّ؟ وثانيهما: متى تحبّ؟ ويكون المعنى الأول على نسق: أحبّ قهوة أمّي، وأحبّ الالتزام، وأحبّ وطني. ويكون المعنى الثاني على أنه جمد ممارسة الحاجات الفردية إلى حين يتهيأ لها أن تُمارَس من بداية كلفة صحيحة كريمة، ويكون شأن (يوم) في تلك الجملة شأنها في: أرقص يوم يتحرّر الوطن، أغني يوم يتحرّر الوطن، وتكون (أحبّ) في تلك الجملة مثل: أفعّل حين أستشار، وأبتسم حين تعترضني عقبة، وأنقطع للدرس والنظر يوم العطلة، فعلاً مقتصرأ دالاً على الحدث وحده، والاسم الدال على الزمان بعده ظرف.

وتتألف عناصر الجملة في اللغة العربية على صور مقرّرة. ويكون من هذه الصور أن يأتي الفعل فالفاعل فالمفعول تُعقّبها حال.. في مثل: صافحتُ أمّي جالسةً، وصافحتُ أمّي واقفاً، ويكون منها أيضاً: قابِلُتهُ وحيداً. وفي هذه الجملة لبس واضح ناجم عن أن (وحيداً) تصلح لأن تكون حالاً من ضمير الفاعل (التاء) ومن ضمير المفعول (الهاء)، ولا نستطيع بسياق الجملة اللفظي وحده أن نعرف أيّ المعنيين يراد: قابِلُتهُ وأنا وحيد أم قابِلُته وهو وحيد.

ويأتي الفعل المضارع المُسند إلى المخاطب المفرد والفعل المضارع المسند إلى الغائبة المفردة على صيغة واحدة. ويتبيّن وَجْهُ الإسناد في الغالب كما في: تدرّسُ فاطمةُ الفلك. لماذا لا تدرّسُ مادّة تخصّصك؟ ولكن يحدث أن لا يُتبيّن وَجْهُ ذلك كما في: ماذا تُدرّسُ فاطمة؟ بالوقف على فاطمة وانتفاء العلامة المميّزة للفاعلية أو المفعولية عنها (إذ يمكن أن تكون فاطمة فاعلاً لـ (تدرّس) ويمكن أن تكون مفعولاً والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت). وفي: قابلت اليوم سيّدةً تُدرّسُ ابنتها، إذ يحتمل أنها تدرّس ابنتها، وأنتك تدرّس ابنتها، وهما معنيان مختلفان.

وقد ينتهي توافقُ عناصر التركيب على نحو معيّن إلى اللبس في حال النطق، فمثلاً: إذا سمعت هذه العبارة:

سل ما تريد أن تسأل عن أعمال المؤتمر.

سلمى تريد أن تسأل عن أعمال المؤتمر.

وجدتها تحتمل معنيين. الطلب إلى المخاطب أن يسأل، والإخبار أن سلمى تريد السؤال.

وقد ينتهي هذا التوافق إلى اللبس في مواقف الكتابة، وقرأ هذه العبارة: القصص المسلية للسيدات، نُجِذّها تحتمل أنت كون على هذا النحو:

القصص / المسلية للسيدات
مبتدأ خبر متعلقان بالخبر

تريد بذلك أن القصص لا أعمال التطريز ولا الأفلام هي المسلية للسيدات.. ويكون الجار والمجرور (للسيدات) متعلقين باسم الفاعل (المسلية)، وتحتمل أن تكون على هذا النحو:

القصص / المسلية / للسيدات
مبتدأ نعت خبر (أو متعلقان بخبر محذوف)

تريد بذلك أن القصص المسلية للسيدات لا للرجال ولا للصغار... وتكون القصص بذلك مبتدأ والمسلية نعتاً له والجار والمجرور خبراً أو متعلقين بالخبر.

وتحتمل أن تكون على هذا النحو:

القصص المسلية للسيدات
مبتدأ نعت متعلقان بالنعت

تريد بذلك أن العبارة ناقصة، وأن الخبر لما يرد، وأن القصص التي تسلي السيدات معارة، أو هي القصص الاجتماعية... إلخ. وعوامل هذه الاحتمالات كامنة في نحو اللغة وقواعده كما يتبين بالنظر القريب.

وغاية القول، هنا، أن التعدد في وجوه العربية يَرْتَدُّ إلى عوامل: تاريخية خاصة، ولغوية عامة. وتتخذ العوامل التاريخية الخاصة أبعاداً ثلاثة: بُعداً مكانياً يتمثل في أن بناء العربية قد أقيم على لهجات متعددة، وبعداً زمانياً يتبدى في أن

النحويين اتّسعوا في استقراء العربيّة على مدى ثلاثة قرون ونيف من حياتها، وبعداً منهجياً أقامه اختلاف طرائق النظر النحويّ وغلبة الجزئية والموضعيّة عليها⁽¹⁾. وينضاف إلى هذه العوامل عامل لغويّ عام تقتضيه النواميس الذاتيّة والخارجيّة الفاعلة في صياغة البناء اللغوي بمستوياته المتكاملة المختلفة: الصوتية والكتابية والصرفيّة والنحوية والدلالية، وهي نواميس تفضي بالضرورة إلى مواضع لبس تعرض في نقاط معيّنة على كل مستوى، حيث لا تملك نزعة "التمييز والتفرد" في قواعد هذه المستويات تلافي ذلك في الأمثلة اللامتناهية الممكنة بناؤها.

(1) خير ما يمثل هذه القضية كلمة تؤثر عن أبي منصور محمد بن الجيان، من أصحاب أبي علي الفارسي، هي: قياسات النحو تتوقف ولا تطرد، كقميص له جربانات فصاحبه يخرج رأسه كلّ ساعة من جربان (ة) بغية الوعاة، ص 79. والجربان: جيب القميص (اللسان: جرب).

مَثَلٌ مِنَ الصَّرْفِ

وهكذا أصبحت العربية في بنائها الذي أقامه النحويون واللغويون أكبر مما يتقوّم منه نظام لغويّ واحد....

وإذا اتخذنا مستوى الصرف، وقد دخلته عوامل التشعب المتأدية من الوجوه المتقدمة، وجدنا أنّه كان متاحاً لكلمات وردت كلّ منها على وجهي ضبط أو ثلاثة أن تحيا بأكثر من وجه على مستوى الاستعمال الفصيح، ولكن هذا الاستعمال بطبيعته لا يحتمل إلاّ وجهاً واحداً في ضبط الكلمة الواحدة للمعنى الصرفي الواحد. ومن هنا أصبح التعدّد في وجوه ضبط هذه الكلمات أمراً محيراً. وصار أبناء اللغة ولا يزالون يختلفون فيها، فإذا رجعوا إلى مصادر اللغة وجدوها تحكي الوجهين أو الوجوه.

ومن أمثلة هذه المسألة في ثنائية الضبط بين فتح وكسر:

الدلالة، فإن أبناء اللغة يختلفون في حركة الدال منها بين فتحة وكسرة، وهما لغتان⁽¹⁾.

الوزارة، فإنهم يتوقفون في ضبطها بين فتح الواو وكسرها، وهما، فيما روي، لغتان⁽²⁾.

ومن أمثلتها في ثنائية الضبط بين فتح وضمّ:

ذال جؤذر، إذ يتعرّأ أبناء اللغة فيها بين فتح وضمّ، وهما لغتان⁽³⁾.

(1) ابن فتيّة: أدب الكاتب، ص 43.

(2) المصدر السابق، ص 443.

(3) المصدر نفسه، ص 451.

وهذا شأن سين (سكاري)⁽¹⁾ وطاء (طلاوة)⁽²⁾ وقاف (قطامي)⁽³⁾ ودال (مأدبة)⁽⁴⁾.

ومن أمثلتها في ثنائية الضبط بين فتح وسكون:

نون منعة، إذ يترجّحون فيها بين هذين الوجهين، وهما لغتان⁽⁵⁾.

ومن أمثلتها في ثنائية الضبط بين كسر وضم:

هاء هيام، إذ يختلفون في ضبطها بين الكسر والضم، وهما لغتان⁽⁶⁾.

وكذلك سين (سوار)⁽⁷⁾ ونون (نسوة)⁽⁸⁾.

ومن أمثلتها في ثنائية الضبط بين الضمّ والسكون، لام (ثلث)، إذ يراوحن

فيها بين الضمّ والسكون، وهما لغتان⁽⁹⁾، ومثلها في ذلك جيم (عجز)⁽¹⁰⁾.

ومّا جاء ضبطه على ثلاثة وجوه، وهو موضع مشتبّه على أبناء اللغة حين

يصطنعون الفصحى: جذوة، فقد جاءت جيمها بالفتح والضمّ والكسر⁽¹¹⁾،

ومثلها صفوة⁽¹²⁾ وملأوة⁽¹³⁾...

(1) أدب الكاتب، ص 456

(2) المصدر السابق، ص 443

(3) المصدر نفسه، ص 439

(4) المصدر نفسه، ص 450

(5) المصدر نفسه، ص 436

(6) المصدر نفسه، ص 438

(7) المصدر نفسه، ص 438

(8) المصدر نفسه، ص 434.

(9) المصدر نفسه، ص 431

(10) المصدر نفسه، ص 464

(11) المصدر نفسه، ص 462

(12) المصدر نفسه، ص 462

(13) المصدر نفسه، ص 463

وحين تحكي المصادر هذه الوجوه تشير إلى واحد منها مقدّم أو مختار أو أقوى في القياس. وكان يحدث أيضاً أنّ هذا الوجه أو غيره يكتب له رواج أوسع. ويترتب على ذلك، فيما نشهد، أنّ أصحاب الوجه المقدّم في الحكم النظريّ يحاولون فرضه واستبعاد الوجه الآخر ولكن ذلك لا يؤدّي، في العادة، إلى نتائج حاسمة، ويبقى الترجّح.

واستقطبت الفصحى من اللهجات صوراً متخالفة للصيغة الواحدة، وكلّها صور فصيحة مقبولة في المعيار النظريّ المتعارف. ولكن تشكّل الفصحى وتمثّلها في النصوص كان لا يتسع لتلك الصور المتخالفة جميعاً بل يصطفي واحدة منها وتحيا هذه الصورة الواحدة في الاستعمال، وتحقق لها منزلة القبول من دَينك الوجهين: النظريّ والعمليّ، وكان يحدث، مع ذلك، أن تتراجع الصور الأخرى من الصيغة أو تنسرب في مسار فرعيّ فتحيا على المستوى العامّي في السنة أبناء تلك اللهجة والسنة من تنقل إليهم بوسائط الخلط الاجتماعيّ، وإذا هي تُصنّف في العامية، ويصبح الحكم عليها في عصر ما من خلال هذا الاعتبار العمليّ الواحد، أي أنّها ليست وجهاً مستعملاً في نصوص الفصحى بل هي الوجه المقابل له في إحدى العاميّات أو هي واحد من الأخطاء الشائعة التي لا يجوز أن يقال في مقام فصيح.

وهذه طائفة من أمثلة هذه المسألة، وجوه نعتبرها اليوم عاميّة أو نسلكتها في الأخطاء الشائعة، ولكنّها لها نسباً في بعض اللهجات القديمة.

وهذه هي الأمثلة:

أخوة، بضم الهمزة⁽¹⁾، والفصحى على الكسر.

(1) أدب الكاتب، ص 455.

اسم، بضمة الهمزة، والفصحى تكسرهما (في الابتداء طبعاً؛ فإنها في الوصل تسقط) وحكى ضمها عن بني عمرو بن تميم وقضاعة⁽¹⁾.
 سم، بفتح السين⁽²⁾، والفصحى المختار ضمها، والفتح لغة تميم⁽³⁾.
 الجدرى، بفتح الجيم⁽⁴⁾، والفصحى المختار ضمها.
 عثوان، بكسر العين⁽⁵⁾، والفصحى على الضم.
 صبور، بكسر الصاد⁽⁶⁾، والفصحى وقياسها على الضم.
 مصحف، بكسر الميم، والفصحى وقياسها على الضم، وحكى أبو زيد الكسر عن تميم⁽⁷⁾.
 مَعْدَة، بكسر الميم وسكون العين⁽⁸⁾، والفصحى على فتح الميم وكسر العين، ومثلها:
 كَلَمَة، بكسر الكاف وسكون اللام⁽⁹⁾، فإن الفصحى على فتح الكاف وكسر اللام.

(1) اللسان (سما).

(2) أدب الكاتب، ص 424.

(3) إصلاح المنطق، ص 91.

(4) أدب الكاتب، ص 455.

(5) المصدر السابق، ص 464.

(6) المصدر نفسه، ص 430.

(7) إصلاح المنطق، ص 120.

(8) أدب الكاتب، ص 436.

(9) اللسان (كلم)؛ وأدب الكاتب، ص 436.

جَبَر ثلاثياً مجرداً، بمعنى أكرهه أو ألزَمَ، والفصحى فيه على (أجبر) المزيد بالهمزة. وهذا الوجه الذي يصنّف اليوم في العامية ويعتبر من الأخطاء الشائعة تميمي الأصل، فقد كانت تميم تقول (جَبَرْتُهُ على الأمر)⁽¹⁾.

يسوى، في موضع يساوي. وقد عزا الأزهري هذا المضارع من المجرد (يسوى) إلى أهل الحجاز، ظناً⁽²⁾. ومعلوم أن الفصحى على (يساوي)، حيث يقال: درهمك لا يساوي شيئاً...

إنجاصة، في إنجاصة، ويعزى الوجه العامي إلى اليمن⁽³⁾.

أنطى، في أعطى وهي بالنون لغة أهل اليمن⁽⁴⁾، ومثلها تصاريفها.

استحى، في استحيى. قال الأخفش: (استحى بياء واحدة لغة تميم، وبياتين لغة أهل الحجاز، وهو الأصل، لأنّ ما كان موضع لامه معتلاً لم يُعَلِّوا عينه. ألا ترى أنّهم قالوا أحييت وحيوت؟ ويقولون: قلت وبعث فيعلّون العين كما لم تُعَلَّل اللام، وإنّما حذفوا الياء لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة كما قالوا: لا أدري في لا أدري.....)⁽⁵⁾. ويظهر أيضاً، أنّ لحذف الياء الثانية علاقة بفتح الحاء⁽⁶⁾ في إطار الظاهرة المشهورة من إثارة حروف الحلق للفتح.

(1) اللسان (جبر).

(2) اللسان (سوا).

(3) التصريح على التوضيح 401/2.

(4) اللسان (نطا).

(5) اللسان (حيا)؛ وانظر أيضاً: الصاحبي، ص 19.

(6) قارن بالرضي في شرح الشافية 119/3، 122.

وَعْدَة، فِي عِدَّة. قَالَ الْجَرْمِي: (وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُخْرِجُهُ عَلَى الْأَصْلِ
فَيَقُول: وَعْدَة.....)⁽¹⁾.

جُدَد، بفتح الدال الأولى، وذلك في جدد (جمع جديد) بضمها، وهو
قياس الفصحى، ويعزى الفتح إلى بعض التميميين والكلبيين⁽²⁾.

ومما نصنفه في الأخطاء الشائعة اليوم قول بعض المتعلمين: التَّحْوِي،
بفتح الحاء. والوجه المختار سكونها؛ ذلك أننا نجد لتحريك الحرف الحلقّي
الساكن بعد فتح أصلاً متقادماً في الفصحى. قال ابن جني في سياق عرضه
لقراءة (الضأن) بفتح الهزرة:

(ومذهب البغداديين أن التحريك في الثاني من هذا النحو إنما هو لأجل
حرف الحلق... ويؤنسي بصحة ما قالوه أي أسمع ذلك فاشياً في لغة عقيل،
حتى لسمعت بعضهم يوماً قال: نَحَوَه، يريد نَحُوهُ.....)⁽³⁾.

ولعل بعض هذه الظواهر قد صُنِّفَ في العامية لأنه يمثل حالات منطوقة
تحتملها المشافهة بأكثر مما تطيقها الكتابة. ولما كان الشأن في بناء ذوقنا اللغوي
يتكوى في الغالب على ما تناهى إلينا من نصوص الفصحى مكتوبة، ولما كانت
هذه الظواهر مما اكتسبه أحدنا في عاميته أو عرفه في عامية غيره فقد خرجت من
البناء الفصيح المتعارف عندنا وأصبح تحفظنا الشديد عليها مَصْدَرُهُ ما سقط إلى
أوهامنا أول الأمر أنها ظواهر عامية.

(1) شرح الأشموني 866/3.

(2) المصدر السابق 680/3.

(3) المحتسب 234/1. وقد روى ابن جني عنهم في مواضع أخرى من المحتسب قولهم
مَحْمُومٌ فِي مَحْمُومٍ وَنَعْدُو وَاللَّحْمُ فِي اللَّعْمِ. وانظر المحتسب 84/1، 85، 167.

وأبرز أمثلة ذلك - فيما إخال - هي الإمالة. وهي أن تنحو بالألف جهة الياء (سالم) وأن تنحو بالفتحة جهة الكسرة (فاطمة).

والصورة الأولى منها فاشية على سعة في لبنان، والصورة الثانية متشرة في نواح من فلسطين.

والإمالة في الأصل ظاهرة تميّزت بها تميم ومن جاورها من سائر أهل نجد كأسد وقيس⁽¹⁾. وكان أهل الحجاز يفخّمون بالفتح. وحقاً أنه قد يكون مذهب أهل الحجاز في الفتح وغلبته قد دفعنا الإمالة عن الحمى الفصيح، ولكن يبقى لصورة الكتابة التي لم تميّز الألف الممالة برسم خاصّ أثر بالغ في إلغاء الإمالة عند تناول النصوص المكتوبة وطُرد النطق بالألف على منهاج واحد بالتفخيم.

وفي ضوء اللهجات الخاصّة وافترض تداخلها⁽²⁾ وتركبها نستطيع أن نفسّر ظواهر عاميّة كثيرة معاصرة.

(1) شرح المفصل 54/9؛ وشرح الشافية 4/3؛ وشرح الأشموني 763/3؛ والتصريح على التوضيح 347/2.

(2) ليس افترض التداخل حدساً خالصاً، فإن النحويين الأقدمين، وهم قريبو عهد بتلك اللهجات، كانوا يتكثرون في تأويلاتهم على هذا الملحظ (انظر مثلاً: كتاب سيبويه 1/364؛ والمفصل 15). بل إننا نجد لابن فارس كلمة صريحة في إثبات ذلك فقد استقصى على عجلٍ طائرٍ صوراً من اختلاف اللهجات في باب القول في اختلاف لغات العرب من الصاحبي، وقال قبيل انتهائه من ذلك الاستقصاء: وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها، لكن هذا موضع اختصار، وهي وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاوَرها كل. الصاحبي، ص22.

مَثَلٌ مِنَ (المُعْجَمِ)

أما استعمالُ الألفاظ لدلالاتها في العربية فأمْرٌ مركَّبٌ، يدخل فيه عنصر اختلاف اللهجات، فقد تفاوتت في إطلاق بعض الألفاظ على مسمياتها على ملاحظ مختلفه ولكنها ذات علاقة. فنجد مثلاً أن (الأثلب) بلغة أهل الحجاز الحَجَر وبلغة بني تميم التراب⁽¹⁾، وأن (الساجد) في لغة طيِّع المنتصب وهو في الفصحى المتعارفة - الواضع جبهته بالأرض⁽²⁾، وأن (السَّيد) في لغة هذيل الأسد وهو في الفصحى الذئب⁽³⁾، وأن (البلد) عند أهل اليمن الدار، وأن (سفا) - في الفصحى - ضَعَف عقله وأنها في لغة طيِّع رقَّ (خَفَّ) شعره.....

ويدخل فيه كذلك عنصر التطوُّر في الدلالات على نحو لا يستطيع المرء معه أن يجازف بإطلاق حكم قبل أن يتتبع وجه الخلاف تتبعاً تاريخياً شاملاً.

أما الائتداء على رواية (في معنى كلمة) للأصمعيّ أو أبي زيد أو اللحياني فلا يكفي، إذ قد نجد - حتّى في معجم كلسان العرب له شمول نسيّ - رواية عن غير هؤلاء تستدرك عليهم أو تخالفهم، وأنّى لنا - ونحن خارج الصورة - أن نردّ رأي أيّ منهم بغير دليل، وليس لنا في ذلك دليل إلا نصوص العربية واستعمالاتها التي رجعوا إليها، ومهما نبْلَغ في استقصائها فلن نبْلَغ

(1) اللسان (ثلب).

(2) اللسان (سجد).

(3) اللسان (سيد).

منزلة الاطمئنان إلى القول إن هذا استقراء كامل يهيئ لنا أن نطلق حكماً خاصاً.

ولعل الذين يحاولون أن يمسكوا الألفاظ على دلالاتها التاريخية إنما يرقمون على الماء أو يحاولون قبض الريح.

فهذا المستوى، مستوى المعجم، في اللغة، متغير بصورة متلاحقة على نحوٍ تصبح معه الحاجة إلى وضع معجم تاريخي أمراً مصيرياً ملحاً.

ولا أظن معاصراً يستطيع من موقعه الذاتي الآني أن يحكم بالخطأ في وجه استعمال لفظٍ لدلالة. ذلك أننا إذا ارتضينا مواضعنا المعاصرة حول دلالات الألفاظ فليس أحداً قوَّماً على الآخر في هذه الناحية؛ إذ تتناهى إلينا الاستعمالات ونعرف للألفاظ دلالاتها وفقاً للنواميس اللغوية الجارية، ويصبح (قبول الناس) هو الحكم في ذلك، فإذا خرج أحد على ذلك القبول العام وكان من أبناء اللغة فلا بُدَّ لنا من وجدان تفسير لخروجه ذاك.

ولهذا أصبح مجال القول بالخطأ على مستوى المعجم، مستوى استعمال الألفاظ لدلالاتها، ضيقَ النطاق. وهو، على صعيد المدرسة وفي لغة المتعلمين لا يشكل قضية مؤرقة، ذلك أنَّ المتعلمين يعرفون للألفاظ دلالاتها ووجوه استعمالها على وفق المتعارف بما يتراكم لديهم من خبرات التعرُّض للعربية.

وقد غني الأقدمون بهذه المسألة. وكأنهم جعلوا معيار الصواب فيها أن يطلق اللفظ على مدلوله كما عرفه العرب في عصور الاحتجاج واعتدوا التحول باللفظ عن مدلوله ذاك لحناً. ولكن هذا المعيار لم يستوسق لهم وتاوروا في هذا الأمر موقفين؛ فقد أنكر ابن السكيت، مثلاً (قولهم: خرجنا

نتنزه، إذا خرجوا إلى البساتين، وإثما التنزه التباعده عن المياه والأرياف" معتداً ذلك من وضع اللفظ في غير موضعه⁽¹⁾.

ولكن ابن قتيبة يستشرف ذلك الناموس في تحوّل دلالات الألفاظ فيردّ عليه قائلاً: (وكان بعض أصحاب اللغة يذهب في قول الناس خرجنا نتنزه، إذا خرجوا إلى البساتين، إلى الغلط، وقال: إثما التنزه التباعده عن المياه والريف. ومنه يقال: فلان يتنزه عن الأقدار، أي يباعد نفسه عنها. وفلان نزيه كريم إذا كان بعيداً عن اللوم. وليس هذا عندي خطأ، لأنّ البساتين في كلّ مصر وفي كلّ بلد إثما تكون خارج المصر، فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزه، أي يتباعده عن المنازل والبيوت. ثم كثر هذا واستعمل، حتى صارت النزهة القعود في الخضر والجنان)⁽²⁾.

وتابعهم بعض المتصدّرين للتصحيح من المتشدّدين على الخطّة الأولى، خطّة إلزام الألفاظ دلالاتها المنقولة عن العرب في عصور الاحتجاج.

فاليازجي ينكر في لغة الجرائد (ألفاظاً قد شدّت عن منقول اللغة فأنزلت في غير منازلها أو استعملت في غير معناها)⁽³⁾. وحذا حذوه (داغر) فأنكر على الكتاب بعض استعمالاتهم من هذه الجهة، يقول في تذكرة الكاتب: (ويقولون) فخرج أهل القرية كلها يتفرّجون عليه؛ أي يشاهدونه.

وفي اللغة فرّج الله عنه وفرّج فانفرج وتفرّج. ولم يُثقل تفرّج بمعنى شاهد على من يوثق بعربيته⁽⁴⁾.

(1) عن رمضان عبد التواب في لحن العامة.

(2) عن عبد العزيز مطر في لحن العامة نقلاً عن أدب الكاتب، ص 34.

(3) لغة الجرائد، ص 2.

(4) تذكرة الكاتب، ص 125.

وما نزال نسمع من ينكر استعمال (طرح القضية على بساط البحث) وما أشبهها محتجاً بأنّ (الطرح) إنّما يكون في إلقاء الفضلة والمستغنى عنه لا فيما يُلقى على وجه العناية والنظر.

ولكن انتقال الألفاظ بين الدلالات المتواصلة بعلاقات المجاز كان ناموساً نافذاً. وكألما أيقن المعاصرون أن اختلاف الدلالة يتعلّق بالمفردات على الجملة. وهي من بناء اللغة وشخصيّتها بمنزلة الفروع⁽¹⁾. ويبدو لي أنّ هذا الأمر مساوق لحال العربيّة في دولة الإسلام فقد اطّرد التحوّل في الألفاظ من معنى إلى آخر على وفق توالد الموجودات والمفهومات.

ويدخل على المعاصرين ممّن يتخذون تلك الخطّة في التشدد، تناقض صارخ. وقد ناقشني أحدهم، حين عرضت خطوط هذا البحث في الندوة المشار إليها قبلاً، فعبر عن مثل الفكرة المتقدمة مقررّاً أنه يتعين علينا أن (نصمد) أمام العوامل التي تزعجنا عن الالتزام بمحدود الدلالات وظلالها اللطيفة كما استشعرها الأوائل. فاستعمل في مناقشته لفظ (نصمد...) وهو لفظ ينكر المتشدّدون أنفسهم⁽²⁾ دلّالته على هذا المعنى الذي أصبح متعارفاً فيه؛ إذ يروون أنّ المعنى المراد يستفاد بـ (الثبات أو تثبت) وعليه ما ورد في التنزيل من هذه المادّة.

ولعلّ المتنبّع لهذه المسألة واجد أنّ المعوّل فيها أن يفهم اللاحق السابق؛ فإنّ الناظر في إطار عصور الاحتجاج نفسها يجد أن الإسلاميين والأمويين قد فهموا الجاهليين أو جهدوا أن يفهموهم. وليس يخطر لأحد أن يكون الجاهليّون

(1) من الحقّ أن أسند هذه الملاحظة إلى الأستاذ الدكتور هاشم ياغي فإنه استخرجها من كلام ابن فارس في الصاحي وأذاعها بتوجيه لغوي مستنير في معارض قول وبحث مختلفة.

(2) كمثّل مصطفى جواد في قل ولا تقل، وانظر دفعه استعمال الصمود لإفادة الثبات ثمة!

يعرفون لألفاظهم معانيها التي تُعارَف عليها الإسلاميون فيما بعد. ولعلّهم لا يعرفون للرجعة مثلاً إلا دلالاتها على المرّة من الرجوع أما في مصطلح الإدارة وفي الفلك وفي عودة الإمام فلا.

وهكذا يصبح المعوّل أن نعرف نحن مقاصدهم بألفاظهم وأن نعرف نواميس انتقال تلك الألفاظ، أو نقلها من معنى إلى آخر، فنعرف ما أرادوا به (هاتف) ونعرف على أيّ وجه نُقله من نقله لهذه (الأداة) المعاصرة. فأما أن يعرفوا هم ما نريد نحن به (الهاتف) الحديث والسيارة ... فليس غرضاً قائماً في منطق العقل أو دورة اللغة في حياة أبنائها.

اختيارٌ من متعدد

وهكذا يصبح أمرنا مع العربية قائماً على سعة الاختيار لا على صرامة المعيار. وهكذا نكون في استعمالنا للعربية نتردد بين منازل متدرجة متفاوتة تتراوح بين الدرجة العليا الفصحى ودرجات أخرى فصيحة أو جيدة أو حسنة أو مقبولة قبل أن يرتكس الاستعمال إلى درجة مردودة أو مردولة.

ولعله يصلح من بعض الوجوه أن أجعل هاتين العبارتين مثلاً على هذه المقولة (وقد أوردتهما فعلاً على ملاء من المشتركين في الندوة المشار إليها قبلاً):

1- أشكر رئيس الندوة على ملاحظاته وما انطوت عليه من غيرة وحماس.

2- أشكر لرئيس الندوة ملحوظاته وما انطوت عليه من غيرة وحماسة.

فواضح أن هاتين العبارتين تؤديان معنى واحداً تماماً بلفظين مختلفين.

ولعلّ جمهرة الناطقين بالعربية والكاتبين بها هذه الأيام لا ينكرون من أمر العبارة الأولى شيئاً. ولكنني إخال أن طائفة من المتخصصين والمتشددّين في ضبط العربية (وقليل ما هم) سيتحفّظون على مواضع منها ويختارون أن يعبروا بالصورة الثانية مؤثرين تعديّة (شكراً) باللام و(ملحوظاته) على (ملاحظاته) و(حماسة) على (حماس).

ولعلّ الفرق بين العبارتين - على ما سيجلوه سياق البحث - مرجعه إلى خطّة في الاختيار تؤثر الأقوى على القويّ والأفصح على الفصيح وليس يبلغ أن يكون كالفرق بين صواب نهائي وخطأ حاسم.

وكنت جعلت عنوان هذا البحث، أول الأمر: نظرية الخطأ في لغة الملاء.

وهو عنوان قد يتقبله بعض الناظرين؛ انشغالاً بأصل القصد وجوهره لكن آخرين يتوقفون ليُماروا في أن للخطأ نظرية تنتظمه وتفسره. وقد يبدو لمن يريد أن يعترض أن الوجه أيضاً أن تكون العبارة: نظرية الخطأ للغة الملاء، لا في لغة الملاء، يريد أن من قصد هذه المقالة أن تضع نظرية للغة الملاء.

وقد يعترض آخرون على اختيار (الملاء) إذ هو يتجاوز المعنى المتعارف في الدلالة على الخاصة ويتوجه إلى إفادة معنى الجماعة وهو من معانيه المذكورة.

وقد ينظر مُنكر سَمَتِ الأسلوب في صياغة العنوان، ويرى أن إجراءه مجرى السجع يُشعر بأنني أهزل في موضوع هو جدّ كلّه.

وإذن يستغرق الاعتراض، على وفق الاختيار المتشدد، جُلّ وجوه العربية في تركيبها الجملي، وأبنية الكلم منها، ودلالات ألفاظها، وأساليب البيان فيها، مع أننا نفترق، عند الاستعمال، على رأيين؛ إذ يقرّ فريق ما تقدّم على صورته، وينكر آخرون تلك الصورة مقدّمين الصورة الأخرى.

إنّه يمكن تشبيه العلم بالعربية - عند مَنْ يَسْعَوْنَ في تحصيلها - باستكناه ملامح صورة خفية يكفي قَدْرٌ من التنقيب عنها لإدراكها إدراكاً إجمالياً.

ولكن تتفاوت تلك الصورة على وفق زوايا نظر الناظرين. ولكنهم لا يخطئونها في هويتها الأصلية، بل يتفاوتون في درجة الإحاطة بها وتفصيلات الاختيار في بناء ملامحها.

التَّعْلَمُ وَالْاِكْتِسَابُ

ثم إن العربية، على صورتها الائتلافية المركبة هذه، أصبحت منذ حين بعيد، نظاماً لغوياً يُتَعَلَّمُ على المستوى النظري المثالي الذي يقوم على تنحل القواعد الفصحى والصيغ الصرفية العليا ووجوه الاستعمال الراجحة من كتب اللغة والنحو، ولكنه يُكْتَسَبُ، ولو جزئياً، بصورة تلقائية من خلال تعرّض أبناء اللغة للاستعمال الجاري من حولهم في التأليف الأدبية والعامة، وهي تأليف دَرَجَت على التسمُّح والتوسُّع والتيسير والأخذ بوجوه ثانوية، والقبول برخص الجواز والاستجابة للمشهور المتداول.

وقد أعقَبَ هذا الوضعُ في المشتغلين بالعربية خاصة ازدواجاً وتناقضاً. ولعل هذا الوضع هو الذي يفسر لنا ما نجد، لدى المتصدرين للتصحيح اللغوي أنفسهم، إذ نجد أحدهم ينكر على غيره وجهاً أو يخطئه في مسألة على أساس من نشدان الوجه الأعلى على مستوى النظر المجرد، على حين يكون هو نفسه يقع فيما ينكره على غيره.

ولا مجال للقول بأن المرء يخطئ في لغته الأم التي يكتسبها وتستحكم فيه سليقة، فإذا هفا أو زلَّ لسانه تَبَّهَ ذلك (المثال الكامن) فيه الذي يتصرف بنظام اللغة عنده ويُجْريه.

ولعلنا لمثل هذا لا يشغلنا أمر الخطأ بل لا يكاد يَرُدُّ علينا هذا المُشْكِـل في اللهجات المحكية. والقول بالخطأ إنما ينحصر في حال اللغة التي تُحَصَّل (تحصيلاً) وتُتَعَلَّمُ تعلُّماً. ولا ريب أن العربية الفصحى في أوضاعها التي رسمها النحويون واللغويون وفي مادتها التي تتجلى في تراثها المأثور - وإن قاربت

اللهجات المحكية في بعض عناصر مستوياتها، معجماً ومبنى وتركيباً - ليست اللغة الأم للعربي المعاصر. ذلك أن ما يكتسبه في سنواته الست الأولى - في الغالب - لهجة خاصة قد تُداخلها عناصر فصيحة. بل إن امتداد الفصحى في العامة أو ما يكون من تداخلهما على صعيد عريض فيما بعد يُحدث في وضع العربية على العموم التباساً مضللاً ذلك أنه يوقع العربي في وهم أنه يعرف العربية وهو لا يتحقق بمعرفتها، كما يُلّس علينا أمر أنه يعرف من العربية شيئاً كثيراً من غير أن يعرف أنه يعرفه، وهو الشيء الكثير المشترك بين نظام الفصحى ونظم اللهجات المحكية.

ولعل من أقرب الأدلة على أن العربية ليست سليقة في العربي المعاصر أن الذين يخطئون لا يتنبّهون إلى أخطائهم بل لعلهم لا يتبينون وجهها حين يُنبّهون إليها، إذ يبدو الطلبة والكتبه سعداء بما يكتبون لا تحتلج شفاههم حين تجري بالخطأ. وإخالهم - على نحو ما - مقتنعين بحظهم من العربية يروونه كافياً في تبليغ القارئ ما يشاؤون. وذلك، طبعاً، على مستوى عفوي الاستعمال لا على مستوى منشود المثال، فإنهم يعرفون أن من يهتمون إلى معايير الفصحى يأخذون عليهم مأخذ كثيرة.

ولعل سعة العربية وتعدّد مداخل القول في الصواب والخطأ منها وهذا البرزخ القائم بين المعرفة بها على مستوى النظر والمعرفة بها على مستوى الأداء، لعل ذلك هو تفسير الهاجس الذي راود كثيراً من المتصدّرين للتصحيح إذ تحوّلوا لأنفسهم فاعترفوا بإمكانية وقوعهم في الخطأ.

ومن أمثلة اعترافهم بإمكانية وقوعهم في الخطأ على مستوى النظر وهو الأمر الواقع في إطار سعة العربية وتعدّد مداخل القول في الصواب والخطأ منها ... قول الكرمل في كتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين): (ونحن نشتغل بهذه اللغة الشريفة العدنانية، منذ أكثر من خمسين عاماً، ونرى في معاجمها بعض

الشوائب، ونجمعها الواحدة بعد الأخرى، ولما اجتمع عندنا منها نحو مائتين وضعناها في كتاب لم يتم، فسرق مع ما سرق من كتبنا. ولما ألفت الحرب أوزارها عُدنا إلى تدوينها، كلما مرت واحدة منها بخاطرنا.

والآن عزمنا على نشرها لغائتين: أولاهما، أن يرشدنا أحد المطالعين إلى ما في هذه الخواطر من الخطأ....⁽¹⁾.

ومن أمثلتها أيضاً قول محمد سليم الجندي من كتابه (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) وقد تصدّى فيه لليازجي وقسطاكي الحمصي: (وقد رغب إليّ فريق من أولي الفضل والعلم أن أجمع ما كتبه في رسالة، فلم يسعني إلا تحقيق الرُّغْب، وإجابة الطلب، وقد افتحتها بما كتبه أولاً، ثم أتبعته بما كتبه ثانياً، وربما أضفت إليها شيئاً مما لم يكن من قبل؛ لإيضاح قاعدة أو تقوية شاهد، وطويت ذكر شيء قد كان على حسب ما تقتضيه الحاجة، وسميتها (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد) وإني لأرجو ممن وقف على خلل أو خطأ فيها أن يرشدني إليه لأسارع إلى إصلاحه....)⁽²⁾.

وقوله في ردوده على قسطاكي الحمصي: (وليس لنا من عملنا هذا غير النقل والدلالة على مظانّ النصوص. ولا غاية لنا منه إلا خدمة الحقيقة، والمحافظة على اللغة الكريمة، حذراً من أن تعبت بها أيدي الجهل. ولا ندعي السلامة في كل ما كتبناه من الخطأ. فإن الكمال لله وحده)⁽³⁾.

(1) ص 6.

(2) ص 3.

(3) إصلاح الفاسد، ص 28.

ومن أمثلته، كذلك، احتراز (داغر) في تذكرة الكاتب إذ يقول: (ولائي مذ الآن أستغفر الله وأعتذر إلى كل كاتب عما أنكرت عليه استعماله وهو صحيح أوله من الصحة وَجْهٌ يَرْجُحُ وَجْهَ لَحْنِهِ أَوْ يَعْدِلُهُ) ⁽¹⁾.

ومن أمثلته أيضاً قول العدناني في معجم الأخطاء الشائعة: (حاولت جهدي بلوغ الكمال في هذا المعجم، وهيات، فالكمال من صفاته تعالى وحده، لذا أرجو من جميع أعلام اللغة العربية والمستشرقين توجيه انتباهي مشكورين إلى ما يُحِيلُ إليهم أنه خطأ، لأذكر لهم المصادر التي اعتمدت عليها في تصويبه، إذا كانوا مخطئين، أو لأصحح الخطأ في الطبعة الثانية إذا كانوا مصيبين) ⁽²⁾.

ومن أمثلة تصريحهم بمجاوز التناقض عليهم، وهو الأمر الذي يفضي إليه البرزخ القائم بين معرفة العربية على مستوى النظر وتحقيق معرفتها على مستوى الأداء والاستعمال... قول مصطفى جواد في (قل ولا تقل): (وليس وكُنْنا بهذا الكلام أن نُنْعَى على ناس معينين أو هامهم، ولا ندّعي العصمة من الخطأ فرمما أصلحنا ما أخطأنا نحن أنفسنا فيه، فالعربية صارت منذ عصور صناعة تُتَعَلَّم قواعدها وتدرس أساليبها وتحفظ مفرداتها وتشرح عباراتها القديمة، وأسلوبُ متعلمها يتأثر بكتابات عصره المكررة كثيراً من دون أن يشعر المتعلم بذلك) ⁽³⁾.

(1) ص 10.

(2) ص 11 - 12.

(3) ص 8.

ومن هذا الباب ما كان يكون من تصحيح أحدهم لعبارة غيره، فإن النظر في العبارة من الخارج على وفق مقاييس الفصحى يفارق التعبير التلقائي بها لدى صاحبها على وفق ما يواتيه به المكتسب.

فمن تصحيح داغر لعبارة الكرمللي أن الكرمللي قال: أما الآن أخذت أقول، فصحح (داغر) قوله ذلك على (فأخذت أقول) ⁽¹⁾. وقال الكرمللي: (لا يمكن لأحد) فصوبه داغر على (لا يمكن أحداً) ⁽²⁾.

ومن هذا الباب أن اليازجي ⁽³⁾ وداغر ⁽⁴⁾ استعملا في عبارتهما من كتابيهما ⁽⁵⁾ اللذين وضعاهما في التصحيح اللغوي، استعملا السفساف جمعاً للسفساف، فأنكر ذلك عليهما الجندي قائلاً: (ولم أرَ من جمع السفساف على سفساف) ⁽⁶⁾.

ومن أخطائهم فيما وقفنا عليه خطأ الكرمللي في عبارته من (أغلاط اللغويين الأقدمين) إذ يقول: (وما هذا الاسم الجديد إلا دليلاً بيناً) ⁽⁷⁾. وواضح أن الوجه فيه أن يقال: إلا دليلٌ فقد أصبحت (ما) ملغاة إذ انتقض نفي خبرها بـ (إلا). ولا وجه لحمله على شاهد النحويين:

(1) أغلاط اللغويين الأقدمين، ص 11، 12، باختيار الفصحى إلزام جواب أمّا الفاء.
(2) المرجع السابق، ص 12، بتعدية أمكن مباشرة على المنقول منه في اللغة كأمكن فلاناً الأمر.

(3) لغة الجرائد، ص 10.

(4) تذكرة الكاتب، ص 20.

(5) هما الكتابان المتقدم ذكرهما في حاشيتي 4 و 5 أعلاه.

(6) إصلاح الفاسد، ص 22.

(7) ص 337.

وما الدهر إلا منجنونا

فإنه لا يتخرج كما يتخرج عندهم، فضلاً عما يكتنف الشاهد نفسه من العلل القوادح.

ومنها خطأ (أحمد أبو الخضر منسي) في عبارته من كتابه (حول الغلط والفصيح على السنة الكتاب) حيث يقول: (وكان في ما دبجت يراعتة، وأجرى به قلمه، بجوئاً متتالية، تحت عنوان (لغة الجرائد)⁽¹⁾، فإنه نصب (بجوئاً) ووجهها الرفع لأنها اسم كان مؤخرأ. وهو من أخطاء شدة المتعلمين.

ومن هذا الباب في الازدواج بين ما يختاره وعي المعرفة وما يؤدي إليه عفو العبارة ما وقفنا عليه لسعيد الأفغاني، ولا ريب أنه من أهل العربية المحققين المتشددین الذين يختارون في وعي التوجيه النظري مرتبة الأداء الفصحى.

فقد قال في بعض ما قال⁽²⁾: فأما السؤال الأول (أي: ماذا كانت لغة الإنسان الأول؟) فقد سبق ابن حزم بأربعة أجوبة عليه. والوجه عند أصحاب التصحيح - كما هو متعارف - أن يقال: الجواب عن لا الجواب على⁽³⁾. وكتب (الأفغاني) في بعض ما كتب⁽⁴⁾: داوود بن علي الأصفهاني، فوقع فيما اعتده الحريري من أوهام الخواص في الهجاء، وذلك (أنهم لا يفرقون

(1) المقدمة.

(2) نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، ص 22.

(3) انظر مثلاً: تذكرة الكاتب، ص 32، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين؛ ومعجم الأخطاء الشائعة.

(4) نظرات في اللغة عند ابن حزم، ص 30.

بين ما يجب أن يكتب بواو واحدة وما يكتب بواوين ولا يميزون بين هذين النوعين والاختيار عند أرباب هذا العلم أن يكتب داود... بواو واحدة للتخفيف⁽¹⁾.

ومن طريف ما يُسَلِّم إليه هذا الأمر أن يقرأ القارئ لبعض أصحاب التجويد الأسلوبى وأهل التحقيق من المتصدرين للتصحيح⁽²⁾ استعماله (الخطأ) فيظنه منه اختياراً أسلوبياً عالياً يبد (الخطأ) لطرافته واختلافه. ثم يجد أن أحد أهل التصحيح قديماً، وهو ابن مكي، قد ذكر (الخطأ) على أنه من قول العامة وأجازه⁽³⁾ على منهجه في التساهل لأنه وجده يجري على إحدى اللهجات.

وأنكر الحريري إدخال آل على غير في مثل: فَعَلَ الْغَيْرُ ذَلِكَ. قال: (والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه لأن المقصود في إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أن تخصصه بشخص بعينه فإذا قيل (الغير) اشتملت هذه اللفظة على ما لا يخصى كثرة ولم يتعرف بآلة التعريف كما أنه لا يتعرف بالإضافة فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدة، ولهذا السبب لم تدخل الألف واللام على المشاهير من المعارف مثل دجلة وذكاء... لوضوح اشتهاها والاكتفاء عن تعريفها بعرفان ذاتها....)⁽⁴⁾.

(1) درة الغواص، ص 205.

(2) هو صلاح الدين الزعبلأوي صاحب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين).

(3) مطر: لحن العامة، ص 145.

(4) درة الغواص، ص 43.

ولكن الكرمل في مقدمة كتابه (أغلاط اللغويين الأقدمين) استعملها فأدخل آل على غير وذلك قوله: (حاول الغير توسيعها) ⁽¹⁾.

بل إن الحريري قد وقع، في سياق إنكاره إدخال آل على غير، وقع في بعض ما أنكره غيره، فقد استعمل الحريري في عبارته المتقدمة (مشاهير) جمعاً مشهور.

يقول الجندي: في إصلاح الفاسد ينكرها على اليازجي: (وقال (اليازجي) في ص 10: وقد تضافرت على هذا الاستعمال أقوال مشاهير المولدين، وأعاد مشاهير في ص 118 و ص 119 ولا يصح جمع مشهور على مشاهير لأن مفعولاً لا يجمع جمع تكسير كما صرح بذلك ابن الحاجب والعلامة الصبان والخضري والزبيدي في تاج العروس....) ⁽²⁾.

ومما يؤخذ على الشهاب الخفاجي قوله في صدر كتاب في التعريف بالحريري: (ولم يزل هو وأولاده في خدمة الخلفاء بالبصرة إلى آخر العهد المقتفوي، والنسب إلى المقتفي: مقتفي، ولكن غلب عليه هذا الوجه من النسب الذي كان سائداً في عصره، فيقولون: المصطفوي والمكتفوي) ⁽³⁾.

ومن فرائد هذا الباب أن (داغر) ⁽⁴⁾ أنكر تعدية الفعل تعرض بـ (إلى) في مثل قولهم: لم يفكروا أن يتعرضوا إلى أحد، ذاهباً إلى أنه يتعدى بـ (اللام)، فالوجه فيه عنده أن يقال: تعرض له إذا تصدى له وطلبه.

(1) ص 3.

(2) إصلاح الفاسد، ص 4.

(3) النجار: الأخطاء اللغوية الشائعة، ص 11.

(4) تذكرة الكاتب، ص 63.

ولكن مصطفى جواد أخذ على طه حسين تعديته (تعرّض) باللام في موضعين من الأيام هما: (وكان ذكاؤه واضحاً وإتقانه للفقّه بيّناً وحسن تصرفه فيه لا يتعرّض للشك) و(كان الأزهر قد تعرّض لألوان مختلفة من النظام) ذاهباً إلى أن الصواب في الأول (لا يُعرّض للشك) بالبناء للمجهول أو (لا يُعرّض له الشك) وأنّ الصواب في الثاني (كان الأزهر معرّضاً لألوان....) أو (كان عرضة لألوان....) كما أخذ مثل ذلك على العقاد في عبقرية خالد⁽¹⁾.

والطريف أن يكون أحد المتصدرين للتصحيح وهو الشيخ محمد علي التّجار قد استعمل ذلك في بعض عبارته من كتابه (لغويات) فإنه كتب (وقد رجعت إلى كتاب ابن مالك.... فلم أره تعرّض لهذا)⁽²⁾.

(1) قل ولا تقل، ص 9.

(2) لغويات، ص 24.

اختلاف القدماء

ولعل ما تقدّم بيّنه من عوامل التعدّد في وجوه العربيّة هو الذي يفسّر لنا كيف أصبح مقياس الصواب في العربيّة ذا درجات متعدّدة لا درجة متوحّدة، وكيف اختلف أهل التصحيح اللغوي ممّن تصدّوا للحنّ العامّة والخاصّة فكانت مذاهبهم شتّى تتراوح بين طلب الفصحى العليا وإجازة الظواهر الجارية ما وُجد لها في العربيّة أصل.

وقد كان التفاوت في التواتر بين وجوه الظاهرة الواحدة مصدراً رئيساً للخلاف، فقد أخذ اللغويون والنحاة منذ أبي عمرو بن العلاء بمنهج شديد في استخراج الأحكام وضبط الظواهر وهو اعتبار الأكثر. ولكنّ ما كان يفضّل وراء ذلك من القليل والنادر لم يكن بدّ من معالجته؛ أيّوّّل حتّى يرَدّ إلى الأصل الذي ينتظم الكثير، وهو ما يشتهر أنّ البصرة أخذت به، أم يُعتبَر هذا القليل أصلاً قائماً برأسه يقاس عليه وهو ما يشتهر أنّ الكوفة أخذت به. وهكذا رسّخ موقف النحاة واللغويين من المقيس والمسموع هذا (الوضّح) ذا الوجوه المتعدّدة في المسألة الواحدة.

ولعله يكفي أن نشير هنا، إلماًعاً، إلى بعض أهل التصحيح لندلّ على مذاهبهم في هذه القضية إجمالاً.

ومبدأ هذه القضية، كما أسلفنا، مقالة أبي عمرو بن العلاء حين سئل: أخبرني عما وضعتَ ممّا سمّيته عربيّة، أيدخل فيها كلام العرب كلّها؟ فقال: لا

فَسُئِلَ: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب و هُمْ حُجَّةٌ؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات⁽¹⁾.

ولكن هذا المخرَجُ المُنْهَجِيُّ البارِع لم يَحْسِمِ القضيَّة، فهو - وإن شرع إقامة صِفَةِ العربيَّة على الأكثر باعتباره الأصل - فسح المجال للقليل والنادر باعتباره فروعاً تكتنف ذلك الأصل.

وقد غدا الكثير والقليل (مراتبهما المتدرّجة على التقريب) أو الأصل والفرع يتجاذبان المشتغلين بالعربيَّة منذ ذلك الحين حتى يوم الناس هذا.

يقول أبو حاتم السُّجِسْتَانِي: (كان الأصمعيّ يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذَّ والفصيح واحداً، فيجيز كلَّ شيء قيل) (ومثال ذلك أن الأصمعيّ يقول: حَزَنِي الأمر يَحْزُنُنِي ولا يقول: أَحْزَنِي) قال أبو حاتم: وهما جائزان؛ لأنَّ القراء قرأوا: (لا يَحْزُنُهُمُ الفَرْعُ الأكبر) و(لا يَحْزُنُهُم) جميعاً بفتح الياء وضمّها⁽²⁾.

وقد أخذ ابن السَّيِّد البَطْلَيْوْسِي على الأصمعيّ أنّه - بمنهجه المتشدّد - قد (أنكر أشياء كثيرة كلّها صحيح، فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل إنكار الأصمعيّ لها)⁽³⁾.

وجرى ثعلب في كتابه (الفصيح) على اختيار الأفصح. وذلك قوله في مقدّمته: هذا كتاب اختيار فصيح الكلام ممّا يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك. ومنه ما فيه

(1) طبقات اللغويين والنحويين: للزبيدي، ص34.

(2) المزهر 1/ 233.

(3) الاقتضاب، ص11.

لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهنّ ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى فأخبرنا بهما).

وعلى مثل هذا المنهج جرى الزبيدي في لحن العامّة، والحريري في درّة الغواص، والجوالقي في التكملة، وابن الجوزي في تقويم اللسان.

فالزبيدي، مثلاً، يخطئ سكرانة في تأنيث سكران. وهو ينكر بذلك لغة قوم من بني أسد كانوا يؤثّونها بالتاء⁽¹⁾.

ويدل على هذا المنهج جملة قول الجوالقي في التكملة: (واعتمدت الفصيح من اللغات دون غيره، فإن ورد شيء مما منعه في بعض النوادر فمطرح لقلته وردائه. فقد أخبرت عن الفراء أنّه قال: واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذّ اللغات ومُسْتَكْرَه الكلام لو توسّعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول رأيت رجلاً)⁽²⁾.

ويقف بإزاء هؤلاء وغيرهم من المتشدّدين قَيلٌ آخرُ ينهج نهج التوسّعة والتساهل.

ومن هؤلاء: ابن السيد البطليوسي؛ فإنّه أفرد في كتابه الاقتضاب في الردّ على أدب الكتاب لابن قتيبة قسماً في (أشياء جعلها (ابن قتيبة) من لحن العامّة وعول في ذلك على ما رواه أبو حاتم عن الأصمعيّ وأجازها غير الأصمعيّ من اللغويين كابن الأعرابيّ وأبي عمرو الشيباني ويونس وأبي زيد وغيرهم وكان ينبغي له أن يقول إنّ ما ذكره هو المختار أو الأفصح أو يقول: هذا قول فلان، وأن لا يبيحد شيئاً وهو جائز من أجل إنكار بعض اللغويين له).

(1) لحن العامّة 22 - أ (عن رمضان عبد التّوّاب).

(2) عن رمضان عبد التّوّاب في لحن العامّة والتطور اللغوي.

وابن مكي الصقلّي في كتابه تثقيف اللسان؛ فإنه (يميل إلى التوسّع في قبول ما نطقت به العامّة وكان جارياً على لهجة عربيّة معروفة) ⁽¹⁾. وقد أفرد في كتابه فصلاً لما تنكره الخاصّة على العامّة وليس بمنكر، وفيه يميز قول العامّة: شِعير وسِعيد وبعيد ولعبت بكسر الأوّل وكذلك كلّ ما كان وسطه حرف حلق مكسوراً فإنه يجوز أن يكسر ما قبله استناداً إلى أن هذه لغة تميم ⁽²⁾.... ويميز قول العامّة اللّحم والبَحْر والتَّعل... مستنداً إلى رأي الكوفيين في أنّ كلّ فَعْل بالإسكان يجوز فيه فَعَلَ بالفتح إذا كان وسطه حرف حلق ⁽³⁾.

وابن هشام اللخميّ في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان؛ فإنه يذهب هذا المذهب في التوسعة ويَعُدُّه حتّى لَيَقْبَلَ كلّ ما جاءت به لهجة عربيّة أو حكاة لغوي ⁽⁴⁾.

وقد تَعَقَّبَ في كتابه، الزبيديّ في لحن العوام، وهو من المتشدّدين، فأبى عليه أن يُدْخَلَ في لحن العامّة ما قال به اللغويّون أو جرى على لغة مسموعة (وإذا كان في الكلمة لغتان، وكانت إحداها أفصح من الأخرى فكيف تُلْحَن بها العامّة وقد نطقت بها العرب وإنما تُلْحَن العامّة بما لم يتكلّم به عربيّ) (وما اختلف فيه أهل اللغة لا تُلْحَن فيه العامّة) ⁽⁵⁾.

بل إن ابن هشام تعقّب ابن مكيّ في تثقيف اللسان، وهو من المتساهلين، وذلك أنّه حين كان ابن مكيّ يأخذ بالقول الأشهر يتعقبه ابن هشام مستدلاً

(1) عن عبد العزيز مطر في لحن العامّة، ص 143.

(2) المرجع السابق، ص 144.

(3) المرجع نفسه، ص 145.

(4) المرجع نفسه، ص 162.

(5) عن رمضان عبد التّوّاب في لحن العامّة والتطوّر اللغوي.

بالرأي المخالف. ومن أمثلة ذلك: (قال ابن مكي في باب غلط أهل الوثائق): قال بعض أهل العلم: الشهور كلها تسمى بأسمائها من غير إضافة إلى شهر إلا ثلاثة فإنه يقال فيهن: شهر ربيع الأول، وشهر ربيع الآخر وشهر رمضان) فيعقب ابن هشام: هذا قول أبي عمرو. وهو الأشهر والأكثر، وقد جاء عن العرب استعمالها بغير إضافة، قال رؤبة:

لقد أتى في رمضان الماضي
جارية في درعها الفضفاض⁽¹⁾

ومن ذلك أن ابن هشام يصوب ما عدّه ابن مكي خطأ من قول العامة: رجل فاطر إذ صوّبه على مفطر. واعتمد ابن هشام على رواية حكاه ابن سيده في المحكم أنه جاء: أفطر وفطر رباعياً وثلاثياً⁽²⁾.

ويجري هذا المجرى رضي الدين بن الحنبلي في كتابه (بحر العوام فيما أصاب فيه العوام) ويوسف المغربي في كتابه رفع الإصر عن كلام أهل مصر وابن أبي السرور في مختصر رفع الإصر الذي سمّاه القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب⁽³⁾. فكُتِبَهم - فيما تدلّ عنواناتها تمثّل بجشاً عن المثال الفصيح في الواقع العامي منذ زمن متقدم وتمضي خطوة حاسمة في طريق التيسير.

(1) عن عبد العزيز مطر: لحن العامة، ص 162.

(2) المرجع السابق، ص 163.

(3) يُنظر في صفوة ما تقدّم رمضان عبد التواب وعبد العزيز مطر في لحن العامة.

وقد ألف رضي الدين بن الحنبلي كتابه (ليرد على أوهام من ألف في لحن العامة) (والخاصة) من قبله (كالحريري وابن قتيبة) حين اعتبروا بعض الكلمات لحناً، وهي صواب أو لغة من اللغات⁽¹⁾.

قال في مقدمته: (قد عن لي.. أن أضغ تأليفاً... مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أو الناسي، أنه من أغلاط عوام الناس، وليس في شيء من الغلط)... وهو يصحح ما يصحح معتمداً على أقوال العلماء وكلام العرب؛ فهو يصحح سعيده ويعيد بكسر أولهما اعتماداً على ما ذكر الرضي في شرح الشافية أن كسر فاء فعيل جائز في كل ما كانت عينه حرف حلق، ويصحح خبط بتشديد الطاء في خبطت، وفحصط، بالطاء في فحصت اعتماداً على أن في التسهيل (وقد تبدل تاء الضمير طاء بعد الطاء والصاد)، ويصحح تانيث عطشان على عطشانة لأنها لغة بني أسد، ويصحح كسر حرف المضارعة في يشرب ويطرب، لأن ذلك لغة غير الحجازيين، ويصحح قول الناس مشاء الله لأن ذلك لخلخانية أعراب الشحر وعُمان الذين يحذفون الألف من ما، كما يصحح الوقف على المنصوب المنون بالسكون، مثل: أكلت كباب وشربت شراب، لأن ذلك لغة ربيعة⁽²⁾.

ويذهب هذا المذهب من السعة في التجويز ابن كمال باشا، وهو يرسم منهجه في كتابه (التنبيه على غلط الجاهل والنبه) على أن (ما ينبغي أن يجنب من الألفاظ أقسام. قسم جوّزه بعض أهل اللسان مطلقاً أو في حال من الأحوال. وقسم لم يجوّزه أحد منهم ولكن شاع بين أهل التصنيف استعماله. وقسم لم يجوّزه أحد ولم يستعمله إلا من لا خيرة له بالكلام).

(1) المرجعان السابقان.

(2) المرجعان السابقان.

أما الأول فكالضفدع بفتح الدال والجنّازة بفتح الجيم والحلقة بفتح اللام والتخمة بسكون الخاء: فأما الضفدع فالصحيح فيه كسر الدال. قال في الصحاح: وناس يقولونه بفتح الدال وأنكره الخليل. وقال في القاموس ضفدع كدِرْهم قليل أو مردود.

وأما الجنّازة فاختر صاحب الصحاح فيها كسر الجيم حيث يقول: الجنّازة واحدة الجنّاز. والعامّة تفتحها. وجوز صاحب القاموس الفتح حيث قال: الجنّازة الميت، ويفتح، أو بالكسر الميت وبالفتح السرير، أو عكسه، أو بالكسر السرير مع الميت.

وأما الحلقة بفتح اللام فحكاه يونس عن أبي عمرو بن العلاء. وقال ثعلب: كلهم يميزه على ضعف وقال أبو عمرو الشيباني: ليس في الكلام حلقة بالتحريك إلا في قولهم هؤلاء قوم حلقة للذين يخلقون الشعر. ذكر الكل في الصحاح. وقال في القاموس: قد تفتح لامها وتكسر..

وأما التخمة بسكون الخاء فقد قال في الصحاح هي بفتح الخاء والعامّة تسكنها، وقد جاءت في الشعر ساكنة الخاء، وقال في القاموس: هي كهَمْزة وتسكن خاؤها في الشعر. والمفهوم من الكلامين أنّ التخمة يجوز إسكان خائها في ضرورة الشعر.

وأما القسم الثاني فكالإيذاء والتفكير بمعنى الإكفار. أما الإيذاء فقد أشار صاحب الصحاح إلى نفيه⁽¹⁾ بـطَيِّ ذكره حيث يقول: أذى يؤدي أذى وأداة وأذية: لأنّ السكوت عن الشيء في موضع البيان نفي له.

(1) استدرك المغربي ناشر التنبيه على المؤلف قائلاً: لكن الذي رأيناه في الصحاح، ص 440، جزء 2 طبعة مصر سنة 1282 هـ ما نصه: آذاه يؤديه إيذاء الخ وهذا دليل على أن صاحب الصحاح لم ينف (الإيذاء) ضمناً وإنما هو يشبه صراحة اللهم إلا إذا كانت هناك نسخ مختلفة.

وصرح صاحب القاموس بنفيه حيث قال بعد عدّ المصادر المذكورة: ولا تقل إيذاء. وأمّا التفكير فلم يصحّ من الكفر بل من الكفارة.

وأما بالنسبة إلى الكُفر فهي الإكفار قال في الصحاح أكْفَرَهُ دعاه كافراً يقال لا تُكْفِر أحداً من أهل قبلتك أي لا تنسبه إلى الكفر.

وتكفير اليمين فعل ما يجب بالحنث فيها والاسم الكفارة. وقال في القاموس التكفير في المعاصي كالإحباط في الثواب. وأكفره دعاه كافراً لكن شاع بين المصنفين استعمال هذين اللَّفْظَيْن بلا نكير.

إذا تقرّر هذا فنقول: لا نخطئ الأصحاب في القسمين الأولين بل نعذرهم وإنّما نخطئهم في القسم الثالث إذ لا أصل له ولا مستند بل يتفوّهون به إما اختراعاً محضاً أو تحريفاً....⁽¹⁾.

ويتجاذب القدماء في معيار الصواب ما يُشبه النقيضين من تشدّد وتساهل: (فمقياس الصواب عند المتشدّدين هو الأفصح وما عداه لحن. وعند المتساهلين: كلّ ما تكلمت به العرب وما قيس على كلام العرب فهو صواب)⁽²⁾.

وإذا كان منهج المتشدّدين يفضي إلى تضيق وعسر لا تطيقه العربيّة في نوااميسها العامّة وظروفها الخاصّة فإنّ منهج المتساهلين يفضي بالعربيّة إلى انسياح لا ينضبط.

وكأنّما استهدف المتشدّدون جَمَعَ الناس على الأكثر وضبط الاستعمال بالمختار الأفصح مشفقين مِنْ مِثْل ما نُشْفِقُ منه الآن من إجازة بعض الأوضاع اللغوية العامية، وذلك قول الجواليقي عن الفراء: واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن

(1) التنبيه، ص 9، 10.

(2) لحن العامة، لعبد العزيز مطر، ص 47.

الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول: رأيت رجلاً.

أما أصحاب التوسعة فيؤنسهم إلى مذهبهم ما (روى الفراء أن الكسائي قال: على ما سمعت من كلام العرب ليس أحدٌ يلحنُ إلا القليل. وقال الأخفش عبد الحميد بن عبد المجيد: أنحى الناس مَنْ لم يلحنُ أحدًا، وقال الخليل: لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم)⁽¹⁾.

وقد أفضى هذا الاختلاف إلى اختلافهم في مسائل كثيرة من العربية بين تخطئة وتصويب أو بين مَنع وإجازة.

فالحريري يخطئ جمع ريح على أرياح قائلًا: والصواب أن يقال: أرواح⁽²⁾. ولكن غيره نقلَ جَمَعَ ريح على أرياح كالفيروزابادي في القاموس والجوهري في الصحاح ونسبها السهيلي إلى بني أسد وعلّلها ابن هشام بكراهية الاشتباه بجمع روح⁽³⁾.

وخطأ الحريري وغيره استعمال سائر بمعنى الجميع في مثل قولهم: أقرّ المشروع سائر الأعضاء، ذاهبين إلى أن سائر تعني البقية، من السور، ولكن أثبتّه الجوهري في الصحاح بمعنى الجميع وتابعه عليه غيره⁽⁴⁾.

وقد جعل ثعلب (فلان قرابة فلان) من قول العامة، وعسده الحريري في الدرّة من الخطأ، قال: ويقولون: هو قرابتي، والصواب أن يقال هو ذو قرابتي، كما قال الشاعر:

(1) عن المرجع السابق، ص 47.

(2) درّة الغوّاص، ص 40.

(3) معجم الأخطاء الشائعة (روح)، ص 108 - 109.

(4) انظر في تفصيل ذلك: معجم الأخطاء الشائعة (سير).

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحَيِّ مسرور
ولكن الشهاب الخفاجي صحَّحه، وردَّ ما أنكره الحريري قائلاً: ما أنكره
صحيح فصيح وشائع نظماً ونثراً، ووقع في كلام أفصح مَنْ نطق بالضاد في
حديث صحيح قال فيه: هل بقي أحدٌ من قرابتها؟ وقال في النهاية: أي أقاربها،
فَسُمُّوا بالمصدر، كالصحابة⁽¹⁾.

وأنكر الحريري تكرير لفظة (بين) مع الظاهر من قولهم: المال بين زيد
وبين عمرو؛ ذاهباً إلى أنَّ الصواب أن يقال: بين زيد وعمرو، مستدلاً بقوله
سبحانه: (مِنْ بَيْنِ قَرْثٍ وَدَمٍ) . وعلل ذلك بأن (بين) تقتضي الاشتراك فلا
تدخل إلا على مثنى أو مجموع.

ولكن نقل الشهاب الخفاجي عن ابن برِّي أنَّ (إعادة بين هنا جائزة على
جهة التأكيد، وهو كثير في كلام العرب، كقول أعشى همدان:
بين الأشجِّ وبين قيسٍ باذجٍّ بَخْ بَخْ لوالده وللمولود
وقال عدي بن زيد:

بين النهار وبين الليل قد فضلا

وقال ذو الرمة:

بين النهار وبين الليل من عَقْد على جوانبه الأسباط والهدب⁽²⁾

(1) انظر في هذه المسألة وفضل بيان عما تناووا من القول فيها: الأخطاء اللغوية
الشائعة (للنجار)، القسم الثاني، ص5، ودرة الغواص، ص55-56 ومعجم
الأخطاء الشائعة (قرب).

(2) انظر في هذه المسألة: الدرّة، ص60، وما بعدها والأخطاء اللغوية الشائعة، ص17،
18 وما يحيل إليه.

وأنكر الأصمعيّ قول ابن المقفّع: العلم كثير ولكن أخذ البعض أولى من ترك الكلّ ذاهباً إلى أن الألف واللام لا تدخلان في بعض وكلّ لأنهما معرّفَةٌ بغير ألف ولام، وقد تَابَعَ الأصمعيّ على ذلك كثيرون. ولكن كثيرين أيضاً قد أجازوا ذلك، منهم ابن درستويه وأبو عليّ الفارسيّ والخضريّ والجوهري⁽¹⁾.

(1) انظر في مزيد بيان عن هذه المسألة: لحن العامّة والتطوّر اللغوي ومعجم الأخطاء الشائعة (كل) وأصولهما ثمة.

التصحيح على وفق منطق المعاني في العالم الخارجي

إنَّ التشدّد في التصحيح قد شَطَّ ببعض أصحابه إلى وهم طريف، إذ ظنّوا أن اللغة، في معيار الصواب النموذج، تستوي على مثال يطابق مطابقة الانعكاس المرآوي صورة العالم الخارجي ومنطق المعاني المجردة.

وكأنما ضلّ عنهم أنَّ للغة نوااميسها الذاتية ونظامها الداخلي الذي تمتاز به في نهاية الأمر. ونحن لا نريد بهذا أن نُفَصِّلَ اللغة عن محيطها ولا أن نخرجها من دائرة منطق العقل الإنساني. ولكننا نقرّر أن العلاقة بين اللغة ومحيطها والعلاقة بين اللغة ومنطق العقل ملائمةً مفارقةً وذلك أن اللغة في نهاية التحليل منطقتها الخاصّة المتميّزة.

فقد أنكر أبو حاتم السّجستاني قولهم: مات الميت، من هذه الجهة، ذاهباً إلى أنَّ الوجه، مات الحيّ.

فاستظهر عليه ابن السّيد بقول القائل:

إذا مات ميت من تميم وسرّك أن يعيش فجئ بـزاد⁽¹⁾

وأنكر الحريري، بمثل هذا الاعتبار، قولهم (في جواب من قال: سألت عنك، سألت عنك الخير) ذاهباً إلى أنه (يستحيل المعنى بإسناد الفعل إليه لأن الخير إذا سأل عنه فكأنه جاهل به أو متناؤ عنه).

(1) انظر: لحن العامة لرمضان عبد التواب.

قال: (وصواب القول: سئل عنك الخير أي كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يُسأل عنك) ⁽¹⁾.

وقد ردّ عليه الشهاب الخفاجي قائلاً: هذا مما لا ينبغي أن يسود به وجوه الصحف، فإنه لا خطأ فيه من جهة العربية والتركيب، وهو ظاهر، ولا من جهة المعنى - كما توهمه - فإن لكل امرئ ما نوى، ولو جعل كناية عن توجّه الخير الآتي إليه وقصده كان الكلام صحيحاً فصيحاً؛ لأن عادة القادم على بلد أن يسأل عمّن يريد فيه، وهذا أظهر من أن يخفى فلا حاجة إلى الكلام فيه) ⁽²⁾.

وحقاً أن المُسوِّغين قد استظهروا على المنكرين بوجوه من التأويل توافق مذاهب القوم في التخريج، ولكنهم لم يصرّحوا بتخريج ذلك على النواميس العامة التي تنتظم الظاهرة اللغوية.

(1) درّة الغوّاص، ص 136، 137.

(2) عن رمضان عبد التّوّاب في لحن العامة.

تناقض القدماء

ولكن أبناء العربية - على ما أسلفنا - كانوا يُحصِّلون معرفتها من وجهين: وَجْهُ التعلُّم النظريّ من كتب النحو واللغة، وفيه يُنشُدون الفصحى والوجوه العليا في أحكام العربية أصواتاً وأبنية ونحواً، وَيَجْهَدون أن يترسّموا أصول دلالات الألفاظ كما استخرجها أصحاب المعاجم... وَوَجْهُ الاكتساب التلقائي الذي يتهيأ لهم بمدارسة نصوص العربية وفنون القول بها وسائر ما يجري به الاستعمال وخاصة ما تسرب إليهم من مخاطباتهم اليومية بلهجاتهم المحلية التي ورثت أوضاعاً خاصة من لهجات قديمة....

ويبدو أنّ الاختيار الواعي على المستوى الأوّل والاختيار التلقائي على المستوى الثاني أعقباً ازدواجاً من نوع خاصّ كان ينتهي في بعض أمثله إلى التناقض.

وذلك أن المتصدّرين للتصحيح من المتشدّدين كانوا - إذ يُنشُدون الوجوه الفصحى العليا- يُخطّئون بعض صور الاستعمال الجاري وهم يحاكمونها إلى تلك الوجوه، ولكنهم كانوا يقارفون في عبارتهم هم ما كانوا ينكرونه ويخطّئونه.

وقد وقع ثعلب في التناقض من هذه الجهة فإنّه يقول في مقدمة الفصح (هذا كتاب اختيار فصح الكلام ممّا يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها، فأخبرنا بصواب ذلك. (ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهنّ)، فإنّه قد رسّم لنفسه وللناس اختيار

الأفصح وإذن كان ينبغي له - على وفق ما رسم - أن يأتي بالفصحى فيقول: فاخترنا فصحاءهم. وقد أثبت على ذلك ابن عقيل في شرحه للألفية.

(وقد وقع الحريري في بعض ما خطأ الناس فيه. فقد منع أن يقال: كافة الناس وهو يقول في الدرة 109: (وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل) ويقول الخفاجي في شرحه 226: (وقول المصنف: باتفاق كافة أهل الملل استعمل فيه كافة على خلاف ما قدمه، فكأنه نسيه أو الله أنطقه بالحق).

ومما نبه على الخطأ فيه قولهم: ما كان ذلك في حسابي أي ظني والواجب أن يقال: في حسابي. وقال الشهاب في الشرح 233 (والعجب منه، يقول في شعر له كما في الخريدة:

بَلَّتْ يَدِي مِنْكَ بِمَا لَمْ يَكُنْ يَخْطِئُ فِي الْوَهْمِ وَلَا فِي الْحِسَابِ⁽¹⁾

ونقل القالي في نوادره عن ثعلب أن (فلان قرابة فلان) محال وأنه قول العامة، وأن كلام العرب هذا قريب فلان، وهؤلاء أقارب فلان وأقرباؤه، وأن قرابات ليس بشيء.

ولكن القالي قال في الأمالي: من أمثال العرب: لا أخاف إلا من سَيْلِ ثُلُعِي، أي إلا من بني عمي وقرابتي⁽²⁾.

(1) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص 11، 12.

(2) المرجع السابق، القسم الثاني، ص 5.

اختلاف المحدثين

وقد تداول اللغويون العرب المحدثون، أيضاً، مسائل من العربية، فذهبوا فيها مذاهب شتى مختلفة بين تخطئة وتصويب؛ لأنّ معاييرهم للصواب والخطأ كانت تختلف، ولأنّ (سعة العربية) كانت تُهيئ لغير وجه من القول في الموضع الواحد. فرّما حكم أحدهم بالخطأ على صورة من صور الاستعمال محتكماً إلى بعض الأدلة فخالفه في ذلك غيره وصوّب ما رآه خطأ بأدلة أخرى أسعفه بها أن ذهب في الاستقراء مذهباً أوسع امتداداً فوقف على ما لم يقف عليه المخطئ.

وقد استشعر بعضُ الآثبات من المحدثين أن الحكم بالتصويب والتخطئة ليس حاسماً ولا نهائياً، وأيقنوا أن كثيراً من المسائل على هذا الصعيد تستدعي التوقّف للتثبت، وأنّ ما يذهبون إليه في أمرها إنما هو ظنٌّ من الظن أو رأيٌ يبدو، وأخذوا على من يبالغون في التلحين إلى حدّ تخطئه الصحيح.

يُصِفُ (داغر) خطّته في (تذكرة الكاتب) بأنها تتمثّل في (وضع كتاب أنشره ... فصولاً متوالية أضْمَنُها كُلُّ ما أَعثر عليه من الكلمات والتراكيب التي يبدو لي أن بعض الكتاب يُخطئون في استعمالها وجوه الصحة فأصلحها بإثبات ما أظنه صواباً أو ما أراه على أصحّ الوجوه وأرجح الآراء)⁽¹⁾.

(1) تذكرة الكاتب، ص 6، 7.

ويأخذ (داغر) على بعض أصحاب التصحيح أنهم (يركبون أحياناً مثنى الغلو في التلحين والتغليط فيجاوزون حد التنبيه على الخطأ إلى تخطئة الصحيح وتفنيد الصواب) ⁽¹⁾.

ويصف النجار عمله في كتابه (لغويات) قائلاً: (وسيلي في هذه البحوث أن أدرس ما فيه ريبة من الأساليب أو المفردات في ضوء العربية. وقد أخرج بنفي الريبة عنه، وقد أخرج بالصاقها به وتثبيتها فيه، على حسب ما يُبلّغنيهِ اجتهادي) ⁽²⁾.

ولكن سعة العربية وتسلسل مدارج الصواب والخطأ فيها قد جعل بعض المتصدرين للتصحيح يضطربون في أفق رحب غير منسجم يميل بهم مقياسهم فيه مِيل الهوى.

ومن ذلك أن مصطفى جواد يضيق في كتابه (قل ولا تقل) حتى ليقف عند حد النقل ويلزم الألفاظ حدود دلالاتها الأولى ومواضع استعمالها الأولى، فهو مثلاً يقول:

" قل: نقد على فلان قوله وانتقد عليه قوله؛
ولا تقل: نقد فلاناً وانتقده.

وذلك لأن النقد والانتقاد ينبغي أن يُوجَّها على شيء من أشياء فلان لا على فلان نفسه، وإذا كان النقد والانتقاد من باب المؤاخذه في الظاهر استعملنا (على) وهي تفيد الأذى والاستعلاء والضرر.. تقول: نقدت على فلان قوله وانتقدت على فلان قوله، فقوله منقود ومنتقد وهو منقود عليه ومنتقد عليه.

(1) المصدر السابق، ص 9.

(2) لغويات، ص 4.

وفي العربية موضع واحد تقول فيه: نقدت فلاناً وانتقدته، وهو إذا ألّفت كتاباً في نقد شخصيته من حيث الصدق والكذب في الحديث كميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين الذهبي أو من حيث السيرة والأخلاق⁽¹⁾.

ثم يخالف عن هذا التضييق حتى ليعود عما كان رأى هو نفسه في الأمر الواحد.

يقول في دفاعه عن الأب الكرمللي في بعض ما أخذه عليه (داغر):
وقال الأب: (تتأكد أن لا فرق) فقال أسعد خليل داغر: (صوابه تؤكد أو تتحقق لأن الفعل تأكيد لازم)، وقد أصاب في هذه التخطئة على كثرة خطئه، وكنا قد خطأنا الأديب جورج مسرة في المجلد الخامس (ص 197) من مجلة الدليل البرازيلية بقوله: (كما تأكدنا) معتمدين على النقل.

ومن الإنصاف أن نعرض النقل على العقل لأن الجمود والعجز ليسا من صفات اللغات الحية والقياس يميز (ويتأكد) يجعل التاء للطلب كقولهم: (تَحَقَّقْهُ، وَتَبَيَّنْهُ، وَتَعَجَّلْهُ، وَتَثَبَّتْهُ، وَتَبَصَّرْهُ، وَتَنَوَّرْهُ، وَتَبَحَّثْهُ، وَتَيَقَّنْهُ، وَتَأَثَّرْهُ، وَتَأَلَّفْهُ، وَتَأَنَّفْهُ، وَتَأَلَّلْهُ، وَتَأَوَّلْهُ، وَتَبَدَّلْهُ، وَتَنَظَّرْهُ). فهذا شيء مطرّد وليس لي ولا للناقد أن يجبر الناس على أعمال طبيعة اللغة العربية، فأعظم ما يقال هنا: (إن الأب ترك السماع وتبع القياس) فإن قبل الأب منا هذا القياس - وأراه فاعلاً - ارتفعت عنه تخطئة الناقد وبقي كلامه فصيحاً وإلاً فلسنا من المنكرين للقياس ولا من المقصرين في تحبيب العربية وتطويرها مع العصور⁽²⁾.

(1) قل ولا تقل، ص 108.

(2) أغلاط اللغويين الأقدمين، ص 22.

بل إن مصطفى جواد قد سوَّغ للكرملي - بما أمَّالهُ إليه الهوى من التوسُّعة - ما ذكر الكرملي نفسه أنه من أخطاء الطباعة.

قال مصطفى جواد في دفاعه عن الكرملي:

(وقال الأب (إن كنيسة سنت تريزة هو أحسن موطن) فقال الناقد: (والصواب: هي أحسن موطن) قلنا: إنَّ ما جاء به الناقد هو المتعارف في التعابير المتعالة، ولكنَّ مَنْ أتمَّوا دراسة العربية أو كادوا، يعلمون أن الضمير المرفوع المنفصل الوارد بعد المسند إليه يجوز إتياعه في التذكير والتأنيث ما قبله وما بعده، قال الطريحي في آخر معجمه المسمى مَجْمَع البحرين (إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث أحدهما يفسر الآخر جاز تأنيث الضمير فلو قيل: ما القدر؟ قلنا: هي الهندسة وهو الهندسة) قلنا: فإذا قدمنا المؤنث جاء العكس فنقول (ما الهندسة) والجواب هي القدر أو هو القدر. والعلة في الأول علةٌ للثاني ففي الأول تبع الضمير ما بعده في التأنيث وفي الثاني تبع الضمير في التذكير ما بعده.

وكلا الأمرين من الجوائز لا من الأواجب. فقول الأب العلامة (هو أحسن موطن) منظور فيه لأحسن وهو مذكر، فاشكروا لله على توسيع لغتكم هذا التوسيع المسهل لصعابها) ⁽¹⁾.

وقال الكرملي في ردِّه على داغر:

وكان قد وقع خطأ في مقالتنا في 8 يوليو وهو (إن كنيسة سنت تريزة هي أحسن موطن) فجاءت في الطبع: سن تريزة هو أحسن موطن) ⁽²⁾.

وقال مصطفى جواد في دفاعه عن الكرملي أيضاً:

(1) أغلاط اللغويين الأقدمين، ص 22-23.

(2) المصدر السابق، ص 67.

(وقال الأب: (أَوَّلُ مَنْ سَبَقَ استعمال) فقال الناقد (والصواب: إلى استعمال) وكأنه لم يدرس (باب الحذف والإيصال المطرد الأسلوب وشرط جوازه أن لا يقع في الكلام التباس، فالفعل سبق متعدياً بنفسه إلى واحد فلما حذف الراهب (إلى) انتصب المجرور اتساعاً كقوله تعالى: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) والمراد (كالوا لَهُمْ أَوْ وزنوا لهم) فإذا احتج الناقد لوجود الالتباس في قول الراهب قلنا له: لا يقبل مقتضى الحال أن يكون السباق بين الرجل فاعل (سبق) والاستعمال وهو اسم معنى، ومثل السبق في هذا الأمر (استبق) قال تعالى في التنزيل: (وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ) أراد إلى الباب وقال: (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا) استبقوا إلى الخيرات، وقال: (وَلَوْ كُنَّا لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ فَاسْتَبَقُوا الصِّرَاطَ فَأَنَّى يُبْصِرُونَ) والمعنى (إلى الصراط) فهذا شاهد النقل بعد دليل العقل، ويجب على الباحث أن يدرس بحث المجاز لثلا يتورط بعدها، قال عبد القاهر الجرحاني: (وقد يكون المجاز بزيادة كقولهم: بحسبك درهم وكفى بالله، وبنقصان كقوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) وقوله عز وجل: (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) والمعنى: أهل القرية ومن قومه.

وهو مثل: سبق استعمال. فليتأمل كل منصف سعة العربية يعلم أن المتهاونين بها بغضوها إلى الناس⁽¹⁾.

وقال الكرملي في دفاعه عن نفسه وذكر مأخذ (داغر) عليه: (وقال مستكراً قولنا: (أَوَّلُ مَنْ سَبَقَ استعماله) وأصلحه بقوله (إلى استعمال).

(1) المصدر نفسه، ص 18-19.

والذي كتبناه هو (إلى استعمال) ووقوع غلط الطبع لا ينسب إلينا⁽¹⁾.
ويُضِلُّ عَنْ بَعْضِ مَنْ يَتَصَدَّرُونَ لِلتَّصْحِيحِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أَصُولٌ فِي نَوَامِيسِ
الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ وَحُكْمِ الاسْتِعْمَالِ الْجَارِي فِي الْعَرَبِيَّةِ.

فالعرب الذين أَخَذَتْ عَنْهُمْ الْعَرَبِيَّةُ مِمَّنْ اكْتَسَبُوهَا سَلِيقَةً شَائِهِمْ فِي ذَلِكَ
شَأْنُ كُلِّ مَنْ يَتَكَلَّمُ لُغَتَهُ الْأُمَّ يَكْتَسِبُهَا وَيَتِمَثَّلُ نِظَامُهَا عَلَى نَحْوِ مُحْكَمٍ أَمِيٍّ كَانَ أَوْ
غَيْرِ أَمِيٍّ.

والنحويون الذين استقرأوا نصوص العربية وميزوا الشائع والشاذ قد
أَحْسَوْا أَنَّ بَعْضَ الْقَلِيلِ قَدْ غَلَبَ الْكَثِيرَ وَرَوَّجَ لَهُ الْاسْتِعْمَالُ وَنَمَا الشَّاذُّ عَلَى
حَاشِيَةِ الْمَطْرَدِ نَمُوًّا قَوِيًّا. وَعَلَى هَذَا النِّحْوِ نَجِدُ النَّاسَ الْيَوْمَ يَتَّبِعُونَ فَعْلَى مِنْ
(علا، يعلو، علو) عَلَى عُلْيَا بِجَعْلِ لَامِهَا وَهِيَ الْوَاوُ فِي الْأَصْلِ يَاءٌ وَكَذَا يَبْنُونَ
فَعْلَى مِنْ (دنا، يدنو، دنو) عَلَى دُنْيَا.

فَإِذَا سَأَلْتَهُمْ أَنْ يَقُولُوا (قصيا) لَمْ يَسِغُوهَا وَقَالُوا (قصوى) عَلَى خِلَافِ
الْقِيَاسِ الْمَطْرَدِ، وَهُوَ مِنْهَجُ تَمِيمٍ فِي هَذَا الْحَرْفِ؛ ذَلِكَ أَنَّ لِلْاسْتِعْمَالِ حُكْمَهُ وَلَوْ
فِي مِثَالِ فَعْلَةٍ.

ولهذا فلا وجه لقول العدناني، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي مَقْدَمَةِ مَعْجَمِ الْأَخْطَاءِ
الشَّائِعَةِ: (أَمَّا الْأُمُورُ الَّتِي أَلْزَمْتُ نَفْسِي بِهَا فِي هَذَا الْمَعْجَمِ فَكَثِيرَةٌ، مِنْهَا:
اسْتِنْكَارُ بَعْضِ مَا جَاءَ عَلَى لِسَانِ الْأَعْرَابِ الْأَمِينِ مِنْ أَخْطَاءٍ: مِثْلُ كَسْرِ حَرْفِ
الْمُضَارَعَةِ فِي (إِخَال).. وَتَحْبِيدِ الرُّجُوعِ إِلَى الْقِيَاسِ وَالْعَقْلِ. فَنَحْنُ لَا نَسْتَطِيعُ
الاعْتِمَادَ عَلَى مَا قَالَهُ جَمِيعُ الْأَعْرَابِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ لَا يَخْلُو مِنَ الْغَبَاوَةِ).

وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَمْرَ اللُّغَةِ لَا يُؤْخَذُ هَذَا الْمَأْخُذُ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا أَرَادَ أَنْ يَصِفَ
لُغَةً لَمْ تُوصَفْ فَإِنَّهُ يُلْجَأُ إِلَى بَعْضِ مَنْ يَتَكَلَّمُوهَا سَلِيقَةً وَلَعَلَّهُ يُوَثِّرُ أَنْ يَكُونُوا

(1) المصدر نفسه، ص 64-65.

أميين. وسوف يتبين أنها تجري على ألسنتهم نظاماً لغوياً تاماً. ثم إن (إخال) أثرت عن أسد فهي ظاهرة عامة لديهم في هذا الفعل خاصة. وقد قضى لها زهير بالغلبة إذ يقول:

وما أدري ولست إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

وتلك أيضاً ظاهرة معروفة، ترويح أثر أدبي لبعض الظواهر القليلة وإشاعتها.

ويتردد المحدثون بين نقطتين متباعدتين، فمنهم من يسلك سبيل التوسعة حتى يعمل في تأصيل بعض العامي وردّه إلى الفصيح، فعمل أحمد رضا في كتاب (ردّ العامي إلى الفصيح). ومن أمثلته فيه:

(يقولون (قزّت نفسي) عن هذا الشيء إذا أبته وعافته وتباعدت عنه أئفة أو لسبب آخر. وهو فصيح في أصله، وفي اللسان قزّت نفسي عن الشيء وقزّته أي أبته وعافته.....)⁽¹⁾.

ويقولون (ما بقي لي حيل) أي لم يبق لي قوة. وهي فصيحة عربية بلفظها وحروفها وصفتها واستعمالها ومادّتها فلا حاجة إلى عدّها من السريانية بعد أن جاء في كتب الأئمة أن الحيل والحوّل هما القوة ومنه الدعاء الذي رواه الترمذي في جامعه (اللهم ذا الحيل الشديد) ويقال لا حَيْلَ ولا قوّة إلا بالله عن الكسائي⁽²⁾.

وتقول العامة في بلاد الشام: انبسط فلان بمعنى سرّ وفرح وانشرح صدره، وهذا وقت البسط والانشرح، وهو مبسوط أي مسرور، وكل هذا

(1) ص 326.

(2) ص 98.

صحيح فصيح وهو من المجاز. قال في التاج وبسط فلاناً سرّاً، ومنه الحديث النبوي فاطمة بضعة مني يبسطني ما يبسطها أي يسرني ما يسرها. ⁽¹⁾

ومنهم من يسلك سبيل التشدد حتى ليدافع كثيراً من المعرّب والمقيس وماله أصل في لهجات العربية الأولى؛ لأنه يجده شائعاً في العامية ويأخذ عليه أنه محرف أو تغني عنه كلمة، كالدسوقي في خلاصة تهذيب الألفاظ العامية، وهو ينسّق ما ينكره وما يرى أن يستبدل به على مثل هذا النحو:

المحرف أو العامي أو ما تغني عنه كلمة	الأصل أو المرادف العربي
أخشاب	خشب خشبان
باسل	بسيل بسل
بسيط	فرد
بسكويت	خشكنان
بطانية	منامة خميلة
بلطة	برت
بوطة	مزر عبيراء
تنهد	زفر
جاروف	رفش
جدري	جدري
رايب	رائب
شثل	زريعة صيراب

(1) ص 25، وانظر أمثلة أخرى، ص 30، 410، 300، 105، 68، 30.

ويلاحظ أنه ينكر وجوهاً جَرَتْ بها العربية وأقيستُها، كالتسهيل في (رايب) والمنقول من فتح الجيم في جذري، وما جرى على الآلة من فاعول.... وأنه ناقضٌ مَنهَجَه في بعض هذه الأمثلة فقد استبدل بالكلمة الواحدة (كبطانية مثلاً) كلمتين (منامة خيلة)، وجَفَّ السائغ الشائع الفرد (بوطة) إلى غريب مركّب مستثقل (مَزْر غبراء) إلخ.

ويوافق متشدّدو المحدثين متشدّدو القدماء في وهمهم الطريف إذ ظنوا أنّ اللغة، في معيار الصواب النموذج، تستوي على مثال يطابق مطابقة الانعكاس المرآوي صورة العالم الخارجي ومنطق المعاني المجردة.

وقد أُلْمَعْنَا إلى هذه المسألة في سياقٍ متقدّم ، ولكننا نستأنف الإشارة إليها هنا لأنّ اليازجي قد أنكر قولهم: (رأيته أكثر من مرة وجاءني أكثر من واحد) محتجاً بأنّ (مقتضاه إثبات الكثرة للمرّة وللواحد؛ لأنّ المفضل عليه في معنى من المعاني لا بُدَّ أن يشارك المفضل في ذلك المعنى؛ فقولك: بكر أشرف من خالد، يتضمّن إثبات الشرف لخالد مع زيادة بكر عليه فيه. والظاهر أنّ هذا التعبير منقول عن التركيب الإفرنجي والعرب يستعملون هنا لفظ (غير) يقولون: رأيته غير مرة، وجاءني غير واحد؛ لأنّ غير الواحد لا بد أن يكون اثنين فما فوق) ⁽¹⁾.

ومن المفاجأة والمفارقة أن يكون الحريري في درة الغواص، قد استعمل ما أنكره اليازجي مستظهِراً أنّه منقول عن التركيب الإفرنجي على ما يوحى به الخاطر الأول.

(1) لغة الجرائد.

يقول الحريري: (ويقولون اجتمع فلان مع فلان فيؤهمون فيه إذ الصواب أن يقال اجتمع فلان وفلان لأن لفظة اجتمع على وزن افتعل وهذا النوع من وجوه افتعل مثل اختصم واقتتل وما كان أيضاً على وزن تفاعل مثل تحاصم وتجادل يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد....)⁽¹⁾.

(1) درة الغواص، 26 - 27.

من مسائل الخلاف بين المحدثين

وهذه مسائل اختلف فيها المحدثون بين التصويب والتخطئة، استخرجتها من تأليفهم؛ لعلها تكون مثلاً على هذه القضية، ومؤسراً بأن أمر الصواب في العربية ينتظمه مدرج عريض وأنه كأنما يقوم على الاختيار.

وعسى أن يكون في هذه المسائل ما يخفف وطأة الحرج الذي يستشعره أبناء العربية حين يكتبون بها فيطمئنون أطمئنان الثقة إلى أن أمر العربية يُسر.

وسوف نجتزئ في سَوَاقِ هذه المسائل باللمحة الطائفة إلى بعض مَنْ اختلفوا فيها ونحيل إلى الأصول التي تحيل إلى أصولها.

وقد آثرنا هذا النهج في الاكتفاء، لأننا إنما نريدُ بهذه المسائل أن تكون أمثلة على المقولة التي تنتظم هذا البحث حسب.

وواضح أن كثيراً من هذه المسائل التي تناولها المحدثون مختلفين قد تناولها القدماء من قبلهم. وهي مسائل اتصل استعمال أبناء العربية لها فاستمر إنكار المنكرين واختلاف الناظرين.

(1)

خطأ داغر في تذكرة الكاتب⁽¹⁾ قولهم: هذا مما يؤسف له؛ إذ يُعدُّون الفعل (أسِفَ) باللام. وقال: ولم يسمع تعديته عن العرب إلا بـ (على)، وقضى بأن الصواب أن يقال: هذا مما يؤسف عليه.

وقد تبين بما استقصاه جواد⁽¹⁾ وتابعه عليه العدناني⁽²⁾ أنه روي في نوادر أبي علي القالي، عن أبي عبيدة في قصة أبي دهل الجمحي (فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزناً عليه وأسفاً لفراقه)..... إلخ.

(2)

وخطأ داغر⁽³⁾ مثل قولهم: أشار الخطيب أثناء كلامه، بنصب أثناء على الظرفية؛ لأنها ليست ظرفاً ولا مضافة إلى ما تكتسب منه الظرفية لتستغني بها عن حرف الجر في، بل هي جميع ثني. وأثناء الشيء تضاعيفه، وأثناء الكلام أوساطه، ورأى داغر أن الصواب أن يقال: في أثناء.....

وقد نقل العدناني قول التاج في مستدركه: كان ذلك في أثناء كذا، أي: في غضونه، وقوله مع ذلك: أنفذت كذا ثني كتابي، أي في طيه. ونقل عن الصحاح في بعض نسخه: أنفذت كذا في ثني كتابي، وفي أخرى: أنفذته ثني كتابي....

فسوّغ ما خطأ (داغر) كما أن مؤتمر القاهرة أجاز الوجهين كليهما⁽⁴⁾.

(3)

وخطأ (داغر) قول الأب الكرمللي (يأنسون إلى ذلك الوطن) بتعدية يأنس بـ (إلى) ذاهباً إلى أن الصواب: يأنسون بذلك الوطن.. وقد دَفَع ذلك مصطفى جواد وصحّح قول الكرمللي بما حكى الزرخشري في الأساس من قوله

(1) قل ولا تقل، ص 15.

(2) معجم الأخطاء الشائعة (أسف).

(3) تذكرة الكاتب، ص 35.

(4) معجم الأخطاء الشائعة (ثني)، ص 52.

(وَأَنسَتْ بِهِ وَاسْتَأْنَسَتْ بِهِ وَأَنَسَتْ إِلَيْهِ وَاسْتَأْنَسَتْ إِلَيْهِ) وما احتجّ به من قول
الطرمّاح:

كلّ مستأنس إلى الموت قد خا ض إليه بالسيف كلّ مخاض
وقول آخر:

إذا غاب عنها بعلمها لم أكن لها زوّراً ولم تأنس إليّ كلابها⁽¹⁾

(4)

وخطأ (داغر)⁽²⁾ جمع بائس على بؤساء محتجاً بأنّ مجيء فعلاء جمعاً لفاعل
مما يسمع ولا يقاس، وأن فعلاء يطرد جمعاً لفعليل بمعنى الفاعل لما دلّ على
سجّية، فبؤساء إنّما تكون جمع بئس بمعنى شجاع. وجرى على هذا النهج
وأفاض في تخطئتها مصطفى جواد⁽³⁾ وتابع على ذلك العدناني⁽⁴⁾.

ولكن النجار أورد بعد مثل هذا (أنّ ابن مالك في التسهيل يرى أن فعلاء
يطرد في جمع فاعل إذا دلّ على سجّية وكان للممدح أو الذمّ، نحو صالح
وفاسق، فيقال: صلّحاء وفُسّقاء.. وفي التوضيح أن فعلاء ينقاس في فاعل دالاً
على معنى غير مكتسب كالغريزة...) ورأى النجار أن البائس من هذا القبيل
وأن لا بأس بجمعه على بؤساء⁽⁵⁾.

(1) أغلاط اللغويين الأقدمين، ص 20. وانظر أيضاً: أخطاؤنا في الصحف والدواوين/
ص 156-157.

(2) تذكرة الكاتب، ص 75.

(3) قل ولا تقل، ص 16 وما بعدها.

(4) معجم الأخطاء الشائعة (باب الباء).

(5) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص 50.

(5)

وأنكر كثيرون جمع (بحث) على (أبحاث) ذاهبين إلى أن الصواب هو جمعه على بحوث؛ لأن المعجمات لا تذكره ولأن النحاة تابعوا سيبويه في منعه إذ يقول: (إن جمع فَعْل على أفعال ليس بالباب في كلام العرب، وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ كأفراخ وأفراد وأجداد). ولكن استقراء المنقول عن الفصحاء انكشف عن أنَّ ما ورد من جمع فَعْل على أفعال نيّف وثلاثمائة حتى قرّر مجمع القاهرة على وفق ذلك جوازَ جَمْع فَعْل على أفعال يدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلّها والمضعّف⁽¹⁾.

(6)

وأنكر مصطفى جواد استعمال (شجب) في مثل (شجب العدوان) ذاهباً إلى أن أصولها في اللغة لا تفضي إلى الدلالة على المعنى الذي أصبح متعارفاً لها وهو العيب والتنقّص والاستنكار، ذلك أنَّ شجب المعاهدة أو العدوان فيما تفضي إليه دلالات (شجب) في الأصول لا تخرج عن أن تعني (سدّها أو أحزنها أو أهلكها أو شغلها).

واستخرج من مقاييس اللغة لابن فارس أن (جذب) هو الذي يفيد المقصود بها. ومن شواهد في الشعر قول ذي الرمة:

فيا لك من خدّ أسيل ومنطق رخيّم ومن خلق تعلّل جادبه

ومن شواهد في الحديث: جَدَبَ لَنَا عُمَرُ السَّمَرِ بعد عتمة (أو بعد الصلاة)⁽²⁾.

(1) انظر في بيان هذا تفصيلاً: معجم الأخطاء الشائعة، ص 34-35.

(2) قل ولا تقل، ص 59 وما بعدها.

وقد تابع جواداً على ذلك العدناني⁽¹⁾.

ولكن مجمع القاهرة أجاز استعمال الشجب بالمعنى المتعارف، وقد سوَّغ ذلك على النحو التالي: (يشيع في اللغة المعاصرة مثل قولهم: نحن نشجب العدوان، ويقصدون به أنهم يستنكرون الحرب أشدَّ الاستنكار ويؤخذ على هذا التعبير أن الشجب في اللغة هو الإهلاك.

وترى اللجنة أن المراد بالشجب في الاستعمال المعاصر هو الرفض للشيء والاستبعاد له والرغبة في محوه لاستنكاره؛ والمجاز يتسع لحمل الشجب على الإهلاك؛ لأنه يلزم من الاستنكار الشديد والرغبة في زواله. وعلى ذلك تميز اللجنة استعمال الشجب في دلالة المعاصرة⁽²⁾.

(7)

وأنكر اليازجي قولهم في مقام الإخبار: لا زال زيد يفعل، لأن (لا، لا تدخل على الماضي إلا مع التكرار أو العطف على منفي، نحو لا صدَّق ولا صلَّى، وما زرت زيدا ولا زارني، وإلا صار الكلام معها إنشاء وانقلب زمان الفعل إلى الاستقبال).

فاستظهر عليه الجندي بقول أحمد بن فارس في كتاب الصحاح:

(لا حرف نسق، ينفي الفعل المستقبل، نحو لا يخرج زيد، وينهى به نحو لا تفعل، ويكون بمعنى لم إذا دخلت على ماض. كقوله جل ثناؤه: (فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) أي لم يصدَّق ولم يصل.

وقال الشاعر:

(1) معجم الأخطاء الشائعة (شجب).

(2) مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الرابعة، العدد المزدوج 13-14، ص 123.

وأي خميس لا أفانا نهابه وأسيفنا يقطرن من كبشة دما
وأنشدني:

إن تغفر اللهم تغفر جمّا وأي عبد لك لا ألما
أي أي عبد لك لم يلم بالذنب⁽¹⁾.

(8)

وأنكر اليازجي قولهم: رغب الشيء وشيء مرغوب يعدّون رغب بنفسه
والصواب رغب فيه.

فاستظهر عليه الجندي بآئه (قال في المصباح رغب في الشيء ورغبته
يتعدّى بنفسه أيضاً. ونقله عنه في التاج. وقال في النهاية رغب يرغب رغبة إذا
حرص على الشيء وطمع فيه)⁽²⁾.

(9)

أنكر داغر مثل قولهم: هذه البلاد ممتدة من جنوبي آسيا، ويسكن في
شمالي فلسطين ... بالعدول عن الموصوف إلى الصفة عند إرادة التحديد وذكر
الجهات الأربع، ذاهباً إلى أن (الصواب بترك الياء المشددة في كلّ منها).

فقال النجار في هذا الإنكار: (وما أنكره هو الصواب، وما صوّبه هو
المنكر. فالجنوب والشمال اسمان للريحين المعروفتين، فإذا قيل: هذه البلاد ممتدة
من جنوب آسيا فمعناه أنّها ممتدة من ريح الجنوب، ولا يراد هذا، وإنما يراد
أنّها ممتدة من الموضع الذي تأتي منه هذه الريح، وهو الموضع المنسوب إليها،

(1) إصلاح الفاسد، ص 16، 17.

(2) المصدر السابق، ص 17.

وهو الجنوبيّ، فيقال: من جنوبيّ آسيا. وكذلك الشمال اسم للريح التي تقابل الجنوب، والتحديد بالموضع المنسوب إليها أي الشماليّ. والشرق والغرب حيث تشرق الشمس وتغرب، فهما يضافان إلى الشمس، فأما المكان فيقال فيه: شرقيّ وغربيّ.

وقد قال جرير:

هَبَّتْ جَنُوباً فَذَكَرَى مَا ذَكَرْتَهُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا
وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ (قَشْم):
كَأَنَّ قُلُوصِي تَحْمِلُ الْأَجُولَ الَّذِي بَشَرْقِيَّ سَلَمَى يَوْمَ جَنْبِ قَشَامٍ⁽¹⁾

(10)

وقدّم اليازجي⁽²⁾ ومصطفى جواد⁽³⁾ (أَهَمَّ) على (هَمَّ) في مثل قولهم: أهمة الأمر، وقدّما تبعاً لذلك يُهَمُّه على يَهْمُهُ، ومُهَمَّ على هَامَّ. وعندهما أنَّ الرباعيّ أفصح. ولكن الجندي⁽⁴⁾ رأى أنَّ لا دليل على أنَّ أحدهما أفصح من الآخر؛ فهما -عنده- سيّان.

وأورد العدناني⁽⁵⁾ المسألة مورداً آخر إذ نسب إلى بعضهم تخطئة (هَامَّ) على أنَّ الصواب (مهمَّ) ثم قال: وكلتا الكلمتين صحيحة.

(1) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص 44.

(2) لغة الجرائد، ص 25.

(3) قل ولا تقل، ص 158.

(4) إصلاح الفاسد، ص 9، 66-68.

(5) معجم الأخطاء الشائعة (هم).

(11)

واختلفوا في وضع (طيلة) موضع (طُول) و(طَوَال) في مثل قولهم: أقام في البلدة طيلة سنتين، فأنكرها قوم وأجازها آخرون⁽¹⁾.

(12)

وخطأ اليازجي⁽²⁾ وداغر⁽³⁾ استعمال الحماس في مثل قولهم: هو من أهل الحماس، وكانت الحفلة مملوءة بمظاهر الحماس، ذاهبين إلى أن صوابه حماسة، فأورد عليهما النجار⁽⁴⁾ ما جاء في مستدرك التاج: "والحماس كَسَحَابِ الشِدَّةِ والمنع والمخاربة".

(13)

وأنكر داغر⁽⁵⁾ (الرئاسة) مصدراً لـ (رَأْسَ) القوم؛ ذاهباً إلى أن الوجه فيها رَأْسَةٌ بالفتح وأضاف غيره رئاسة. ولكن الزعبلوي والنجار خالفاه فيما أنكر. وما استظهر به الزعبلوي⁽⁶⁾ قول صاحب النهاية: رأس القوم يرأسهم رئاسة، إذا صار رئيسهم ومقدمهم.

(1) انظر في هذه المسألة: لغويات، ص55؛ وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص213-214؛ ومعجم الأخطاء الشائعة (طول).

(2) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص31.

(3) تذكرة الكاتب، ص86.

(4) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص31.

(5) تذكرة الكاتب، ص81.

(6) أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص180.

واستدلّ النجار⁽¹⁾ بأنّ الرياسة إلما هي تخفيف الرئاسة واستشهد على وجود الرئاسة - بالكسر والهمز - بما في أفعال ابن القطار، وذلك: رأس على القوم رئاسة: صار رئيسهم، وبما في أفعال ابن القوطيّة وفي نسخة مخطوطة للمصاح مضمبوطة جيّدة، وفيهما (رئاسة) - بالهمز والتسهيل.

(14)

وأنكر جمهورهم إدخال (أل) على العدد المضاف في مثل: قرأت الثلاثة كتب؛ لأنّ إضافة ثلاثة إلى كتب إضافة معنوية، والمضاف فيها يتعرّف بالمضاف إليه، فالوجه إدخال (أل) على المعداد، فيقال: قرأت ثلاثة الكتب... وهكذا.

ولكن بعضهم وجد لإدخال (أل) على المضاف وجهاً في الأثر من قوله صلى الله عليه وسلم: ثم قرأ العشر آيات، وأتى بالألف دينار⁽²⁾.

(15)

وأنكر داغر استعمال كلمة (نفس) للتوكيد على خلاف الطريقة الموضوع لها، مضافة إلى الاسم المؤكّد، في مثل قولهم: جاء نفس الرجل. قال: والصواب أن يؤتى بها مضافة إلى ضمير المؤكّد فيقال: جاء الرجل نفسه⁽³⁾.

(1) لغويات، ص 112، 113.

(2) انظر في هذه المسألة: درّة الغواص، ص 93؛ وتذكرة الكاتب، ص 95-96، وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص 72 وما بعدها؛ وإصلاح الفاسد، ص 19-20، 127، وما بعدها؛ ومعجم الأخطاء الشائعة (ثلث، عرف).

(3) تذكرة الكاتب، ص 52.

ولكنّ النجار صحح هذا الاستعمال مستدلاً بوروده في (كلام مَنْ يُعْتَدُّ بهم من العلماء، فيقول سيبويه في الكتاب 2/ 84: وإذا أضفت إلى شاة قلت: شاهي. تردّ ما هو من نفس الحرف وهو الهاء) ويقول ابن جنّي في الخصائص 1/ 295: (وهي متعلّقة بنفس تبا) يريد: بتباً نفسها. وحكى سيبويه - على ما في اللسان - عن العرب: نزلت بنفس الجبل، ونفس الجبل مقابلي...⁽¹⁾.

(1) لغويات، ص 94 - 95.

تناقض المحدثين

وهكذا تفضي وجوه القول في العربية وسعتها إلى الاختلاف بين المحدثين كما أفضت إلى الاختلاف بين الأقدمين.

ولكن هذه الوجوه وتلك السعة قد أفضت بالمحدثين إلى اختلاف القول لدى الباحث الواحد؛ إذ نجدد يقطع بالرأي ثم يبدو له فيعود عما كان رأى. وكثيراً ما نجد الباحث في الأخطاء الشائعة يستدرك على نفسه؛ إذ يحكم على ظاهرة بالخطأ ثم يجد لها بعد مزيد من التتبع - ولو على طريق المصادفة - وجهاً يصوبها، ومن أمثلة ذلك ما استدرك الشيخ محمد علي النجار على نفسه في كتابه (لغويات).

وربما كان اختلاف القول لدى الباحث الواحد لاختلاف وجوه العربية من جهة واختلاف هواء من جهة أخرى.

فقد عرض داغر، مثلاً، للفعل شكر فوجّه تعديته إلى المشكور به - (على) في قولهم: شكرته على فضله؛ بأنها على تضمين الفعل شكر معنى الفعل حمد. قال: وحيثئذ يمتنع دخول اللام على المشكور له.

ولكنه أنكر على الكرمل قوله: حين يحاول شكر مصر على الحفاوة؛ ذاهباً إلى أنّ صوابه: يحاول أن يشكر لمصر الحفاوة⁽¹⁾.

أمّا ذلك البرزخ القائم بين التعلّم والاكْتساب فقد أفضى بالمحدثين كما أفضى بالقدماء إلى التناقض.

(1) انظر في هذه المسألة: تذكرة الكاتب، ص 97، وأغلاط اللغويين الأقدمين، ص 74.

فقد وقع صاحب (فرسان الكلام، البرنامج التلفزيوني) في هذا؛ إذ اتخذ في صلب مادة البرنامج نهجاً محافظاً يُنكر الألفاظ الدخيلة وينكر الوجوه القليلة. ثم خالف عن ذلك في فواتح برنامجه إذ ورد فيها: إعداد وسيناريو وحوار (ياسر المالح)، فاستعمل (سيناريو) لم يلتمس لها مقابلاً عربياً على نهج التنقية والحفاظ الذي أخذ نفسه به، ثم استعمل أكثر من مضاف^(*) (إعداد وسيناريو وحوار - أو شيئاً مثل هذا في تعدّد المضافات) إلى مضاف إليه واحد (ياسر) وهو وجه مرجوح في قواعد النحو لا يرقى إلى المرتبة الفصحى.

ومن أمثلة هذا التناقض بين ما تنوّروه من الرأي على بينة وما أسلّمهم إليه الأداء عفو العادة المكتسبة ما وقع فيه الأب أنستاس الكرمللي؛ فإنه نشر مقالاً بعنوان "لا تقل كُريّات بيضاء" رأى فيه أنّه لا يجوز نعت الجموع بفعلاء⁽¹⁾، وأنّ الصواب أن يقال: كريات بيّض، وهضاب مُلّس. ولكنّه استخدم ما مَنَحَ في موضع آخر من مباحثه إذ قال في نقد كتاب "الربيعيات" لروفاثيل بطي: "على أن في تلك الأزاهير خنافس سوداء تدأب في سُلبيها روائحها وأطايبها"⁽²⁾.

ومن أمثلة تناقضهم على هذا الصعيد أيضاً ما وقع لصالح الدين الزعبلأوي في كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، فهو يقرّر - في كلامه على صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي وما يعرض فيه من الخلط بين

(*) أو غير مضاف. وهكذا يدخل علينا الازدواج أو التناقض عفواً.

(1) وهي مسألة أخرى مما اختلفوا فيه، وأمرها في العربية جارٍ على التعدّد والاختيار في نهاية التحقيق.

(2) الدراسات اللغوية في العراق، ص 139-140.

فَعَلَ وأَفْعَلَ - أَنْ (هاجِه وأَهاجِه)⁽¹⁾ ليسا بمعنى واحد. وعليه فاسم المفعول "من هاجِه مَهَيِّج لا مُهاج، لأن هذا من (أَهاج) وأَهاج الرِّيحُ الثَّبتُ أَييسه"⁽²⁾. ثم يقول في كتابه السالف الذكر: (أَهاجِه) تقولك هاجِه وهَيِّجِه، أما أَهاجِه فليس بشيء كما أشار إليه اليازجي.

قال الزخشي: هاج به الدم والمرّة، وهاج الغبار، وهاجِه وهَيِّجِه، وقال صاحب المصباح: وهَجَّتْهُ يَتَعَدَّى ولا يَتَعَدَّى وهَيَّجَتْهُ بِالتثْقِيلِ مبالغة. أما أَهاجِه فلغير ذلك. تقول: أَهاجِت الرِّيحُ الثَّبتَ، إذا أَييسَتْ.

وهكذا أنكر الزعبلوي (أَهاج) أن يكون بمعنى (هاج) كما في (هاجني الشوق).

ولكنّه هو نفسه قد عبّر فيما جرى به قلمه في كتابه المذكور بهذا: "فأولّ الناس بوضّع الكلام مَنْ سَبَقَ إلى فِكْرِهِ مدلولُهُ، وأَهيّجَ بالحاجة تدفعه إلى التعبير عنه وتحريك اللسان بما تمثّل منه في خاطره"⁽³⁾.

(1) ص 97.

(2) ص 98.

(3) ص 20.

أثر التصحيح

وقد أصبح كثير من هذه المسائل التي أثارها أهل التصحيح أمثلة مشهورة متداولة، وأصبح أبناء العربية والمشتغلون بها يتوقفون إليها مُستثنيين جاهدين أن يأخذوا أنفسهم بالوجه الصحيح أو بالوجه الأعلى حين يكتبون.

وتهياً لبعض التصحيحات أن تروج وتسود؛ فقد أخذ (داغر) على الكتاب استعمالهم كلمة (غاوي) أو غواة، للتعبير عن معنى "أماثير" أي مَنْ يزاول شيئاً لمحبته له لا لاثخاذه حرفة وهذا الاستخدام كثير الشيوع في الألعاب الرياضية والفنون الجميلة وغيرها، ولكن الغاوي هو الضالّ وعليه القول في القرآن الشريف "ما ضلّ صاحبكم وما غوى" والقول "والشعراء يتبعهم الغاؤون" فكيف يصحّ استعماله للدلالة على معنى محبّ أو عاشق "أماثير"؟

وروّج داغر في مجلة "المضمار" لكلمة (هاوٍ) وجمعها (هواة) من الفعل هَوِيَ يهوى أي أحبّ واشتهى؛ إذ رأى أنّها من كلّ وجه تصلح للاستخدام بمعنى "أماثير". وتساءل داغر: فما ضرّ كتابنا الأدباء لو وافقونا على هاوٍ وهواة واجتنبوا خطأ استعمال غاوي وغواة؟⁽¹⁾

وواضح أنّ هذا التوجيه قد تحقق فعلاً وجرى به الاستعمال فحلّ الهاوي والهواة محلّ الغاوي والغواة على هذا الصعيد من الدلالة.

(1) تذكرة الكاتب، ص 28-29.

ويبدو أن (هاري) و(هواة) قد غلبتا على (غاري) و(غواة) لسبب جوهريّ وهو ترويج داغر لهما استعمالاً في مجلّته المضمّار فتسرّبتا وألّفّتا وذاعتا من هذه الجهة.

أمّا التصحيح المجرّد فقد كان أثره ضعيفاً. وقديماً شكّا داغر نفسه من هذه الظاهرة إذ يقول: "ومع كلّ ما طالعت في أثناء هذه السنين الطويلة من الرسائل والمقالات التي وضعها النقاد وأشاروا فيها إلى الخطأ الشائع المستفيض في أقلام الكتاب والشعراء وعلى السنة المتكلّمين والخطباء كنّا نرى بعين الحزن والأسف أنّ الفائدة المرتجاة من نقد الناقدين وإصلاح المصلحين ضعيفة الأثر قليلة الشروع وأنّ الخطأ اللغويّ يتّسع كلّ يوم نطاقه ويرتفع فوق أرباب اليراع رواقه"⁽¹⁾.

ولعلّ من أمثلة ذلك أن الاستعمال يجري اليوم بقولهم: "التقى به" على تعديّة هذا الفعل بالباء. ويسألك الكاتب المستثبّت كيف تقول: التقى به أم التقاه في مثل: التقى الوزير رجال الإعلام والتقى الوزير برجال الإعلام، فلا يحضرك إلّا الاحتكام إلى الشائع المتعارف لِغَلَبَتِهِ، على حين أن (داغر) اعترض على التعديّة بالباء منذ زمن بعيد فذكر أنّهم "يقولون التقى به فيعدّون" هذا الفعل بالباء والمسموع عن العرب لقيّه ولاقاه وتلقّاه والتقاء بمعنى واحد أي استقبله أو صادفه وكلّها تتعدّى بنفسها فلا تحتاج إلى الباء"⁽²⁾.

ومن الأمثلة التي غلب فيها الاستعمال توجيه أصحاب التصحيح استعمال الكتاب المشتغلين بالصحافة "تحرير" و"محرر" و"رئيس تحرير" على

(1) تذكّرة الكاتب، ص 4-5.

(2) المصدر السابق، ص 38.

الرغم من إنكار أصحاب التصحيح وإلحاحهم على إحلال "كتابة" و"كاتب" و"رئيس كتاب" محلها.

يقول داغر: "ولعلّ المولعين باستعمال "تعريب" يزعمون أنّ فيها معنى أرفع شأنًا من معنى "ترجمة" أو يرون لفظها أفخم وأفصح وهو زعم باطل ورأي فائل.

وقد سبقهم إلى الوقوع في مثل هذا الوهم بعض الكتاب المشتغلين بالصحافة، فإنهم طلقوا كلمة "كتابة" في الدلالة على صناعتهم وأطلقوا عليها كلمة تحرير وقالوا "محرّر" و"رئيس تحرير" بدل "كاتب" و"رئيس كتاب" مع أنّ التحرير مهما توسّع في معناه يظلّ دون مدلول الكتابة ولكنهم عدلوا إليه لزعمهم أنّه أفخم مبني وأعظم معنى"⁽¹⁾.

وواضح أن الاستعمال قد أبقي على هذه الألفاظ جميعاً، ولكنه خصّ كلاً منها معنى. ويجري الاستعمال الآن على أن التعريب غير الترجمة وأن الكتابة غير التحرير.. وهكذا.

ومن أمثلة ما خطّاه أصحاب التصحيح ولكنه غلب على الاستعمال قولهم: استعرض القائد الجنود إذا أمرهم عليه ونظّر حالهم. فقد رأى (داغر) أنّ المبني من هذا الفعل على استفعل لم يرِدْ عن العرب بهذا المعنى ورأى أنّ الصواب أن يقال عرض الجنود واعترضهم⁽²⁾.

وواضح أيضاً أن الذي يجري به الاستعمال اليوم هو التمييز بين هذه الأبنية الثلاثة (عرض واعترض واستعرض) على معانٍ ثلاثة وأوجه استعمال ثلاثة مختلفة.

(1) تذكرة الكاتب، ص 29-30.

(2) المصدر السابق، ص 33.

ومن هذه الأمثلة أيضاً تخطئهم لـ "صادقت الوزارة على تعيين فلان" و"صدّق الملك على الحكم" ذاهين إلى أنّ "الصواب أن يقال: أجاز الشيء أو أمضاه أو أقرّه أو وافق عليه"⁽¹⁾.

وواضح أن (صادق وصدّق وأقرّ ووافق على) يجري بها الاستعمال جميعاً على التمييز حيناً وعلى التناوب حيناً آخر، ولكن لم يُستأصل ما خطأوا بصورة حاسمة ولا غالبية.

ومنها تخطئة مصطفى جواد لقولهم: الحقوق القبليّة: ذاهباً إلى أنّ الصواب هو "الحقوق القبليّة". وعلى الرغم من إفاضته في الاستدلال على مذهبه فإنّ الاستعمال يُمعّن في التجافي عن توجيهه.

وربّما غلب الاستعمالُ بعضَ أهل التصحيح ثم تبيّن لدى بعضهم أنّ لما جرى به الاستعمال أصلاً.

فقد أنكر داغر استعمال (الكسول) للمذكّر بمعنى الكسيل والكسلان والمكسال في مثل قولهم: ولا نعجب لخيبته وعدم نجاحه لأنّه كسول جداً، واستدرك عليهم بأنّ الكسول "وصف للمرأة المترفّهة التي لا تكاد تبرح مجلسها وهو مدح لها عند العرب مثل نؤوم الضحى. غير أن النؤوم يستوي فيه المذكّر والمؤنث بخلاف الكسول فإنّه للمؤنث فقط"⁽²⁾.

ولكن النجّار دفع ذلك محتجاً بأنّ "كسول للمذكّر يجيزه القياس" وآه "جاء في اللسان (زمل) لأحيحة بن الجلاح:

(1) تذكر الكاتب، ص35.

(2) المصدر السابق، ص124.

فلا وأبيك ما يُعني غنائي مِنْ الْفَتِيانِ زُمَيْلٌ كَسُولٌ⁽¹⁾

وربما انعكس اختلاف أصحاب التصحيح على مجرى الاستعمال.
وأصبح الكتاب في المسألة الواحدة على نهجين مختلفين لأنَّ اللغويين اختلفوا
فيها على وجهين.

ولعلَّ كثيراً من الناس اليوم يتقبلون هذه الجملة كما هي:
- أمضى عقد الاتفاق كوزير للداخلية،
أو - افتتح الجلسة كنائب لرئيس الجمعية،
أو - شهد المؤتمر كمستشار في التخطيط.

ولكن كثيراً من الناس يتحفظون عليها ويرون أن تجري على هذا النحو:
- أمضى عقد الاتفاق (وزيراً أو بصفته وزيراً أو بصفة كونه وزيراً
للداخلية ..) وهكذا.

وهذا الموقفان ماثلان لدى أصحاب التصحيح على نحو مطابق؛ فقد ذكر
داغر أنهم "يقولون: أمضى فلان عقد الاتفاق بصفته وزيراً للداخلية" و"افتتح
فلان الجلسة بصفة كونه نائب رئيس الجمعية"، ورأى أنَّ هذا الاستعمال -
"بصفته" و"بصفة كونه" - دخيل في العربية ليس منها بشيء. وهي في غنى عنه
بما هو ألطف وأعذب وأصح وأصوب. ففي المثال الأول يستغنى عن "بصفته"
بحرف الجر الكاف، فيقال: أمضى فلان عقد الاتفاق كوزير للداخلية.

(1) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص 45.

وهي هنا للتمثيل بما لا مَثِيلَ له ويقال لها كاف الاستقصاء. وفي المثال الثاني يستغنى عن "بصفة كونه" بالكاف نفسها فيقال: "افتتح فلان الجلسة كنائب رئيس الجمعية" أو بأن يقال "نائباً عن رئيس الجمعية" أو "بالنيابة عن رئيس الجمعية"⁽¹⁾.

فأنكر عليه ذلك النّجارُ وتابعه رمضان عبد التّوّاب. قال النّجار: وليس هنا تمثيل أصلاً حتى يؤتى بالكاف. وهو تقليد للأسلوب الإفرنجي. وإنّما الوجه أن يقال: بصفة كونه وزيراً للداخلية أو وزيراً للداخلية⁽²⁾.

وعجب عبد التّوّاب في لحن العامّة من أن (داغر) "يصحّح" (الكاف) المنقولة عن اللغات الأجنبية بمعنى (as) في الإنجليزية و(als) في الألمانية مثلاً، ويسمّيها كاف الاستقصاء ويعيب التعبير البديل، وهو استعمال صيغة "بصفته كذا" أو "بصفته كونه كذا" وتساءل عبد التّوّاب: "ولست أدري أين عثر أسعد داغر على هذه الكاف التي يقال لها كاف الاستقصاء عنده؟ فلم أجد لها أثراً في كتب النحو، ولم أعرّ لها على مثال في الأدب العربي القديم على طول تقليب".

ومن أمثلة ما اختلف فيه أهل التصحيح فاختر الاستعمال وجهاً وغلبه: مسرح بدل مسرح⁽³⁾ ومحاضرة لا خطبة⁽⁴⁾ والدّوّلي لا الدّوّلي⁽⁵⁾ ... إلخ.

(1) تذكرة الكاتب، ص 33.

(2) الأخطاء اللغوية الشائعة، ص 43.

(3) تذكرة الكاتب، ص 126.

(4) انظر في أمرهما: تذكرة الكاتب، ص 31-32؛ وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص 165-167.

(5) ينظر في هذا المسألة، قل ولا تقل، ص 61-62؛ وأخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص 67-69؛ ومعجم الأخطاء الشائعة (دول).

ما أشبه الليلة بالبارحة!

وليست شكوانا من مستوى الطلبة واعتراضاتنا على لغة الكتب بدعاً في موقف أبناء العربية منها وحالهم معها، وليست خاصة بعصرنا هذا، فإنها ممتدة على القرون في تاريخ العربية. وقد شكّا مَنْ قَبْلُنَا مثل شكوانا، وحاولوا - من قبلنا - ما نحاول الآن.

ولعلّ وصف ابن مكّي الصقلّي لحال اللغة في زمانه يصلح أن يكون تعبيراً عن إحساسنا بحال اللغة في زماننا؛ فهو "يُصوّر.. حال اللغة العربية في صقلية حيث فشا فيها اللحن ودُخِلَتْ لغة العرب فلم تزل كلّ يوم تنهدم أركانها وتموت فرسانها، حتى استبيح حريمها وهجن صميمها وعفت آثارها وطففت أنوارها، وكان من أثر هذه الحال أنّ كثيراً من الناس يخطئون وهم يحسبون أنّهم مصيبون، وأنّ كثيراً من العامة يصيبون وهم لا يشعرون، وبلغ من فشوّ اللحن أنّ المخطئ ربّما سخر من المصيب، وتساوى الناس جميعاً؛ عامتهم وخاصّتهم في اللحن، ولا يَسْتثني ابن مكّي من ذلك إلاّ القليل، ولكنّ هذا الاستثناء ليس على إطلاقه، فهؤلاء القليل إنّما يتكلّمون اللغة الصحيحة ويكتبونها عند المباحة والمكاتبه وقراءة الكتب ومواضع التحقيق، فأما عند المخاطبة والمحاوره فلا يستطيعون مخالفة ما تداول الجمهور، واستعمله الجَمّ الغفير أي أنهم يتكلمون اللغة الملحونة في لهجات خطابهم مجارة للعامة.

ويصل اللحن بين هؤلاء الخاصّة إلى أخطر مراحلها، إذ تبدو مظاهره في تصحيف الأحاديث المشهورة، وتعمد الوقف في مواضع لا يجوز الوقف

عليها في القرآن الكريم، وتغيير أشعار العرب وتصنيفها وتصنيف الكتب الملحونة.. ويبلغ سوء الحال درجة لا يميّز الناس فيها بين الصحيح والملحون بل ربما أنكروا الصواب لطول ما ألفوا فقده، وركبوا ضده⁽¹⁾.

بل إن القدماء والمحدثين قد بنّوا خطّتهم في بحث هذه المسألة على ضرب من الاستقراء. يقول الحريري: فهذه الأوهام في الهجاء أنبثتها عن العيان والتقطتها من كتب جماعة من الأعيان⁽²⁾... ويقول داغر: إن هذه الألفاظ والتراكيب التي انتقدتها مأخوذة كلّها تقريباً من أقوال الكتّاب والشعراء الذين يشار إليهم بالبنان⁽³⁾...

بل إنهم لاحظوا أن هذه المواضع التي هي مظنة الخطأ تتكرّر على نحو معيّن كأنها الظاهرة. يقول داغر: "وفي خريف سنة 1921 أصدر ابناي خليل وحبيب مجلّة المضمّار الأسبوعية المصوّرة للألعاب الرياضية والفنون الجميلة، فعُنيّت بتهديب ما ينشر فيها من الأنباء والمباحث. وفي أثناء اشتغالي بإصلاح ما (يعدّ) من المقالات قبل نشره في المجلّة كنت أرى غلطات تكاد تكون محدودة محصورة. تتكرّر هي بنفسها من وقت إلى آخر..."⁽⁴⁾. بل إنّه ضمّن هذه الملاحظة أبياته التي جعلها على صفحة العنوان من كتابه تذكرة الكاتب وهي:

يا معشر الكتّاب تذكرتي لكم تجدونها بيد الولاء مسطرة
أصلحت فيها ما عثرت عليه من غلطاتنا اللغوية المتكررة

(1) انظر فيما تقدم ما استخرجه عبد العزيز مطر في لحن العامة، ص132.

(2) درة الغواص، ص208-209.

(3) تذكرة الكاتب، ص8.

(4) المصدر السابق، ص6.

وعرضت إصلاحاً عليكم راجياً أن تقبلوه على سبيل التذكرة

كما حاول القدماء والمحدثون تعليل ظاهرة شيوع الخطأ وتفسيرها: يقول ابن كمال باشا: "وقد شاع بين أصحابنا من السقطات إمّا لعدم الالتفات أو لميل النفوس إلى العادات أو لقلة الإلف باللغات ما هو أجدر بالوَد من البنات"⁽¹⁾.

أمّا داغر فيردّها إلى أربعة عوامل هي: اللغة العاميّة، وكثرة السماعيّ في اللغة، والنقل والاتباع، وإهمال اللغة⁽²⁾.

ويلتمس عبد القادر المغربي تفسيراً منهجياً لقول العامّة في (أب):
أَبَ بالتشديد قائلاً: "وأعلم أن طبيعة اللغة العربيّة في تركيب الاسم المفرد أن يكون على ثلاثة أحرف فإذا عرض له من العلل ما صيّره حرفين عاد بعض العرب بحكم سلائقهم أو بحكم الانزلاق مع طبيعة لغتهم إلى تشديد الحرف الأخير فيصبح الاسم ثلاثة أحرف كما... في تشديد (دَمّ وفَمّ ويذّ) وكما... في تشديد واو (هوّ) ضمير الرفع الغائب. ومن العجيب أنّ عامة زماننا ينساقون أحياناً بهذه الطبيعة المركوزة في اللغة العربيّة فيشدّدون بعض الكلمات كقولهم في (أب) المخفّف الباء بمعنى الوالد (أبّ) بالتشديد"⁽³⁾.

(1) التنبيه على غلط الجاهل والنبه، ص 6.

(2) تذكرة الكاتب، ص 10 وما بعدها.

(3) عشرات اللسان في اللغة، ص 92.

بل إن طريقة التنبيه على الخطأ والتوجيه إلى الصواب واحدة. فابن السكيت يجري على هذا المنوال: تقول كذا ولا تقل كذا⁽¹⁾. ومصطفى جواد وسم كتابه صراحة بـ قل ولا تقل.

فنحن إنما نحاول مثل ما حاولوا، ولكننا نتصدى للنظر في تجليات العربية هذه الأيام، ونقصد -على وجه الخصوص- لمعالجة حال العربية كما تجري على السنة الطلبة والكتبة. ونتخذ مثل ما اتخذوا من منهج الاستقراء الميداني ونحاول مثل ما حاولوا أن نعلل تلك الأخطاء وهكذا نشاركهم في وجوه من الأمر. ولعلنا أن نفى لرسالتنا وفاءهم لرسالتهم. وعسى أن نوفق إلى جعل المعالجة منظّمة تنظيمياً منهجياً متسقاً وأن نوفق إلى تفسيرات إضافية نوفي بها حق عصرنا علينا.

(1) انظر: لحن العامة لعبد العزيز مطر، ص 60.

أخطاء الطلبة والكتّبة

ثمّ أنتقل إلى القول فيما كان أولَ حوافزي إلى بحث هذه المسألة، مسألة الخطأ، فأرجعُ النَّظَرَ في نماذج ممّا جرت به أقلام الطلبة والكتّبة على هذا المستوى الذي يمثل عريّة المتعلّمين حين يكتبون. ولا ريب أنّهم -حين يكتبون- يتوخّون العربية الفصحى ما استطاعوا ولكننا نأخذ عليهم فيما يكتبون ما أخذ نُعَدُّها عليهم أخطاء.

وقد استقصيت نماذج من تلك الأخطاء استخرجتها، على ما قدّمت، بصورة أساسية، من: إجابات طلبة الجامعة وأبحاثهم، ولغة الصحافة والتأليف التي تتناول المسائل العامة. ولم أجد ضرورة منهجية للدلالة على مواقعها وتعيين أصحابها أو توثيق الإحالة عليها تحرجاً والتزاماً بأصل الغاية من هذا البحث، وهي - على كلّ حال - محفوظة في جملة المواد التي أقمْتُ عليها البحث ويحتاج إخراجها على نحو موثّق إلى حيّز مختلف السياق.

وقد جهّدتُ في تصنيفها ثم حاولت أن أجد لها "تفسيراً". وأنا لا أريد بهذا أن أسوّغها لهم تماماً؛ فما يزال - وسيظل - هاجسنا ومثلنا الأعلى أن نرقيّ بهم إلى اختيار الأقوى والأفصح. ولكن هذا التصنيف والتفسير قد يساعدان في تشكيل وعي صريح لديهم على مواضع "الضعف" أو الاختيار الثاني من العربية.

فهذه، إذن، معالم استطلاعية في الدلالة على وجوه "الخطأ" اللغوي الحديث، سلكتها في هذا التخطيط الإجمالي لعله يصلح مدخلاً مقترحاً لبحثها ومعالجتها على أساس منهجيّ أوسع استقراءً وأشدّ إحكاماً.

"أخطاء" لها وجود في أعراب وتوجيهات ووجوه لهجيّة قديمة

ووصف هذه المواضع بالخطأ غير مستقيم على إطلاقه؛ ذلك أنّ لها وجوهاً في الصواب التاريخي، ولكن نقطة ضعفها تكمن في انتسابها إلى وجوه فرعية لم يجرب بها الاستعمال اللغوي الممتد. وينهض الحكم عليها بالخطأ من هذه الجهة، جهة تغليب القاعدة الفصحى واختيارها.

ومنها:

إلزام المثنى الألف:

ومن أمثله عندهم:

- التفريق بين المقالة والبحث كعنصران...
- فصلُ عنصرا اللغة، الشكل والمضمون...
- مسؤولية الفصل بين عنصرا اللغة...
- كلّ جملتين اسميتين موصولتان بالواو تعدّان جملة مركبة...
- كلّ جملة فعلية تتكوّن من فعل وفاعل ومفعول به موصوفان بجملة تعدّ...
- ورزق منها بولدان...
- هذه النتيجة أسعدت والداي...

وهي تتخرّج على لغة بلحارث بن كعب وغيرهم، وعلى نحوها جاءت قراءة: إنّ هذان لساحران، في أرّجح وجوه تخريجها.

إجراء نُعِتَ المجرور من المثنى بالألف:

ومثاله ما وقع في قول أحدهم: يعطينا حالة أسرة فلسطينية تتكون من الزوج وزوجته، اللذان عُرفا باشتراكهما في النضال.

إذ جعل (اللذان) بالألف، وهو نعت المجرور المفرّق (الزوج وزوجته)، ويمكن تسويغه من غَيْرِ وَجْهِ، مِنْ وَجْهِ إلزام المثنى أو الملحق بالمثنى الألف في اللغة المتقدمة، ومن وَجْهِ الحَمْلِ على النعت المقطوع عند النحويين.

إثبات النون في الأفعال الخمسة منصوبة:

كما في قول بعضهم: فهي ليست أكثر من زوجة عادية تنتظر زوجها في نهاية كل شهر ليقضيان معاً عطلة جميلة.

فإنه يمكننا حَمْلُ إثبات النون في (يقضيان) على شاهد النحويين:
أن تقرأن على أسماء ويحكمنا مني السلام وأن لا تُشعرا أحدا

حذف الفاء اللازمة في جواب الشرط:

كما في قول بعضهم: إذا بقي على قراره لن أَسْتَمِرَّ في العمل.
وأمثله عندهم متوافرة، وله وجه في بعض شواهدهم كمثّل:
مَنْ يَفْعَلْ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرْهَا

نداء ما فيه ال بـ (يا) مباشرة:

ومنه قولهم:

- يا الروح العظيم.

- أنت يا الغالية الحلوة في عزّ الشباب خبريني.

- يا رؤى العمر المدمى يا السفينة.

وله وجه في بعض شواهد النحويين مثل:

... يا التي تيمت قلبي

فيا الغلامان اللذان فرّا

إدخال ال على بعض:

كما في قوله:

البعض الآخر من الدراسات تُبنى وجهة النظر العقلية.

والاختلاف فيه قديم متعارف.

نصب خبر إن:

وهو كثير، ومنه:

- نجد أن البحث مقسماً إلى أقسام عدة.

- نلاحظ أن هذا البحث مقسماً إلى أجزاء.

- نجد أن الأمر مختلفاً عند الكثير من المحدثين.

- نجد أن الباحث ملماً بخطوات البحث.

- يقدم هذا العمل على أنه بحثاً أدبياً.

ويمكن تخريجها على ما تحكيه كتب النحو من أن ذلك كان لغة في بني

نميم، ينصبون بإن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، ومن شواهدهم:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ ولتكن

خطاك خفافاً إنَّ حراسنا أسدا

و: يا ليت أيام الصبا رواجعا

تعدّد المضافات على تَوْحُّد المضاف إليه:

- ومن أمثلته عندهم:
- في أحسن وأفضل الحالات...
- مهتمّ بمشاكل وظواهر العصر...
- انطبعت بطابع وتأثيرات هذه المراحل...
- نستطيع أن نتبين مدى دقّة وبلاغة الألفاظ...
- قدّموها بتأثير من مبادئ وتعاليم الثورة الفرنسية.
- ويمكن تخريجه على ما استظهره النحويون من قولهم: قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قالها، وغيره⁽¹⁾.

تعريف العدد المضاف

بإدخال (ال) عليه لا على المضاف إليه:

- ومن ذلك قولهم:
- فالعشر سنوات التي بقيت من عمره تبرّع بها.
- تودع الأموال لمدة محدّدة أي بين السنة والخمس سنوات.
- ... على امتداد العشر سنوات الأخيرة.
- والاختلاف فيه قديم كما تقدم...
- ويمكن تخريجه على ما أثّر من الحديث؛ فقرأ العشر آيات، وأتى بالآلف دينار⁽²⁾.

(1) وينظر في فضل بيان عن هذه المسألة بحث لكاتب هذه السطور عنوانه: اللغة العربية بين الثبوت والتحوّل: مكلّ من ظاهرة الإضافة، مجليات الجامعة التونسية، 1976.

(2) وينظر في فضل بيان عنه، أيضاً، البحث المتقدّم ذكره لكاتب هذه السطور مجليات الجامعة التونسية، 1976.

جَعَلَ الكاف في موضع "بصفته" أو "بصفة كونه"

أو إدخالها على ما وجهه الانتصاب على الحال:

كما في قول بعضهم:

لم تحتل الأم كشخصية رئيسية في القصة سوى عشر قصص.

وقد تقدم أن (داغر) يصححه ويسمي هذه الكاف كاف الاستقصاء.

التضمين وتعاقب حروف الجر:

والمداخلة بين التعدي واللزوم وبين حروف الجر... بالمكان المتعارف.

ومن أمثلة ذلك:

- وجد وود وكلارك أن إطلاع المجرّب عليهم بالعلاقة الموجودة...

- هذا ما سنحاول الإجابة عليه في دراستنا...

- واستخف الناس في طبّ أبقرط.

- ثم ترد بوجه العاصفة.

- وكلّنا لا نرغب الموت...

إدخال (أل) على (غير) مضافة:

كما في مثل قولهم:

- الألفاظ المعقدة الغير مفهومة.

- حصلت على بعض التقديرات الغير ملائمة لجهدي.

- توجد في اللغة الكلمات الكريمة والغير كريمة.

ويمكن تخريجه على أن "غير" ملازمة للإضافة ورأي الكوفيين أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، وهكذا فكان:

الألفاظ المعقدة الغير مفهومة، تُعَدِّل (=) الكلمات المعقدة المشكلة.
والكلمات الكريمة والغير كريمة، تعدل (=) الكلمات الكريمة والخبيثة... إلخ.

أخطاء تسعها وجوه (الصرف):

إثبات ياء المنقوص مجروراً ومرفوعاً غير معرّف ولا مضاف كما في:

- وإذا كان كاتب المقالة غير راضي عن عمل أدبي معين...

- احتواء أسلوب الإغراء على معاني ضخمة...

- من نواحي متعدّدة...

- لم أحصل على معدّل عالي.

- نجح: فعل ماضي.

وهي تنخرّج على ملّحّظين؛ ملّحّظ إجراء الوصل مجرى الوقف (فيمن أثبتها في الوصل) وملحّظ الوقف على المنقوص بالياء في قراءة ابن كثير (وما لهم من دونه من والي).

تَوْهُمُ أصالة الحرف:

ولعلّ كثيراً ممّا سيّره الاستعمال واستحكم عليه إلفُ الكتاب تتنظمه ظاهرة تُعرّف بتَوْهُمُ أصالة الحرف، وهي مسألة تلفتتا إلى مظهر من التجاوز على تأصيل الاشتقاق،

وقد قرأت لبعض الكتاب قوله:

- وكنت أعتقد آنذاك أنني قادر على رصد الحركة الأدبية ومتابعتها وتقييمها...

- وتبلور الطبقة الوسطى واضطلاعها بدورها...

ومعروف أننا نردّ التقييم وهو تقدير القيمة إلى مادة (قوم)، ومآل القيمة إلى (قوم) فهي (قومة) جُعِلَتْ وأوها الساكنة بعد كسر ياء كما في ميزان وأصله موزان بدليل وزن) وميعاد (وأصلها موعاد بدليل وعُد) فالأصل في القيمة هو الواو لا الياء. وهكذا يكون قول القائل: قَيْمٌ، وتقييم، يجري على توهم أصالة الياء في هذه المادة، وما هي بأصل.

وكذلك تَبْلُورُ، فالواو في التبلور زائدة والمادة (بلر) فالوجه أن يقال (تبلر) ومن قال (تبلور) فقد بناء على توهم أصالة الواو.

وهذه ظاهرة لها في العربية أمثلة متقدمة؛ من ذلك جمع عيد (وهو من عاد يعود وأصله عود - كما تقدّم) على أعياد، ومقتضى الجمع - وهو يرّد الأشياء إلى أصولها - أن يقال أعواد، ولكن هذا الجمع يفضي إلى اللبس إذ يشتهر عند ذلك جَمْعُ (عيد) بجمع (عود). ومنه جَمْعُ مَيْسَم (آلة الوَسْم) على مياسم ومقتضى الجمع أن تردّ إلى الأصل وهو الواو فيقال مواسم، ولكنها تلتبس عند ذلك بجمع مَوَسِم... إلخ.

ويكون قولهم تقييم بدل تقويم تلافياً لمثل هذا اللبس؛ إذ يشتهر التقويم بالمادة المستفاد بها التسوية والتصحيح كما في (قَوْمُ الإعوجاج...) أما التبلور فيقوم على التوهم طلباً للخفة لا تجنباً للبس.

طَرَدَ القياس على التوهّم في أبنية الصرف:

إنَّ صيغتي فَعَلَ وأَفْعَلَ وتصاريهما تمثّل ظاهرة من أبرز الظواهر التي يدخل على الطلبة والكتبة فيها الاشتباه. وذلك أنّ لزيادة الهمزة على (فعل) معاني متعارفة تستفاد بها وأظهرها التعدية (تعدية اللازم أو جعل المتعدّي إلى واحد متعدّياً إلى اثنين إلخ)، ويكون من القياس لذلك أن يقال:

قَعَدَ أَقْعَدَ(ه)

سَلِمَ أَسْلَمَ(ه)

كَرَمَ أَكْرَمَ(ه)

عَلِمَ أَعْلَمَ

فَهِمَ أَفْهَمَ

ولكنّ إدخال الهمزة على المتعدّي إلى واحد، مثلاً، وإبقائه متعدّياً إلى واحد فقط لم يكن وجهاً ممتداً ولم يبلغ أن يكون قياساً.

غير أنّ المنقول من العربية يحمل ازدواجاً في هاتين الصيغتين؛ ذلك أنّه نُقِلَ استعمال أمثلة من هاتين الصيغتين في آنٍ معاً لغير الوجه القياسي المتقدّم. ومن تلك الأمثلة:

لام ألام⁽¹⁾

(1) فقد أورد ابن منظور الألامه بمعنى لاهمه ونقل ذلك عن أبي عبيدة واستظهر عليه بقول معقل الهذلي:

حمدت الله أن أنسى ربيع بدارالهسون ملحيًا ملاما

وقد حكاه إلى ذلك التاج وذكره المصباح. أخطأنا في الصحف والدواوين، ص 259.

ولكن شيوع (لام) الثلاثي متعدياً جعل بعض أهل التصحيح المعاصرين منذ وقت متقدم ينكرون (الام)؛ ظناً منهم أن لا وجه لزيادة الهمزة إذ الفعل مجرداً متعدياً⁽¹⁾.

ويبدو أن علة الخلط لدى الطلبة والكتبة أنهم يطردون القياس توهُماً؛ فهم يقولون: أبهرَ ومُبهر، ومنه تلك الجملة السائرة: احذروا النور المبهر أو لا تستعمل الضوء المبهر؛ مع أن الثلاثي (بهر) نفسه متعدي. ويقولون: أساءه، مع أن (ساء) الثلاثي نفسه متعدي، ويقولون: أمر مُلِّفَت للنظر، من (ألفت)؛ مع أن (لَفَّت) نفسه متعدي، ويقولون: الأسرة المشادة على الحب، من (أشاد)، مع أن (شاد) مُجرّداً متعدياً.

وقد أخذ اليازجي على معاصريه قولهم: هذا أمر مريع، وقد أراعه، وأسات الرجل، وأهاجه الغضب، وهو مقاد إلى الأمر.

وهي أمثلة ينتظمها وجه واحد في التوهم؛ ذلك أنها مجردة متعديّة ولم تدخلها الهمزة لمعنى يستفاد بذلك في قياس الصرف. بل دخلتها قياساً على توهم أنها أفعال لازمة تدخلها الهمزة للتعديسة، وهكذا يشتبه لدى أبناء العربية:

مال	أمال
باد	أباد
ساء	أساء
هاب	أهاب

(1) فقد أنكره اليازجي والمنذر وداغر. أخطأونا في الصحف والدواوين، ص 259.

وطرّد القياس على التوهّم بين هاتين الصيغتين متواتر منذ القديم فقد جاء من هذا في قول سليمان بن عبد الملك: أنا الملك الشاب، والسيد المهاب، وقول الأبيوردي: أكربتك.. وقول صفوان: وما كنت أعددت الصبا... والحق أنّ سعة النقل في العربية تهيج لهذا التوهّم، وذلك أنّه جاء من هذا الباب: جاء وأجاء متعدّين على نحو يفتح لتسويغ الإتيان بالهمزة بابا غير إفادة التعدية فإنّها ليست فيصلاً حاسماً⁽¹⁾.

(1) ينظر في هذه المسألة: لغة الجرائد، ص 17، 18؛ وإصلاح الفاسد، ص 7، 53 وما بعدها. وأخطأونا في الصحف والدواوين، ص 259.

أخطاء

مردّها إلى تقدير شكليّ

وهناك مثالان شائعان من الخطأ يدوران دوراناً واسعاً، وهما:

الخطأ في إعراب اسم إنّ حين يتأخّر كما في قول بعضهم:

- لا شك أنّ هناك فرق كبير...
- إنّ لكلّ موضوع ألفاظ تتناسب مع مضمونه⁽¹⁾...
- وأنّصح لي أنّ لجمع القلّة صيغ قياسية محدّدة...
- إنّ لهذه المزيّة انعكاس إيجابيّ في نفوس الناس.

والخطأ في إعراب اسم كان حين يتأخّر، كما في قول بعضهم:

- ونأمل أن يكون لدينا - بإذن الله وبرعاية المسؤولين - نادياً للمعوقين يقدم لهم الخدمات والترفيه.
- لقد كانت في رأسه خططاً من أجل بناء البيت.

ولعلّ مرّة هذين الضربين من الخطأ إلى طغيان العناية بالإعراب (في درّس النحو) على العناية بنظام الجملة في العربيّة، وما يعرض في التركيب

(1) يصحّحها الحريري على: تناسب مضمونه. وانظر درّة الغواص، ص 26-27.

الجمالي من تقديم وتأخير؛ فكأنما الجملة عندهم خطأ أفقي من كلمات متتابعة لا نسق منظوم على نحو مخصوص.

ويتوقف الطلبة إلى القاعدة المدرسية الأم في حكم (إن) وحكم (كان) حتى ليظنون أن كل كلام يليهما فهو اسمهما وما يأتي متأخراً فهو خبرهما. ويغفلون عن أن الجملة الاسمية في الأصل تجري في ترتيب عناصرها على أنحاء مختلفة يكون منها تقدم الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ فإذا دخلت إن (أو إحدى أخواتها) أو كان (أو إحدى أخواتها) وقع خبرهما في هذه الحال مقدماً على اسمهما فاختلف الأمر عن الأمثلة المدرسية المتداولة: إن العلم نافع، أصبح الطقس معتدلاً، ووجب التنبيه إلى تعيين الاسم بنظرة فاحصة تغفل إلى ما وراء الترتيب الشكلي الآلي.

أخطاء

يفسرها جنس الكاتب

وليس من الشطط، عندي، أن نعتبر في تحليل الخطأ "جنس" الكاتب؛ فكأنّ وضع الرجل والمرأة في المجتمع العربي قد جعلهما يتجاذبان مسألة التذكير والتأنيث في اللغة بمنطلقات التوجيه الاجتماعيّ.

وهل تكون هذه الأمثلة التالية جميعاً مخضّراً اتفاقاً؟
فقد وقع فيما كتبه الطالبات: أنا مصمّم، آسف، لست مسؤولاً عمّا فعل غيري؛ فعبرن بصيغة التذكير.

كما وقع فيما كتّبه:

- ثم قرّرت أن أدخل الجامعة لكي أدرس في إحدى أقسامها.
- ويجب أن تكون الأسلوب واضحة ومفهومة.
- خرج؛ أسلوباً ذات طابع جديد.
- الخيبة هي عنوان لمجموعة قصص قصيرة لإحدى الكتاب المحليين محمّد طمليّة...
- تعرفت على صفات أخرى في نفسي علمت أنها تظهر للناس بالشكل المعاكس التي تظهر لي فيه.
- ... لحضور مسرحية في إحدى النوادي.

- فنحن الاثنين تاريخ ميلادنا واحد.

فعبّر عن المذكر بصيغة التانيث.

ووقع، بإزاء ذلك، فيما كتبوه:

... الزوجة الريفية تحتل المساحة الأكبر...

فأجروا على المؤنث حكم المذكر.

أخطاء يفسرها العُزوف عن تقصير أبنية الكلم واختزالها

ويتنظم عدداً من مواضع "الخطأ" مَنحىً في العزوف عن تقصير أبنية الكلم واختزالها. وهو يمثل -في تقديري- اتجاهاً مضاداً لتلك الظاهرة التي لوحظت في اللغات وهي المسماة (Haplology) المتمثلة في الاتجاه إلى تقصير أبنية الكلم.

ومن مظاهرها:

❖ عدم حذف حرف العلة من آخر الفعل
المضارع المعتل الآخر مجزوماً:

ومن أمثلة ذلك عندهم:

- فالباحث لم يُبدي آراءه أو تحليله الذاتيّ دون أن يعزّزها،
- إنّه لم يدّعي ما ليس له.
- لم ينسَ تعزيزها بآراء لها قيمتها،
- شخصيّة الكاتب وأحلامه لم تَطغى على الموضوع،
- نلاحظ أنّ الجاحظ لم يكتفي برأيه،
- فلم يَبْقَ إلا الكسر فحرّكه به،
- لم يَبْقَ لي مجال،
- لم يَبْقَ لنا منها إلا تلك الفقرات،

- ولم يَبْقَ غير عشر دقائق.

❖ عدم حذف ياء المنقوص الواقع جرّاً بغير ال⁽¹⁾:

ومن أمثلة ذلك قول بعضهم:

- ذلك أن العلاقة المبنية على الحبِّ بمعناه الصحيح كاختيار واعي...

- ممّا يجعل الزوج في وضع مرزي تلوكه السنة القرية.

❖ عدم حذف المدّ الطويل (أو تقصيره) لالتقاء الساكنين:

كما في قول بعضهم:

- ألم تستغيث؟

- وبالرغم من كلّ هذا الذي أقوم به حتى الآن لم يزداد راتبي.

وهي مظاهر يمكن تخريجها على وجوه فرعية مذكورة؛ فالأول يجري على إجراء المعتلّ مجرى التصحيح في مثل شاهد النحويين:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

والثاني يجري على إجراء الوصل مجرى الوقف على المنقوص بإثبات الياء، كما تقدّم. والثالث يتخرّج على عدم الجزم بلم في مثل شاهدهم:

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ولعلّ ممّا يغري المعاصرين به أنّ حذف الآخر في الرسم العربي غير المشكول قد يفضي إلى التباسٍ بالمشال والمضغف كما في مثل: لم يدعْ (يدعْ) (يَدْع).

(1) وقد قدّمنا تخريجه على وجه آخر من إجراء الوصل مجرى الوقف على المنقوص بالياء.

أخطاء يفسرها الازدواج

ولكن الازدواج بين الفصحى والعامية في العربية يتدخل في هذه الإشكالية تدخلاً عظيماً.

وأظهر وجوه هذا الازدواج أن العامية قد أسقطت الإعراب جملة.
ومن أمثلة انعكاس هذا الازدواج على ما تجري به أقلام الطلبة والكتب:

❖ التسكين:

وذلك في مواضع النصب؛ لأنها تنكشف في الكتابة بخلاف مواضع الرفع والجرّ حين يكون الإعراب بالعلامات الأصلية.
ومن أمثلته:

- الطلاب يعانون ضعف في اللغة العربية.
- أسلوبه جاء سهل قوي واضح فصيح.
- وسوف أتناول كلّ منهما على حدة بالتحليل.
- البحث يتضمّن نقاط عديدة.
- والبحث يتطلب قدر كبير من التبصّر.
- والفعل كرم لم يأخذ مفعول به.
- ولكننا عندما أضفنا الهمزة أخذ مفعول به...
- وهذا ليس صحيح لعدّة أسباب.

- وما زال الطابع المغربي... ظاهر حتى في المباني الجديدة.

❖ إلزام جمع المذكر السالم الياء

على منهاج بعض اللهجات العامية:

ومن أمثلته:

فالبندو مقبلين على الدنيا مثل الحَضَر.

❖ إلزام المثنى الياء على منهاج

بعض اللهجات العامية:

ومن أمثلته:

- والعوامل هنا قسمين.

- فهاتين الصيغتين قد استعملهما الشاعر ليدلّ بهما على القلة.

❖ إسقاط نون الإعراب من الأفعال الخمسة باطراد

على منهاج بعض اللهجات العامية:

ومنه:

- الخيال العربي أوحى إلى كتاب القصص العلميّ في أوروبا ما يتخيّلوه في قابل الزمان.

- كانوا يقدّموا لنا ما عندهم من معلومات.

* ومن أظهر ما خلفه الازدواج على رَسْم العريّة ترك نقطتي التاء المربوطة. وذلك أن العامية تقف عليها بالهاء في الغالب، وهكذا درج الكتبة والطلبة على رسمها كالهاء. وأمثلتها من الذبوع والتفشي بالمكان المتعارف.

أخطاء مردها إلى تحصيل العربية على طريق التعلم

وأدائها على وفق الأصول المجردة

ومنطق المعاني في العالم الخارجي

إن النهج الذي استظهره بعض أصحاب التصحيح حين حكّموا منطق المعاني المجردة في نواميس اللغة قد أدّى بهم إلى بعض الشطط؛ إذ عدّوا به منطق اللغة الخاصّ.

وقد وقع مثلاً ذلك، من جهةٍ مقابلةٍ تماماً. وذلك أنّ مَنْ يكتبون بالعربيّة هذه الأيام ليسوا يكتسبونّها سليقة بل يتعلّمونها تعلّماً. وهم، لذلك، يستظهرون في تصحيح أدائهم لها معايير ومقاييس يجردونها. ولعلّ بعض أخطاء الطلبة والكتابة يمكن تفسيرها من هذه الجهة.

ومن أمثلة ذلك قول أحدهم:

* بالإضافة إلى غياب الصحف الوطنية والمجلات الأدبية المتخصصة قبل 1975 باستثناء (الفجر)...

فكأنّه صرّح باستعمال معنى (إلا) وهي التي يستفاد بها الاستثناء في تركيب الجملة العربية.

وقول آخر:

* يعتزم تصدير أنواعاً مختلفة من الأجهزة الطبيّة.

فكأنه نصب بالمصدر (تصدير) على تقدير ما يؤوّل به في حكم النحو وذلك (أن يُصدّر).

وقول غيره:

* قبل الدخول في مادة الدراسة أحبّ الإشارة إلى مجموعة من القضايا.

فكأنه اختار التعبير بالمصدر الصريح (الإشارة) وهو ما يؤوّل به، في صناعة النحو، أصلُ التعبير الذي يسيغه المقام هنا (أحبّ أن أشير).

- ومن أمثله إلحاح بعضهم على استعمال:

البثّ المباشر

في مقام البثّ المباشر

لأنهم كأنما يحاولوا أن يربّوا أوضاع اللغة على وفق علائق المعنى في العالم الخارجي، وإذن لا يتمثلون أن يكون البثّ فاعلاً على أيّ نحو، وينتهي بهم الأمر إلى مفارقة السعة في نواميس العربية التي تسمح بتلابُس الفاعل والمفعول على أنحاء مؤسّسة في المجاز.

- ومن أمثلة ذلك قول كثير من الكتّاب بل المشتغلين بالعربية:

* سوف لا ترجع عنها،

وغیره كثير.

بنفّي المستقبل بـ (سوف ولا)، كأنهم وجدوا الدلالة على المستقبل في الإثبات تكون بـ (سوف) فطردوا نفْيَه على قياس النفي بـ (لا) فأثبّعوها سوف. والوجه في العربية أن المستقبل يُنفَى بـ (لن).

أخطاء

تنجم عن المبالغة في التصحيح

إنَّ تحصيل اللغة العربية عن طريق التعلُّم يؤدي إلى لون آخر من الخطأ
ينجم عن المبالغة في التصحيح.

وذلك أن الطلبة يُبصِّرون بأنواع من الخطأ كإغفال نقطتي التاء المربوطة
في مثل (قريبة، سلامة، طريقة إلخ)، وإغفال إثبات الألف بعد واو الجماعة،
وترك الإعراب وطرد التسكين، وعدم حذف حرف العلة من آخر المضارع
المعتل الآخر مجزوماً... فتدعوهم العناية بهذه المواضع إلى ضَرْبٍ من المبالغة في
التصحيح بطرد هذه المسائل على قياس شكليٍّ من التوهُّم، فيثبتون النقطتين
على كلِّ هاءٍ أخيرة كهاء الضمير وغيرها ويكتبون:

- محبة العمل والإخلاص لـ (له)،

- نجد به (به) دقة،

- لا أرغب فيه (فيه)،

- في الثالثة عشرة من عمرة (عمره)،

- القرآن الكريم وتفسيره (وتفسيره)،

- رأيي في هذه (هذه) الرسالة،

وَيُلْحِقُونَ بعد كلِّ واوٍ ألفاً، وإن تكن الواو من بَيَّةِ الفعل، فيكتبون:

- يجب أن نقسوا على أنفسنا،

- لتحقيق ما أصبوا إليه،

- كانت ترنوا إلى النساء من عليائها.

ويحذفون حرف العلة من آخر المضارع المعتل الآخر في غير حالة الجزم،
فيكتبون:

أريد أن أفح من الكون هذا العصيان.

ويُلحِقُون بالمعرّف بآل إذا وقع مفعولاً به تنوين الفتح، فيكتبون: نحقق
المزيدا.

وقد يحمل على هذا أخطاء غريبة كنصب المجرور بتنوين الفتح
يُخرَص على إبرازه في الرسم، وهي مبالغة تنتهي إلى ضلال بعيد. ومن
أمثلتها:

- كان الردّ الذي كتبه مارون عبود عبارة عن نقداً...

- أرسله نزار قباني كردّاً على رسالة مارون عبود...

- ما توافر في كُلاً من المقالة والبحث من شروط...

أخطاء

هي من أثر التصحيف

ويظلل التصحيف بين الألفاظ المتقاربة الرسم مَظِنَّة زَلَّل وخاصة في الألفاظ المتقاربة الدلالة.

ولعلّ التصحيف هو الذي يفسّر لنا جَعَلَ (غذاء) موضع (غداء) في قولهم:

- تقوم المدرسة بتقديم وجبة غداء خفيفة.

وجَعَلَ (نفذ) موضع (نفذ) في مثل قولهم ناقلين:

- الخواطر كالينابيع تنفذ منها الأفكار إذا تتابع استخراج الكاتب لها.

أخطاء

هي من أثر الترجمة

ومن مظاهرها عندهم:

* الاكتفاء بذكر حرف العطف قبل المعطوف الأخير، على وفق نهج

الإنجليزية والفرنسية، كما في قول بعضهم:

- وجهك الليلة ينساب لقلبي جدولاً ثراً، حقولاً، وسنابل.

وفي بعض الإعلانات التلفزيونية:

- صابون النجمة، صابون الزهرة، صابون الشمع، وصابون العرار.

* تذكير الشمس على منهاج اللغة الإنجليزية.

كما في قول بعضهم:

- وهو لا يأتي إذا الشمس تدلّى فوق أبراج أريحا.

* استعمال المبني للمجهول مشفوعاً بفاعله.

كما في قول بعضهم: كُفْتُ من قِبَل الدكتور...

* استعمال "ليس تماماً" بإزاء (Not really).

كما في قول بعضهم:

- هل حركة القصة القصيرة في ظلّ الاحتلال عاجزة عن اكتناز

واقعها؟

- ليس تماماً.

✽ تأخير عبارة القول المؤذنة بالمقول على منهاج اللغة الإنجليزية، كما في قول بعضهم:

- لا يجوز أن يتخذ المدير هذا الإجراء ما دام القسم بحاجة إلى خبراتهم...
لا يجوز.. قال (١) وهو يدور في الغرفة.

أخطاء الرسم

الناجمة عن محاكاة المنطوق حسب

ويصبح الخطأ في أقلام بعض الطلبة نظيراً للتفسير الشكلي الأول للغة وهو التفسير الذي يجعلها أصواتاً منطوقة يمثل الرسم الكتابي صورة مرآوية عنها.

- ف (ذلك) تصبح (ذاك).

- و (لكن) تصبح (لاكن).

- و (التي استند عليها) تصبح (التي ستند عليها).

- و (وكلّ بند على حدة) تصبح (وكلّ بند على حدى)

ومنه:

- كتابة (هُوَ) هكذا (هُوة)؛ يجعل الفتح في آخره نظير الفتح في آخر صفوة وجامعة...

- وكتابة (والدتي ربة بيت) هكذا (والدتي ريت بيت)؛ على وفق النطق الآنني لها لا باعتبار وضعها الصرفي وحكمها عند الوقف.

وذلك أيضاً شأن الخطأ في رسم الهمزة، وهو أمر متعارف تماماً.

ومعروف أن أحكام الرسم في العربية مبنية على تحليل صرفي نحوي فضلاً عن الملحظ الصوتي. ولعل غياب هذا التحليل هو الذي يوقع في الخطأ. وهكذا يتعين أن يكون التصدي لهذا الضرب من الخطأ على أساس من تفسير نظام الرسم في إطار النظام اللغوي جملة.

خطآن حادثان

وهذان خطآن نجما في الآونة الأخيرة أو في زمن العولمة.

وأولهما: تقديم المضاف إليه على المضاف، وهو خطأ - إن استفحل - سيخلّ بركن من عمود صورة العربية. ويتمثل هذا الخطأ في قلب تركيب الإضافة عن نمطه العربيّ إلى نمط الإنجليزية، فالإضافة في العربية تتركب بتقديم المضاف على المضاف إليه، كما في:

- سوق عكاظ.

- مقهى القرية.

- مدينة الجوّال.

ولكنّ ما دخل على العربية في هذه الأيام قد قلب التركيب على مثل هذه الأنحاء:

- مكّة (مول)

- الجامعة (مول)

- القرية (مول)

- موبايل ستي

وهو إخلال مركّب على مستويين: مستوى النحو ومستوى المعجم، إذ يُحيل التركيب الإضافي عن وجهه في العربية ويشوبه باللفظ الأجنبيّ في آنٍ معاً.

إنه خطأ يوميّ ممتدّ في المتداول الشفوي وفي أسماء المرافق المضاءة وفي إعلانات الصحافة عنها ولا غرو أن يمتدّ إلى فنون القول من المقالة والقصة..... إلخ بعد ذلك.

وثانيهما: تأخير حرف الجر (حتى). وهو خطأ يقع في ترجمة المسلسلات والأفلام على الشاشة، ويخرج بالعربية عن بعض نظامها إذ هي لغة يتقدّم فيها الجار على المجرور (Pre - Positional) إلى سمت اللغات التي يتأخر فيها الجارّ (Post - Positional).

ومن أمثلته: لقد كان غاضباً، إنه لم يكلمني حتى.
والوجه في العربية: لقد كان غاضباً حتى إنه لم يكلمني.

الفَيْصَلُ فِي تَحْدِيدِ الْخَطَأِ

ولست أريد بما قدّمت أن أسوّغ الخطأ في العربية. وليس يذهب بي ما قدّمت إلى حدّ الإيهام بأنّ الكاتب بالعربية مصيب حتى يثبت خطؤه؛ لأنّ هناك خطأ لا مرأى فيه. وهو خطأ ينتسب إلى العاميّة المحضة؛ إذ يغيب الإعراب تماماً وتنحرف الأصوات والبنى ويختلف نظام التركيب الجملي. وهو خطأ ينعقد عليه الإجماع بالانطباع المتحصّل لدى جمهور المتعلمين من أبناء العربية، ولكنهم لا يتحقّقون من أصل الخطأ إلا أن يقفوا على صفة العامية وقوف العلم المجرد الصريح ويستغرقوا وجوه العربية على مستوياتها جميعاً من المختار الأفتح إلى الحسن الفصيح إلى المقبول من إحدى الجهات التي ألحنا إليها قبلاً.

وهذا الخطأ ليس مشكلة قائمة لأنه يشبه أن يكون ممّا ينعقد عليه الإجماع كما قدّمت.

ولكنّ الخلاف إنّما يقع حول مستويات العربية الأخرى التي يكون لها وجه في الصواب ولكنها تتفاوت. فإني إخال أنه لن يمكننا أن نجتمع الناس فيها على رأي واحد. ذلك أنهم لم يجتمعوا فيها على رأي واحد منذ القديم، وكان اختلافهم فيها مقتضى النواميس في اللغة والاجتماع ولكنه لم يضرّ أصل التوحّد المشترك الذي يتحقق به التواصل والتفاهم؛ بل لعله أغناه بألوان من التعدّد في إطار التوحّد.

وإذا كان الخطأ ناموساً لغوياً يجري مع مسيرة العربية، فإنه ظاهرة منتظمة ينبغي أن تُفسّر لثُمّ كنّا السيطرة عليها وتوجيهها وفق نهج في التخطيط اللغوي.

إنَّ هناك خطأ عند نقطة من اتخاذ مستوى لغويّ معين وهو مستوى نتعارف عليه ونميزه تلقائياً ولكنه يحتاج إلى أن ترسم حدوده على الضبط والتعيين.

- هل تؤدي المخالفة في نطق أحد الأصوات، وخذها، إلى الوقوع في هذا المستوى من الخطأ؟

- هل يؤدي اختيار صيغة صرفية مرجوحة، وخذها، إلى الوقوع في هذا المستوى؟

- هل يؤدي إسقاط الإعراب، وحده، إلى الوقوع في هذا المستوى؟

- هل يؤدي استعمال اللفظة لدلالة مختلفة، وحده، إلى الوقوع في هذا المستوى؟

- هل يؤدي اختيار تشكيل أسلوب حديث، وحده، إلى الوقوع في هذا المستوى؟

- ما النسبة التي إن اجتمعت من وجوه المخالفة على هذه المستويات تؤدي إلى انتقال الكلام من مَدْرَج الصواب العريض إلى النهاية الضيقة الخاطئة؟

إنَّ هذا الأمر هو ما ينبغي حسابه واستخراجه باستعمال الحاسوب. وإلا بقي أمرُ العربية محمولاً على التفاوت في مقدار ما يتهيأ لكل ناشئها ومتعلّمها، وسوف يكون كثير من الخطأ ما دام يَطْرُد ويشيع واقعاً في بعض مستويات الصواب. وإذن يُصنّف العلم بالعربية في مراتب: فصحي وفصيحة وصائبة ومقبولة.. (مثلاً) ما دمنا نجد لها وجهاً في بناء العربية.

صفوة القول في المسألة ونهج معالجتها

ولعلّه أصبح بيّناً أنّ بناء العربية الفصحى قد قام على ائتلاف عريض وأن أبناءها حين يتعلّمونها ويتعرّضون لنصوصها إنما يحصلون منها (مستوى) ما على مبلغ حظّهم من التعلّم والتعرّض. وهذا المستوى يظل على الجملة مفهوماً، ولكنه - وإن طمحنا إلى أن يكون الأفصح - يقصّر في بعض المواضع ويدخل عليه الاعتراض في بعض المسائل؛ لأن مقاييس الصواب متفاوتة ومعايير الترجيح بين المستويات مختلفة.

ولكنّ هذا لا يعني بالمرّة أننا نتجاهل الأصل الكبير المشترك الذي يجتمع عليه أبناء العربية. فشَطْرُ بَلْ جَهْرَة قواعد العربيّة في صفتها الفصحى مشتركة لا خلاف عليها.

وإنّ في عبارة الطلبة التي نأخذ عليها هذه المأخذ شيئاً كثيراً من الفصحى نعتبره مفروغاً منه وتحصيل حاصل فلا يستوقفنا.

إنّما يعنينا ويعتينا ذلك الهامش الذي ينتظم مجموعة المواضع والمسائل التي يقع فيها الخطأ أو الاختلاف أو تفاوت الاختيار. فنحن نجهد أن نستقصيها ونحللها لأننا نرى أنها يجب أن تكون محل عناية خاصة. فإذا نحن تدبرنا لعلاجها خطة مقررّة مرسومة ساعدنا أبناء العربيّة على تسنم الذروة الفصحى على بيّنة.

وإذا توهم بعض الناس أن بعض ما ورد في سياق البحث يغري الطلبة والكتابة بمستوى غير رفيع من الأداء اللغويّ، فإنني أقرّر - على نحو غير ملتبس - أنني لم أقصد - في أقصى حالات التسامح لديّ - إلى أبعد من أن أفسح

لأبناء العربية الذين لا يتخصّصون فيها، بل يكتفون من معرفتها بالقدر الذي يعينهم على التواصل والوفاء بأغراض التبليغ والتعامل الأساسية، أن أفسح لهم مجالاً للأنس بالعربية وأطراح الخوف من صعوبتها، وأن أغريهم بأن يتناولوها مُحيين واثقين.

وعند تلك النقطة يمكننا أن نأخذهم أخذاً منهجياً موجهاً بأن يَرَقُوا إلى مراتب اختيار أعلى.

ولعلّ القول في الأخطاء الشائعة، بعد ذلك، يأخذ سمناً تفسيرياً، فيتزود الباحث بأدوات التثبت في الظاهرة التي يتصدى لها، يكشف عن أصولها والملايسات التي أفضت بالناس إلى اتخاذها، فإذا أمكنه ذلك واصطنع لنفسه طريقة مقنعة في ردّ الناس إلى الوجه المختار، فإنه يقدم بذلك جهداً إيجابياً بناءً نافعاً.

ولأضرب لما أقترحه مثلاً في كتابة التاء المربوطة؛ فإنّ الناس هذه الأيام، على ما قدّمنا، لا يكادون يثبتون نقطتي التاء، يكتبون (صديقه) مثلاً فلا تكاد تعرف أصديقة هي أم صديقه.

فقد يمكن الباحث في هذا الخطأ أن يلتفت إلى ظاهرة الوقف، وأن هذه التاء تجعل عند الوقف هاء. ثم يلتفت إلى أن اللهجات المحكية المعاصرة - وقد سادها التسكين وهو ناموس الوقف - تجري في نطق التاء المربوطة على مثل حكم الوقف دائماً حتى لم يعد الناس يسمعون التاء (في نطاق لهجات مَنْ يجعلون التاء هاء؛ إذ لعلّ هذا ليس من الأخطاء الشائعة في سوريا حيث يفنون على التاء - على لغة طيّء - تاء). أقول: بمثل هذا قد يفسّر جانباً من علّة هذا الخطأ. فإذا فتّش عن مثال أو أمثلة مثيرة يبيّن فيها كيف يكون هذا الخطأ محرّجاً أو ذا مضاعفات فقد يحرك الناس للاقتناع بملاحظته، بأن يضع بين أيديهم مثل هذا التركيب:

ما نزل عند صديقه بل نزل عند صديقه

ليلاحظوا ما يترتب على وضع نقطتي التاء في موضع دون الآخر من
لُبس يدعو إلى الحرج الشديد في إطار مجتمع ما.
ولعلّ مثل هذا النهج يساعد على جعل القول في الأخطاء الشائعة ضرباً
من البحث الموضوعي الهادف ويسهم في خلق وعي لغويّ ويغري الناس
بالأخذ بالوجه الأفصح عن بيئة واقتناع.

المصادر والمراجع

أثبت فيما يلي أظهر ما اعتمدت عليه من المصادر والمراجع ولم أثبت مراجعي في الأخطاء التي استقرأتها في لغة الطلبة والكتبة، إذ ليس توثيقها مطلباً منهجياً ضرورياً في سياق هذا البحث، واستغنيت ببعض الدراسات الجامعة (ككتابي رمضان عبد التواب وعبدالعزیز مطر) عن الإحالة إلى أصولها بحثاً عن تكامل الجهود وتجنب الازدواج غير الضروري في تأصيل المسائل.

(1) أخطاؤنا في الصحف والدواوين: لصلاح الدين سعدي الزعبلوي. المطبعة الهاشمية بدمشق، 1358هـ=1939م.

(2) أدب الكاتب: لابن قتيبة. بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1382هـ=1963م.

(3) أساس البلاغة: للزغشري. بتحقيق عبدالرحيم محمود، القاهرة، 1372هـ=1957م.

(4) أسرار العربية: لابن الأنباري. بتحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق، 1377هـ=1957م.

(5) إصلاح الفاسد من لغة الجرائد: لمحمد سليم الجندي. مطبعة الترقى، دمشق، 1343هـ=1925م.

(6) إصلاح المنطق: لابن السكيت. بتحقيق أحمد شاکر وعبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر، 1375هـ=1956م.

(7) الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني. دار الثقافة (بيروت).

(8) أغلاط اللغويين الأقدمين: لأنستاس ماري الكرملی. مطبعة الأيتام، بغداد، 1933م.

(9) الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي. حيدر آباد، 1359هـ.

- (10) الإنصاف في مسائل الخلاف: لابن الأنباري. بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1374-1375هـ=1955م.
- (11) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لابن هشام. بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية (القاهرة)، 1375هـ=1956م.
- (12) بغية الوعاة: للسيوطي. الطبعة الأولى، 1326هـ.
- (13) تذكرة الكاتب: لأسعد خليل داغر. مصر، (مطبعة المقتطف والمقطم)، 1923م.
- (14) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك. بتحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1387هـ=1967م.
- (15) التصريح على التوضيح: لخالد الأزهري. المطبعة الأزهرية المصرية، 1325هـ.
- (16) التنبيه على غلط الجاهل والنيه: لابن كمال باشا. نشر وتحقيق الأستاذ (المغربي)، مطبعة الترقى، دمشق، 1344هـ.
- (17) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل: لمحمد عبد العزيز النجار. القاهرة، 1386هـ=1967م.
- (18) حاشية الخضري على ابن عقيل: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1359هـ=1940م.
- (19) حول الغلط والفصيح على السنة الكتاب: لأحمد أبو الخضر منسي. مكتبة دار العروبة، (القاهرة).
- (20) الخصائص: لابن جني. بتحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1371-1376هـ=1952-1956م.
- (21) خلاصة تهذيب الألفاظ العامية: لمحمد الدسوقي. المطبعة الرحمانية بالخرنفش بمصر، 1342هـ=1924م.
- (22) الدراسات اللغوية في العراق: لعبد الجبار جعفر القزاز. دار الرشيد للنشر (منشورات وزارة الثقافة والإعلام)، 1981.
- (23) درة الغواص في أوهم الخواص: للحريري. (أعادة طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد).
- (24) رد العامي إلى الفصيح: لأحمد رضا. دار العرفان، صيدا، 1952م.

- (25) شرح الأشموني، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي، بيروت، 1375هـ = 1955م.
- (26) شرح الشافية: للرضي. بتحقيق محمد نور الحسن ورفيقه، مطبعة حجازي، القاهرة (بلا تاريخ).
- (27) شرح شذور الذهب: لابن هشام. بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1380هـ = 1960م.
- (28) شرح ابن عقيل: بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1381هـ = 1961م.
- (29) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: لابن هشام. بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، 1381هـ = 1961م.
- (30) شرح الكافية: للرضي. 1275هـ.
- (31) ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة: لنهاد الموسى. بحث في مجلة الأبحاث التي تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت، السنة 24، الأجزاء 1-4، كانون الأول، 1971.
- (32) عشرات اللسان في اللغة: لعبد القادر المغربي. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- (33) في التطور النحوي وموقف النحويين منه: لنهاد الموسى. بحث في مجلة كلية الآداب (الجامعة الأردنية)، المجلد الثالث، العدد الثاني، آب، 1972.
- (34) فيها قولان أو أضواء على مسألة التعدّد في وجوه العريية: لنهاد الموسى. مجلة أفكار (عمّان)، العدد الثامن والعشرون، تموز، 1975.
- (35) القرآن الكريم.
- (36) قل ولا تقل : لمصطفى جواد . بغداد.
- (37) القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من لغات العرب: لابن أبي السرور، بتحقيق السيد إبراهيم سالم ومراجعة إبراهيم الأبياري، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة.
- (38) كتاب الحروف: للفارابي. بتحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، 1970.

- (39) كتاب سيبويه: طبعة بولاق 1316-1317، وطبعة عبد السلام هارون 1966-1973.
- (40) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: لعبد العزيز مطر. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ = 1966م.
- (41) لحن العامة والتطور اللغوي: لرمضان عبد التواب. الطبعة الأولى، القاهرة، 1967.
- (42) لسان العرب: لابن منظور. بيروت، 1376هـ = 1956م.
- (43) لغة الجرائد: لليازجي. وقف على طبعه مصطفى توفيق المؤيدي، بمطبعة التقدم بشارع محمد علي بمصر.
- (44) اللغة العربية في العصر الحديث: قيم الثبوت وقوى التحول، لنهاد الموسى. دار الشروق 2007.
- (45) لغويات: لمحمد علي النجار. من نشر جماعة الأزهر للنشر والترجمة والتأليف، بمطابع دار الكتاب العربي بمصر.
- (46) اللهجات العربية والوجوه الصرفية: لنهاد الموسى. بحث في مجلة اللسان العربي التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب، الرباط 1396هـ = 1976م (المجلد الثاني عشر).
- (47) مجاز القرآن: لأبي عبيدة. بتحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخالجي بالقاهرة، 1954 - 1962.
- (48) محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة: لمحمد علي النجار. معهد الدراسات العربية العالية (بجامعة الدول العربية)، 1397هـ = 1960م.
- (49) المحتسب: لابن جني. بتحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلي، القاهرة، 1386.
- (50) معجم الأخطاء الشائعة: لمحمد العدناني. مكتبة لبنان. بيروت، 1973.
- (51) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: وضعه محمد فؤاد عبد الباقي. مطابع الشعب، القاهرة، 1378.
- (52) المختضب: للمبرد. بتحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1385 - 1388.
- (53) المنصف (شرح تصريف المازني). لابن جني. بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، 1373 - 1379هـ - 1954 - 1960م.
- (54) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: للسيوطي. الطبعة الأولى، 1327هـ.

اللغة العربية وأبنائها

اللغة العربية وأبنائها

أبحاث في قضية الخطأ
وضعف الطلبة في اللغة العربية

الدكتور
نهاد الموسى

أستاذ النحو والصرف والفصاحة العربية
الجامعة الأردنية



دار
المسيرة

للنشر والتوزيع والطباعة

www.massira.jo



9 789957 064174